الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

قسم: علوم التسيير.

ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير، والعلوم التجارية

شعبة: علوم التسيير.

تخصص: إدارة الأعمال.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- كحول فضيلة
- طالح أنفال دعاء

تحت عنوان:

أهمية القطاع الصناعي في دعم التنويع الاقتصادي

_ حالة الجزائر: 2019-2024 _

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. د حواس امين	**أستاذ التعليم العالي–جامعة إبن خلدون تيارت**	**رئيسا**
أ. د. بن الحاج جلول ياسين	**أستاذ التعليم العالي _ جامعة إبن خلدون تيارت**	**مشرفا و مقررا**
أ. جحا نبيل	**أستاذ محاضر–ب –جامعة إبن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى: " يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، الحمد لله على التوفيق والسداد، وعلى ما من به على من قوة وعزيمة حتى أكملنا هذا العمل المتواضع.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا الدكتور المشرف بن الحاج جلول ياسين، على ما بذله من جهد في متابعتنا وتوجيهنا، وعلى دعمه العلمي وتوجيهاته القيمة، ونصائحه الثمينة، التي كانت نبراسا لنا طوال مسيرتنا في إعداد هذه المذكرة، جزاه الله خيرا ونتمنى له كل التوفيق في عمله.

وجزيل الشكر والتقدير إلى الأسرة الجامعية لجامعة ابن خلدون التي احتضنتنا طوال سنوات الدراسة، وعلى ما بذلوه من جهود متواصلة في توفير بيئة علمية مناسبة.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقييمها.

إهداء

إلى من غرسوا في قلبي حب العلم، وسقوني من نبع التضحية دون انتظار مقابل ....

إلى والدي العزيزين، أمي حبيبتي، وأبي الغالي رمز العطاء والصبر .....

إلى من علماني أن الإرادة تصنع المستحيل، ومن كانت دعواتهم سر نجاحي، ومن استمد منهم قوتي واستمراري ...

يا من ألبساني ثوب مكارم الأخلاق والأدب ...

إلى إخوتي حنان، والهام، وميسوم، سندي في كل لحظة، والكتف الذي اسند عليه قلقي دون أن اطلب ...

والى زهرات قلبي مايا ودعاء..

اللتان رافقتاني بحبهما، بصدقهما، بصوتهما الذي يربت روحي في كل لحظة تعب ...

اللتان كانتا لي أختين حين احتجت، ورافقتاني كظلي في كل اللحظات..

إلى رفيقات دربي في الجامعة.. ناديا، حنان، ابتسام، وهاجر..

إلى من شاركني الطموح، والجهد، والضحك بين المحاضرات، والتعب في الليالي الطويلة ....

إلى من جعل وجودهن الرحلة أجمل، والذكريات أعمق..

لكن مني كل الامتنان، فكنتن أكثر من صديقات .....

إلى كل من لامس هذا الحلم، وامن بي، ...

اهدي هذا العمل، من قلبي وقلوبكم.

كحول فضيلة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا إلا برضاه الحمد لله .....

الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرا، من كان نعمة من الله وسندا لا يميل من أكرمني الله به وجعله بين صفوف الرجال أبا لي وزادني شرفا وعلوا واعتزازا، أبي الغالي حفظه الله.....

إلى أنيسة العمر وحبيبة الروح وأعظم نعم الله علي، إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها في يوم كهذا، أمي الغالية حفظها الله.....

إلى النور الذي شع ضياءه على قلبي ودربي وكل حياتي، من سقوا الفؤاد دوما بطيب كلماتهم وعطاياهم السخية وأيقنت معهم إني حظيت بخير أخوة ورفاق وسند، أخواني الغاليين .....

من هم أقرب إلى من روحي وبهم استمد عزيت ولمحبتهم أزهرت أيامي أبناء أختي، احمد ورفيدة وآلاء

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق ورفعوا معنوياتي، للأصدقاء والأوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد والأزمات.....

إلى من كانت النور في دربي والرفيقة في كل لحظة إلى روح سمر الراحلة .....

الحمد لله أولا وأخرا وله الفضل في كل شيء واسأله أن يوفقني لما يحب ويرضى

وأن يجزى كل من وقف معي خير الجزاء وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم

راجية منه عز وجل أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

طالح دعاء أنفال

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة القطاع الصناعي في دعم جهود التنويع الاقتصادي في السنوات الأخيرة أي خلال الفترة 2019-2024 وذلك في ظل التحديات المرتبطة بالتبعية الطويلة لقطاع المحروقات، كما تهدف هاته الدراسة أيضا إلى تقييم درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري، مع تشخيص وتحليل واقع القطاع الصناعي في ذات الفترة، وتقييم السياسات الحكومية، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي، مع استخدام مؤشر هيرفندل-هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان القطاع الصناعي الجزائري يعاني من خلل هيكلي ولا تزال مساهمته في الناتج الداخلي الخام دون المستوى المطلوب، نتيجة ضعف البنية التحتية والاعتماد على الاستيراد، وعدم استقرار السياسات الصناعية وغيرها من العوامل. ومن أجل تفعيل دوره على الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات التي من شانها أن تحسن بيئة الأعمال والاستثمار من تطوير رأس المال البشري وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الشراكات ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الحوكمة والمراقبة، إضافة إلى دعم الصادرات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، القطاع الصناعي، التنويع الاقتصادي، السياسات الصناعية.

Abstract:

This study aims to address the question of the extent to which the industrial sector has contributed to supporting efforts at economic diversification in recent years specifically over the period 2019–2024 against the backdrop of challenges related to the hydrocarbon sector's long-term dependency. It also seeks to evaluate the degree of diversification in the Algerian economy by diagnosing and analyzing the state of the industrial sector during the same period and by assessing government policies. To answer the research, question the study relies on analytical and descriptive methods, using the Herfindahl–Hirschman Index to measure economic diversification.

The study arrives at several key findings. First, the Algerian industrial sector suffers from structural imbalance, and its contribution to GDP remains below the desired level due to weak infrastructure dependence on imports, and unstable industrial policies, among other factors. To activate the sector's long-term role, a range of measures has been proposed to improve the business and investment climate: developing human capital; financing small and medium-sized enterprises encouraging partnerships and technology transfer; strengthening governance and oversight; and supporting industrial exports.

Key words :industry, Industrial sector, Economic diversification, industrial policies

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: القطاع الصناعي و التنويع الاقتصادي	1
تمهيد :	2
المبحث الأول: الصناعة و السياسات الصناعية	3
المطلب الأول: مدخل للصناعة والقطاع الصناعي	3
المطلب الثاني: مقومات الصناعة ومعوقاتها	6
المطلب الثالث: السياسات الصناعية	8
المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي	11
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي، أنواعه ومؤشراته	11
المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي وآلياته	14
المطلب الثالث: مكانة التنويع الاقتصادي	17
المبحث الثالث: دور الصناعة في تنويع الاقتصاد	19
المطلب الأول: العلاقة بين الصناعة والتنويع الاقتصادي	19
المطلب الثاني: أهمية دعم التصنيع من أجل التنويع الاقتصادي	19

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: دور التصنيع في تنويع الاقتصاد	21
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2019-2024	24
تمهيد:	25
المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر	26
المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	26
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	38
المطلب الثالث: الفرص والتحديات أمام الصناعة والتنويع الاقتصادي في الجزائر	44
المبحث الثاني: مساهمة الصناعة في التنويع الاقتصادي في الجزائر	48
المطلب الأول: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام	48
المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في الصادرات وتكوين رأس المال الثابت	52
المطلب الثالث: مساهمة الصناعة في التشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية	56
المبحث الثالث: آليات تطوير مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد في الجزائر	60
المطلب الأول: معوقات مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	60
المطلب الثاني: أدوات تطوير مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري	61
خلاصة الفصل الثاني	68
خاتمة	69
قائمة المراجع	73

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي خلال الفترة 2014-2019	28
2-2	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019	30
3-2	هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019	31
4-2	هيكل القيمة المضافة غير الهيدروكربونية حسب قطاع النشاط وحسب الشكل القانوني لها	34
5-2	هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2019-2024	35
6-2	مؤشر هيرفندل-هيرشمان للتنويع القطاعي للجزائر حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة 2019-2024	39
7-2	مؤشر هيرفندل-هيرشمان لتركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات خلال الفترة 2019-2024	40
8-2	مؤشر هيرفندل-هيرشمان لتنويع هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة 2019-2024	41
9-2	مؤشر هيرفندل-هيرشمان للتنويع الإيرادات العامة في الجزائر خلال القترة 2019-2023	42
10-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2019-2024	49
11-2	مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2019-2024	51
12-2	تطور صادرات الجزائر خلال فترة 2019-2024	53
13-2	التركيبة السلعية للصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة 2019-2024	54
14-2	مساهمة الصناعة في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2019-2022	55
15-2	تطور التوظيف حسب الفروع الأساسية للقطاع الصناعي خلال الفترة 2019-2022	56
16-2	مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2019-2024	57
17-2	تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2019-2024	58

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	مخطط يوضح نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2019-2023	33
2-2	مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 2019-2024	50
3-2	مساهمة القيمة المضافة في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2019-2024	52

مقدمة

مقدمة

توطئة:

تعتمد الكثير من الدول في سياساتها التنموية على الموارد الطبيعية كمصدر وحيد للدخل وهو عادة ما يمثل القطاع الرئيسي في مجالات الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، غير أن التجارب أثبتت أن الإقتصار على استغلال هذه الموارد كمصدر وحيد للدخل لم يمكنها من تحقيق أهدافها التنموية المنشودة، إذ اعتبارها أساسا وحيدا للنمو دون تطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى يؤدي إلى نشوء إقتصاد هش ومعرض للتقلبات العالمية، حيث ترتبط حركة النمو الإقتصادي ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار هذه الموارد في الأسواق العالمية، وفي ظل هذا الإعتماد المفرط تواجه الدول ما يعرف بظاهرة المرض الهولندي أو لعنة الموارد وهذا ما يحد من تنويع الاقتصاد مما يجعل الدول أكثر عرضة للأزمات والصدمات الخارجية الأمر الذي يجعل تنويع القاعدة الإقتصادية ضرورة مهمة لمعالجة هذه الإختلالات.

وعليه تطرح بقوة مسألة ضرورة التنويع الإقتصادي بكونه يمثل حجر الزاوية في بناء اقتصادات قوية ومستدامة خاصة للدول التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل وحيد كالموارد الطبيعية، فالتنويع الإقتصادي بوصفه هو إستراتجية تعتمدها الدول لتقوية إقتصادها من إقتصاد قائم على مصدر وحيد إلى إقتصاد متعدد الدخل وذلك بتطوير وتحسين عدة قطاعات إقتصادية مختلفة بدلا من الإعتماد على قطاع واحد فقط، من خلال إعادة هيكلة البنية الإقتصادية والإنتقال من نمط الإقتصاد الريعي إلى نموذج أكثر توازنا وتكاملا بين القطاعات.

عندما نستعرض مسار تطور المجتمعات والإقتصادات المتقدمة نجد أن ما حققته هذه الدول من تقدم لم يكن وليد الصدفة بل جاء نتيجة إهتمام بالغ بالقطاع الصناعي لما يحظاه من مكانة هامة وإستراتجية ضمن إقتصاديات الدول وما هو إلا دلالة على قوة وتطور هذه الدول فاكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الإقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الإقتصادية سواء المحلية أو الدولية، والأهم في ذلك ما يتميز به من إرتفاع إنتاجيته وتحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

والجزائر كدولة نامية ذات الإمكانيات الطبيعية الهائلة وتحديدا النفط، سعت في ظل التحولات الإقتصادية العالمية والضغوط المالية الداخلية إلى تبني إصلاحات هيكلية تهدف إلى إحياء القطاع الصناعي عبر تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وتحسين مناخ الأعمال، تطوير المناطق الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيه الإهتمام نحو الصناعات التحويلية وتنويع صادراتها، من خلال النظر في معوقات وتحديات نمو القطاع الصناعي وبالتالي إعادة توجيه الإقتصاد الجزائري نحو تحقيق تحول هيكلي يقوده إقتصاد صناعي متنوع.

إشكالية الدراسة:

على أساس الطرح الوارد أعلاه، يتبلور لنا طرح الإشكالية التالية:

كيف نُقيِم مساهمة القطاع الصناعي في دعم التنويع الإقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة بشكل منهجي، ثم تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع الصناعي والتنويع الإقتصادي في الجزائر؟
- هل يساهم القطاع الصناعي في تنويع الإقتصاد الجزائري وكيف ذلك؟
- ماهي أهم العراقيل والتحديات التي تقف أمام مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الإقتصاد الجزائري؟
- ماهي سبل ترقية مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الإقتصاد في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

إستنادا إلى الإشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية، تم صياغة الفرضيات التالية:

- يساهم القطاع الصناعي في الجزائر بشكل كبير في تنويع الإقتصاد الوطني.
- يعكس الواقع الإقتصادي للصناعة في الجزائر، مؤشرات إيجابية لأداء القطاع الصناعي.
- يمكن للجزائر الإعتماد على القطاع الصناعي كركيزة ودعامة أساسية لتنويع إقتصادها.

أهداف الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة، وسعيا إلى تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي، جاءت هذه الدراسة لتحدد مجموعة من الأهداف من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع النظرية والتطبيقية وهي كالأتي:

- توضيح مختلف المفاهيم التي تتعلق بالقطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر.
- تسليط الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي للحد من التبعية لقطاع المحروقات.
- دراسة واقع القطاع الصناعي في الجزائر والتعرف على أهم التحديات التي تواجهه.
- محاولة إبراز الدور التنموي الذي يلعبه القطاع الصناعي في التنويع الإقتصادي.
- اقتراح بعض الآليات والسياسات لتطوير القطاع الصناعي كرافد أساسي لتنويع الإقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها، من كونها تعالج أحد أهم المواضيع على الساحة الوطنية والمتمثلة في أهمية القطاع الصناعي في دعم التنويع الاقتصادي خاصة في ظل التحديات التي تواجه الإقتصادات المعتمدة على قطاع واحد، إذ تساهم الصناعة في خلق قيمة مضافة، توليد فرص عمل وتعزيز التنافسية الإقتصادية فضلا عن دعم الإبتكار وتحفيز الإستثمارات المحلية والأجنبية، وعليه منحت الحكومة الجزائرية هذا القطاع إهتماما خاصا.

أسباب إختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية، ارتبطت من جهة بأهمية الإشكالية المطروحة في السياق الإقتصادي الوطني ومن جهة أخرى باهتمامنا بالمجال الصناعي، لذلك قمنا بتقسيم هاته الأسباب إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية كما يلي:

1. **الأسباب الموضوعية.**

- تزايد الإدراك في الجزائر بأهمية القطاع الصناعي والدور الذي يمكن أن يساهم به في النهوض بالإقتصاد الوطني.
- الإهتمام الكبير بموضوع التنويع الإقتصادي في الجزائر واعتباره ضرورة ملحة لا يحتمل التأجيل.
- كون موضوع مساهمة القطاع الصناعي في دعم التنويع الإقتصادي جديد نسبيا في الجزائر، ولم يأخذ النصيب الكافي له من الدراسة والتحليل.

2. **لأسباب الذاتية.**

- إرتباط الموضوع بتخصصنا الدراسي مما يسمح لنا بتطبيق المعارف النظرية التي إكتسبناها، وتعزيز مهارات البحث والتحليل لدينا في إطار تخصصنا الأكاديمي.
- الموضوع له تأثير مباشر على المجتمع الذي ننتمي إليه، ولذلك نرغب في المساهمة في زيادة الوعي حوله والعمل على إيجاد حلول فعالة تسهم في تحسن الوضع.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى:

- **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة مدة 05 سنوات، أي ما بين 2019 إلى 2024، حيث تركز الدراسة على مسار مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الإقتصاد الجزائري والآليات والسياسات المستخدمة في هذا الإطار.
- **الحدود المكانية:** تتمثل حدود الدراسة المكانية في دولة الجزائر كحيز مكاني للبحث، من خلال إسقاط الدراسة على حالة الإقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية والتأكد من صحة الفرضيات أو رفضها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من اجل الوصف النظري لمتغيرات الدراسة والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي لتحليل وتقييم مدى مساهمة القطاع الصناعي في دعم تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال عدة عناصر مثل: الناتج الداخلي الخام، هيكل الصادرات وتكوين راس المال الثابت، والتشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وقد استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:

- المسح المكتبي للكتب والمجلات العلمية المتخصصة ومنشورات الهيئات الحكومية وتقارير المراكز والمؤسسات المتخصصة، والملتقيات الوطنية والدولية البحوث الجامعية ومواقع الإنترنت، وهذا من أجل الوقوف على آخر ما تناولته في هذا الموضوع وآخر ما توصلت إليه الإجابات.
- الإحصاءات المتعلقة بالوضعية الإقتصادية خلال فترة الدراسة والجداول المتعلقة بالحصيلة الإقتصادية لمساهمة القطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

تطرقت عدة دراسات سابقة، لمتغيرات موضوعنا وفيما يلي سنستعرض بعض هذه الدراسات التي تتقاطع مع موضوع بحثنا في بعض النقاط وتختلف عنه في نقاط أخرى:

1. الدراسة الأولى: غنام آسية، **مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الإقتصاد الجزائري أفاق 2030 دراسة تحليلية إستشرافية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف جامعة الجزائر 03، 2020-2019 حيث عالجت الباحثة الإشكالية التالية، "هل يمكن التعويل على القطاع الصناعي وبخاصة الصناعة التحويلية لإرساء قاعدة للتنويع في الجزائر؟" اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في دراستها التي جاءت على ثلاث فصول توصلت في ختامها إلى:
   - القطاع الصناعي، وخصوصا الصناعة التحويلية يمتلك إمكانيات كبيرة للنهوض بالتنويع الاقتصادي في الجزائر، لكنه لا يزال يعاني من مجموعة من تحديات بنيوية مثل ضعف البنية التحتية، نقص التكنولوجيا الحديثة، وغياب سياسات دعم فعالة مما يحد من قدرته الحالية على تقليل الاعتماد على المحروقات.
   - الإعتماد الكلي على القطاع الصناعي وحده غير كاف لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام، إذ يتطلب الأمر تضافر جهود أخرى، تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الابتكار والتكوين التقني لضمان تحول حقيقي في هيكلة الاقتصاد الوطني وتقليل التبعية.
2. الدراسة الثانية: لبنى ناصر، **الإستراتيجية الصناعية ومدى مساهمتها في ترقية التنويع الإقتصادي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مانجمنت وإقتصاد تطبيقي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج 2020-2019، عالجت الباحثة الإشكالية التالية: كيف يمكن تقييم الإستراتجيات الصناعية المعتمدة بالجزائر في مجال ترقية التنويع الإقتصادي؟

إعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ذي الطابع التحليلي في دراستها التي جاءت على أربع فصول وقد توصلت في

ختامها إلى:

- الاستراتجيات المعتمدة سواءا في السبعينيات أو بعد الألفينيات لم تحقق أهدافها بسبب التركيز على التصنيع الثقيل دون تكامل مع باقي القطاعات الانتاجية، مما أدى إلى بقاء الاقتصاد الجزائري ريعيا يعتمد على المحروقات.
- يستطاع تقييم الاستراتجيات الصناعية المعتمدة في الجزائر من خلال مدى مساهمتها الفعلية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وخلق قيمة مضافة في قطاعات صناعية متنوعة، غير أن التقييم يكشف أن هذه الاستراتيجيات لم تحقق الأثر المرجو في ترقية التنويع الاقتصادي نتيجة لغياب الرؤية التكاملية الواضحة وضعف تنفيذ السياسات، وغياب آليات المتابعة والتقييم المستمر.

3. الدراسة الثالثة: محمد دعمي، **واقع مساهمات القطاعات الانتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الإقتصاد الأحادي في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2000–2020**، مقال في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد (18) /العدد (29)، السنة 2022، ص 15-42، حيث عالج الباحث الاشكالية التالية: ما هو دور وواقع مساهمات القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الإقتصادي والخروج من الإقتصاد الأحادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ؟، ومن أبرز النتائج التي توصل إليه الباحث:

- بالرغم من المبادرات الاقتصادية والجهود المتخذة، لا تزال مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة الخدمات) في الجزائر محدودة وغير كافية لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي، فالاقتصاد لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يهيمن على الصادرات والإيرادات مما يعكس إستمرار الطابع الأحادي للاقتصاد الوطني.
- أظهر التحليل الكمي بإستخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان أن مستوى التنويع في الاقتصاد الجزائري بقي منخفضا خلال الفترة 2000–2020، مما يدل على القطاعات الإنتاجية لم تلعب بعد دورا استراتجيا في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، نتيجة لغياب سياسات قطاعية فعالة، وبيئة استثمار غير محفزة.

التشابه والإختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة:

بعد تقديم مجموعة من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع بحثنا، نجد أن معظم هذه الدراسات تتشابه مع دراستنا من ناحية إستعراض الجانب النظري لمتغيرات الدراسة، وتختلف عنها في جانب الفترة الزمنية المدروسة والتي يمكن أن تكون هي العنصر المؤثر في الوصول الى الفجوة البحثية المدروسة.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات خلال فترة انجاز البحث ومن أهمها ما يلي:

- قلة المراجع المتخصصة في الصناعة والقطاع الصناعي.
- صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالجزائر.
- تضارب الإحصائيات والمعلومات بين بعض الهيئات الرسمية.

هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث والإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى فصلين على الشكل التالي:

الفصل الأول: تضمن الفصل الأول التأصيل النظري للقطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي ودور الصناعة في التنويع الاقتصادي وجاء في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الصناعة والسياسات الصناعية تطرقنا فيه إلى مدخل الصناعة والقطاع الصناعي ثم مقومات الصناعة معوقاتها بالإضافة إلى السياسات الصناعية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي حيث سنقوم بتوضيح مفهومه أنواعه، محدداته وآلياته بالإضافة إلى مكانته الاقتصادية التي تشير إلى أسباب اللجوء إليه وأهميته وأهدافه أما المبحث الثالث تناولنا فيه دور الصناعة في التنويع الاقتصادي وأشرنا فيه إلى العلاقة بينهما بالإضافة إلى دور التصنيع في تنويع الاقتصاد.

الفصل الثاني: جاء بعنوان مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري وكان دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (2019-2024)، وجاء بثلاث مباحث يأتي مضمونها على النحو التالي: بالنسبة للمبحث الأول فقد تم التطرق إلى واقع القطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة أما المبحث الثاني اختص بدراسة مساهمات الصناعة في تنويع الاقتصاد الجزائري والذي من خلاله سوف نتعرف على مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، ومساهمتها في الصادرات وتكوين رأس المال الثابت ومساهمتها في التشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية، أما المبحث الثالث فخصصناه إلى آليات تطوير مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري تضمن معوقات والأدوات التي تساهم في تعزيز إسهام القطاع الصناعي في تنويع القاعدة الاقتصادية.

وفي النهاية تم تلخيص أهم ما جاء في البحث في خاتمة تضمن جملة من النتائج التي تم التوصل اليها وأخيرا تقديم مقترحات.

الفصل الأول: القطاع الصناعي والتنويع الإقتصادي

الفصل الأول: القطاع الصناعي والتنويع الإقتصادي

تمهيد:

لقد أدركت معظم الدول أن استنادها على مصدر واحد للدخل يجعل اقتصادها عرضة للمخاطر والتأثيرات الخارجية، الأمر الذي يجعلها تبحث على مصادر أخرى لتنويع اقتصادياتها، ومن هنا بدأ فكر التنويع الاقتصادي يتبلور كإستراتيجية حيوية تساهم في تنمية الاقتصاديات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وذلك من خلال رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وزيادة القيمة المضافة، ومن ناحية أخرى فإن الصناعة تعتبر المحرك الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، بحيث تساهم في خلق اقتصاد متنوع وقوي يعتمد على قاعدة صناعية عريضة.

في هذا الفصل سنتطرق إلى الصناعة والتنويع الاقتصادي حيث قمنا بتقسيمه إلى:

المبحث الأول: الصناعة والسياسات الصناعية.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: دور الصناعة في تنويع الاقتصاد.

المبحث الأول: الصناعة والسياسات الصناعية.

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الرئيسية في أي اقتصاد، ويعد أحد المحاور التي تعكس تقدم أو تخلف البلد فهو يعتبر معيارا لمستوى التطور الاقتصادي، ومن خلال تنويع الصناعات يمكن تقليل الاعتماد على مصادر دخل محددة مثل النفط أو الزراعة وذلك ما يساعد في مواجهة التقلبات الخارجية وحماية اقتصاد البلد وإضافة قيمة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: مدخل للصناعة والقطاع الصناعي.

تمثل الصناعة والسياسات الصناعية ركائز أساسية لبناء اقتصاد قوي للدولة بحيث تمثل الصناعة المحرك الرئيسي للنمو، بينما تهدف السياسات الصناعية إلى تهيئة البيئة المناسبة لتطورها وازدهارها.

أولا – مدخل للصناعة:

تعتبر الصناعة عصب الاقتصاد الحديث وهي جزء أساسي من مؤشرات التنمية الاقتصادية.

1. تعريف الصناعة:

اختلفت التعاريف المرتبطة بالصناعة حسب اختلاف نظرة كل باحث ومجال تخصصه ومن بين هذه التعاريف نذكر:

عرفها عبد الغفور حسن كنعان المعماري في كتابه اقتصاديات الإنتاج الصناعي" أن الصناعة تعتبر التحويل المستمر للمواد الأولية والتي تكون بكميات كبيرة إلى منتجات نهائية يسهل نقلها باستبعاد النشاط الحرفي واليدوي والمقصود بيسهل نقلها استبعاد عمليات البناء أي مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم وجزءا أساسيا من مفردات التنمية الاقتصادية على المستوى القومي".[1]

وحسب كامل كاظم بشير الكتاني في كتابه الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية أن ":الصناعة تعتبر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية توجد في أي بلد من بلدان العالم، وهي عملية تتميز بالتعقيد على حسب بنية المجتمع بحيث تؤثر في حضارته وفي تركيبه المادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا، اجتماعيا وعمرانيا".[2]

ويرى مالك بن نبي الصناعة " أنها نشاط يشمل جميع الأنشطة الإنسانية التي تهدف إلى إنتاج تعديل المواد لتحقيق غاية محددة، وذلك باستثناء الزراعة وهذا يشمل الفنون والمهن والقدرات والتطبيقات العلوم المختلفة ".[3]

وبناء على ما تم تقديمه من تعريفات نستطيع القول أن الصناعة هي مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تحويل المدخلات الأولية إلى مخرجات ذات قيمة مضافة، وذلك باستعمال عناصر الإنتاج المختلفة، بحيث توفر السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المستهلكين.

2. تصنيفات الصناعة:

يمكن تصنيف الصناعات إلى عدة تصنيفات نذكر منها: [4]

أ. **من حيث نوعية الصناعة:** وتنقسم إلى:

---

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **إقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص13.

[2] كامل كاظم بشير الكتاني، **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص34.

[3] موراد حطاب، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص52.

[4] غنام آسية، **مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري أفاق 2030 دراسة تحليلية استشرافية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص39.

- صناعة استخراجية: تعتمدها الدول الغنية بالمواد الأولية الباطنية بحيث تركز هذه الصناعة على استخراج المواد الطبيعية في باطن الأرض أو على سطحها مثل معادن الحديد، النحاس الذهب.
- الصناعة التحويلية: هي عبارة عن عمليات تحويل ميكانيكية للمواد الخام للحصول على منتجات نهائية تستخدم في صناعات أخرى.
- صناعه تجميعية (تركيبية): وهي تلك الصناعات التي تعتمد على تجميع أجزاء مختلفة لإنتاج منتج نهائي هذه الأجزاء قد تكون مصنعة في مصانع أخرى أو حتى في نفس المصنع، ويتم تجميعها معا كتركيب السيارات.
- صناعة تحليلية: هي تلك الصناعات التي تعتمد على عمليات كيميائية لتحليل المواد الخام واستخلاص مكوناتها لاشتقاق مواد جديدة منها.

ب. **من حيث التكنولوجيا المستخدمة**: وتنقسم إلى:

- صناعة منخفضة التكنولوجيا: تتميز عملية الإنتاج في هذه الصناعة بالتركيز على العمال كعامل أساسي وانخفاض كثافة رأس المال وبتكنولوجيا منخفضة.
- صناعة متوسطة التكنولوجيا: تعتمد على كثافة رأس المال كعامل أساسي وبعمال يتمتعون بالمهارة والكفاءة وبتكنولوجيا متوسطة.
- صناعة عالية التكنولوجيا: هي صناعة تعتمد على كل من التكنولوجيا المتطورة وكثافة رأس المال كعاملان أساسيان.

ج. **من حيث أهمية المنتوج**: وتصنف إلى

- صناعات ثقيلة: تنتج سلعا كبيرة الحجم وثقيلة الوزن تتمثل في الآلات، السلع الإنتاجية والاستهلاكية ...الخ
- صناعات خفيفة: تنتج سلع خفيفة الوزن وصغيرة الحجم مثل (الصناعات الاستهلاكية الأساسية الصناعات الغذائية.. الخ).

3. خصائص الصناعة:

تتميز الصناعة عن غيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى بالعديد من الخصائص مما يجعلها قادرة على أن تلعب دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

أ. **كثافة النشاط**: تتميز الصناعة بأنها نشاط كثيف مقارنة بالزراعة أو الرعي ولا ترتبط بالأرض بشكل أساسي بل تركز على إستغلال المساحات المتاحة بكفاءة عالية، وتختلف هاته المساحات حسب طبيعة الصناعة لكنها تضل محدودة نسبيا مقارنة بالزراعة أو الرعي.

ب. **التركيز السكاني**: فالمناطق الصناعية تعتبر أكثر كثافة سكانية عن غيرها من المناطق الأخرى، فهي تشكل مراكز لجذب السكان والعمالة وتساهم في نمو المدن وتطوير البنية التحتية الحضرية.

ج. **الانتشار الواسع**: تعتبر الصناعة من أوسع الحرف انتشارا رغم تنوعها فهي توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة، سواء كانت مدنا كبيرة أو مناطق ريفية.

د. **ارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي والحضاري**: يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة بسبب توفر السلع والخدمات وتنوعها، ويساهم التصنيع في تطوير البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والثقافية وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع المستوى الثقافي والحضاري للمجتمع.

هـ. **الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة**: تتطلب الصناعة استثمارات كبيرة في الآلات والمعدات والمواد الخام وهذا يختلف عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي قد تتطلب رؤوس أموال أقل.

و. **المساهمة في الدخل الوطني**: تساهم الصناعة بجزء كبير في الدخل الوطني للدول من خلال إنتاج السلع والخدمات وتوفير فرص العمل.

ز. **تطوير العلاقات بين الدول**: تلعب الصناعة دورا كبيرا في تطوير العلاقات بين الدول من خلال التجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي، وبالتالي فهي تؤثر على السياسات الخارجية للدول.

ح. **استيعاب الأيدي العاملة:** تتمنع الصناعة بقدرتها الكبيرة على استيعاب الأيدي العاملة، وخاصة الصناعات كثيفة العمل، وبالتالي فهي تساهم في توفير فرص عمل متنوعة.[1]

ثانيا – القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، فهو المرآة العاكسة لتطور وتخلف البلدان.

1. مفهوم القطاع الصناعي:

اختلفت المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي حسب اختلاف نظرة كل باحث ومجال تخصصه وفكره الاقتصادي ومن بين هذه التعاريف نذكر: "القطاع الصناعي يمثل وحدة رئيسية من وحدات الاقتصاد الوطني الذي يضم مؤسسات التي بدورها تتفرع إلى مجموعة من الفروع الصناعية بعضها يختص باستخراج المواد الخام من الطبيعة وبعضها يقوم بتحويلها إلى سلع وخدمات ".[2]

وعرفه فليح حسن خلف :"القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات ذات الأهمية التي تستوعب عددا هائلا من الأيدي العاملة، كما انه من القطاعات ذات الارتباطات الخلفية والأمامية القوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى فهو يحفز تلك القطاعات على التوسع نظرا لتشكيله الطلب على منتجاتها."[3]

عرفه القريشي :" القطاع الصناعي يعتبر احد الخلايا الرئيسية في الاقتصاد الوطني فهو يتضمن فروع صناعية بحيث كل فرع له منشئات صناعية أو وحدات إنتاجية تنتج سلع وخدمات معينة وذلك من خلال استخدام المواد الخام الطبيعية لتحويلها إلى سلع وخدمات تحمل طبيعة صناعية ".[4]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول إن القطاع الصناعي يعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية فهو يشمل الشركات والأنشطة الاقتصادية التي تعمل في مجالات التصنيع والإنتاج، ويتضمن تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطية.

2. أنشطة القطاع الصناعي:

يتكون القطاع الصناعي من ثلاثة نشاطات رئيسية هي كالتالي:

أ. **الصناعات الاستخراجية:** هي الصناعات التي تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة الباطنية مثل صناعة التعدين، البترول والغاز الطبيعي.

ب. **الصناعات التحويلية:** هي الصناعات التي تقوم على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية مصنعة مثل إنتاج النسيج من الصوف والملابس.

ج. **الخدمات الصناعية:** هي مجموعة الأنشطة التي تدعم العمليات الصناعية وتكملها كما أنها ضرورية لضمان التشغيل الفعال للمصانع والمنشئات الصناعية كإنتاج الطاقة الكهربائية .[5]

---

[1] يحياوي العالية، صاحي عامرة، **السياسات الصناعية في الجزائر ودورها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت،2015 _2016، ص12-13.

[2] يعقوبن صليحة، تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر: واقع وتحديات، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، جامعة الجزائر، العدد01، 2018، ص 380.

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكتاب العالمي عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص233- 235.

4 القريشي مدحت، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص24 -25.

[5] محمد دعمي، دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000_2021، **مجلة دفاتر بوادكس**، المركز الجامعي تيبازة، العدد 01، 2024، ص23.

1. مراحل تطور القطاع الصناعي:

مر قطاع الصناعة بمراحل رئيسية ابتداء من المجتمع البدائي مرورا بالتقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية حسب المراحل التالية:

أ. **المرحلة الصناعية المنزلية:** تعتبر من أحد الأساليب الإنتاجية القديمة قبل الثورة الصناعية حيث كان الإنتاج يدوي ويتم داخل المنازل وباستخدام وسائل بسيطة وذلك لهدف إشباع وتلبية الاحتياجات العائلية الضرورية وقد كان هذا الأسلوب مصدر دخل لبعض العائلات وذلك بالتبادل في السوق، ومع تطور المجتمع البدائي أصبح أفراد الأسرة يتشاركون في صناعة المنتجات مثل النسيج وصناعة الفخار والى غير ذلك.

ب. **المرحلة الحرفية:** ظهرت هذه المرحلة بعد مرحلة الصناعات المنزلية وذلك من خلال تحول المنتجين المنزليين إلى حرفيين متخصصين مثل النجارين، الحدادين .... الخ، تميزت هذه المرحلة بالإنتاج حسب الطلب ومع التطور التاريخي أصبح الحرفيون ينتجون ويبيعون في السوق دون طلب من المستهلك، تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في تطوير الإنتاج وتحسين مختلف مستوياته.

ج. **المرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة:** تمثل هذه المرحلة نقطة انتقالية بين المرحلة الحرفية والمرحلة الصناعية المتقدمة التي تعتمد على العمل الجماعي المنظم، في هذه المرحلة اجتمع رب العمل والمنتج مع عدد من الحرفيين مقابل أجور محددة وتحت سقف واحد على صنع منتجات محددة باستخدام أدوات يدوية تساهم في اقتصاد نفقات الإنتاج ووسائل النقل، تميزت هذه المرحلة بعدم وجود تقسيم العمل حيث بقي هذا النمو الإنتاجي محدود.

د. **مرحلة الشغل الرأسمالي:** تمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور القطاع الصناعي حيث تميزت بالانتقال من الإنتاج في الورشة الصغيرة وعدد الحرفيين المحدود إلى العمالة المأجورة باستخدام وسائل عمل يدوية ووجود لتقسيم العمل وتجزئة عملية الإنتاج حسب أدوات العمل المستخدمة، مما أدى إلى زيادة الإنتاج بشكل واسع مقارنة بالمراحل السابقة، انتشرت المشاغل في هذه المرحلة في الدول الأوروبية ابتداءا من أواسط القرن 16 حتى الثورة الصناعية في انجلترا لكن استمرت في بلدان أخرى حتى القرن 19.

هـ. **مرحلة الصناعة الآلية:** هنا وصلت الصناعة بعد الثورة الصناعية إلى أعلى مستويات التقدم بفضل الاعتماد على التكنولوجيا التي لم تكن موجودة سابقا، حيث حلت الآلات الصناعية الحديثة محل العمل اليدوي وتحول الإنتاج من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة بناء على عمليات اقتصادية وفنية. [1]

المطلب الثاني: مقومات الصناعة ومعوقاتها

تتطلب الصناعة الناجحة مجموعة من المكونات أو ما يقال عنها اقتصاديا بالمقومات الأساسية والتي يجب أن تستغل استغلالا أمثل لتحقيق التنمية ومن جهة أخرى تواجه تحديات ومعوقات قد تعرقل نموها.

أولا – مقومات الصناعة:

من أجل القيام بالصناعة وازدهارها لابد من تواجد عدة مقومات نذكر أهمها ما يلي:

[1] جلالي صادق، بن شهبة احمد، **إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي بالجزائر للفترة 2010_2019**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021_2022، ص10 -11.

1. **رأس المال:** يمثل المورد المالي أحد المقومات الرئيسية في الصناعة وتطويرها حيث أن الصناعات الحديثة تتطلب آلات غالية التكاليف بالإضافة إلى انه كلما زاد رأس المال زادت كفاءة الإنتاج وبالتالي زيادة تمويل البحث وتطوير تقنيات الإنتاج المختلفة.
2. **المواد الخام:** هي المواد الأولية التي تستخرج من الطبيعة مباشرة في شكلها الخام والتي تغير الصناعة من شكلها على حسب الحاجات الإنسانية وتنقسم إلى:

أ. **المواد الخام النباتية:** تشمل الموارد الطبيعية النباتية الخام مثل الأخشاب، القطن النفط، القمح ..... الخ

ب. **المواد الخام الحيوانية:** هي الموارد التي يتم الحصول عليها من الحيوانات مثل الجلود، الصوف اللحوم .... الخ.

ج. **المواد الخام المعدنية:** هي الموارد الطبيعية المعدنية التي تستخرج من باطن الأرض أو سطحها مثل الحديد النحاس الذهب وغير ذلك.

3. **القوى المحركة:** تتمثل في مصادر الطاقة المختلفة كالفحم والنفط، والطاقة المائية. الخ والتي تستخدم لتشغيل الآلات والمعدات في العمليات الصناعية التي تختلف من حيث استهلاكها، وتقدر القوى المحركة والوقود المستخدم في العالم حاليا على نحو 05% من الفحم، و42% من النفط ومشتقاته، والقوى المائية حوالي 08%.
4. **اليد العاملة:** تعتبر اليد العاملة القوة المحركة التي تتم بها مختلف العمليات الصناعية لمدى توفرها على مهارات فنية ومع ذلك فان هاته الأيدي قد تتأثر بالأجور، فدائما ما نلاحظ هجرتها من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية.
5. **الأسواق:** تمثل الأسواق الوجهة النهائية للمنتجات، وللاستمرار في الإنتاج لابد من التسويق لبيع المنتجات وذلك من اجل تغطية مختلف التكاليف بما في ذلك دفع الأجور وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال وما إلى غير ذلك.
6. **وسائل النقل والمواصلات:** تعتمد الصناعة الحديثة إعتمادا كبيرا على وسائل النقل والمواصلات فهي تساهم في تسهيل التنقلات بين المواد الخام والمصانع وتنقل المنتجات النهائية إلى مختلف الأسواق سواءا المحلية أو الدولية، مما تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي فهي تعتبر دعامة أساسية للتطور الصناعي[1].

ثانيا – معوقات الصناعة:

هي مجموعة المشاكل التي تؤثر على قطاع الصناعة بشكل مباشر أو غير مباشر وتعيقها عن كفاءتها واستمراريتها نذكر من أهمها[2]:

1. **العوامل الخارجية:**

أ. **الشركات متعددة الجنسيات:** بحيث تؤثر هذه الشركات على السياسات الاقتصادية للدول بفضل نفوذها الاقتصادي الذي يمكنها من التأثير على مختلف القرارات الحكومية على الدول التابعة لها المتعلقة بالضرائب مثلا أو الاستثمارات.

ب. **الإعانات والاتفاقيات التجارية:** تعتبر الإعانات التي تتلقاها الدول النامية من اجل مشاريعها الصناعية عائقا للتنمية الصناعية بسبب الشروط التي تفرضها الدول المقدمة لهذه الإعانات والتي قد تمس بسيادة الدول المتلقية.

ج. **تذبذب أسعار الصادرات:** تعتمد معظم اقتصادات الدول النامية على تصدير المواد الخام، حيث أن تذبذب أسعار هذه الصادرات يؤثر بشكل كبير على قدرتها على التصنيع من جهة، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد وزيادة التصنيع من جهة أخرى.

---

[1] سانة ميمونة، مرجة بختة، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020_2021، ص 5.

[2] جلالي صادق، بن شهبة أمحمد، **إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي بالجزائر للفترة 2010_2019**، مرجع سبق ذكره، ص10_11.

د. **القروض الأجنبية:** من المفروض إن القروض تدعم اقتصادات الدول النامية لكن اتضح في العقود الأخيرة العكس، حيث أن زيادة هذه القروض أثقلت كاهل الدول النامية بالديون مما أعاق عملية التصنيع وتسبب في تراجع المشاريع الصناعية.

2. **العوامل الداخلية:**

أ. **ضعف كفاءة اليد العاملة:** فنقص الخبرات الفنية والمهارات والكفاءات اللازمة لتشغيل المعدات الحديثة سببه اعتماد المؤسسات التعليمية على الأساليب القديمة التي لا تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

ب. **ضعف المنافسة أو انعدامها:** فالمنافسة بين الشركات تحفز على تحسين جودة المنتجات وتحسين الأداء وغيابها يؤدي إلى تراجع مستوى الصناعة.

ج. **التدخل المفرط للدولة:** سواء كمنافس للقطاع الخاص من ناحية إنشاء شركات صناعية تنافس القطاع الخاص مما يعيق نموها وتزيد من تكاليفها من جهة أو سن قوانين وتشريعات تقيد من حركته من جهة أخرى.

د. **استعمال تكنولوجيا قديمة في الإنتاج** أو **متطورة:** حيث أن التكنولوجيا القديمة تقف حاجزا أمام تحسين كفاءة الإنتاج أما التكنولوجيا المتطورة التي يصعب التحكم فيها تؤدي في اغلب الأحيان إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

المطلب الثالث: السياسات الصناعية

تتضمن السياسات الصناعية مجموعة التدابير والإجراءات الحكومية التي تهدف لتوجيه وتطوير القطاع الصناعي، كما أنها تمثل أداة اقتصادية تستخدمها مختلف الدول لتنظيم وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا – مفهوم السياسات الصناعية وأهم أدواتها:

تعد السياسات الصناعية أداة استراتيجية تعتمدها الدول لتنظيم وتطوير القطاع الصناعي بما يخدم أهداف النمو الاقتصادي.

1. **مفهوم السياسات الصناعية:**

لقد تعددت تعريفات السياسات الصناعية لدى الباحثين والمفكرين كل على حسب تخصصه وتوجهاته نذكر منها ما يلي:

عرف بلقاسم العباس السياسة الصناعية أنها:" تلك الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للصناعات والخدمات المختلفة فهي تسعى إلى خلق منتجات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وذلك من خلال تركيز الحكومة على نقل المعرفة وتطوير التكنولوجيا والأبحاث التسويقية، إضافة إلى تطوير الخدمات المالية والمعلوماتية والتسويقية التي تدعم القطاع الصناعي.[1]

كما عرفها خليل حسن: " أنها مجموعة الإجراءات التي تتبناها الحكومات بهدف التأثير على قرارات الشركات الصناعية وتشجيعها على زيادة الإنتاج والاستثمار والى غير ذلك، كما أنها تتضمن أدوات متنوعة مثل التعريفات الجمركية والرسوم لحماية الصناعات المحلية، وسعر الصرف كأداة لتحفيز الصادرات، الائتمان المصرفي والدعم المالي لتشجيع الاستثمار الصناعي، الدعم المباشر وغير المباشر مثل الاعفاءات الضريبية السياسات الهادفة الى احلال الواردات وتشجيع الصادرات."[2]

كما يرى كل من Raymond barre، fontanel jacque أن" السياسات الصناعية هي سياسات دفاعية تسعى إلى مقاومة اتجاهات السوق التي قد تضر بالصناعات المحلية، كما أكدوا على فشل استخدام الإعانات والحماية التجارية كوسائل لتحقيق أهداف السياسة

---

[1] بلقاسم العباس، السياسات الصناعية في ظل العولمة، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد111، 2012، ص8 -7.

[2] حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007، ص273.

Raymond barre، (1924-2007) ، اقتصادي فرنسي، أهم مؤلفاته عدم المساواة في الفرص، العدل والحق.

Fontanel jacques، (1948) ، فيلسوف وأستاذ اقتصادي فرنسي، أهم مؤلفاته المعرفة المشتركة والفضاءات الذاتية.

الصناعية، وحسب رأيهمها فدور الدولة يجب أن يقتصر على دعم القواعد الأساسية لاقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار في الصناعات الواعدة من خلال التنمية الاقتصادية والخصخصة، كما يؤكدون على ضرورة التمييز بين السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعي وذلك من أجل توجيه الأدوات المناسبة لكل منهما بشكل منفصل وفعال[1]."

من خلال التعاريف المقدمة للسياسات الصناعية يمكن القول أن السياسات الصناعية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومات بهدف التأثير على قرارات الشركات الصناعية وتشجيعها على زيادة الإنتاج والاستثمار، بهدف تحسين القدرة التنافسية للصناعات والخدمات، وخلق منتجات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

2. أدوات السياسة الصناعية:

تعد أدوات السياسة الصناعية الوسائل العملية التي تعتمدها الدولة لتنفيذ توجهاتها الصناعية وتحقيق اهدافها الاقتصادية، ونذكر من أهمها ما يلي:

أ. **سياسة التراخيص الصناعية:** تعد هذه السياسة أداة محورية في تشكيل البنية الصناعية، حيث تؤثر بشكل خاص على شروط دخول المستثمرين إلى القطاع الصناعي، وبالتالي تحدد مستوى التركيز التنافسي داخل السوق.

ب. **سياسة الحماية الجمركية:** تعتبر إجراءات الحماية الجمركية المفروضة على الصناعات المحلية إحدى الدعائم الأساسية لتشجيع وتعزيز نمو هذه الصناعات.

ج. **سياسة الإقراض الصناعي:** تقدم الدول الدعم لصناعاتها المحلية عبر توفير قروض ميسرة من خلال مؤسساتها للمشاريع الصناعية، تمنح هذه القروض بناء على أهمية وجدوى المشروع الاقتصادية، وفي بعض الحالات تكون بدون فوائد لدعم القطاع.

د. **سياسة المشتريات الحكومية:** تهدف هذه السياسة إلى منح الأفضلية للمنتجات المصنعة محلياً في المناقصات والمشتريات الحكومية وذلك لدعم الصناعة الوطنية على حساب المنتجات الأجنبية المشابهة.

هـ. **سياسة الإعفاءات الضريبية للشركات:** تعتمد هذه السياسة على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المفروضة عليها، بهدف تحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية.

و. **سياسة سعر الصرف:** يساهم خفض قيمة العملة الوطنية في تحفيز الصادرات من المنتجات المحلية، ويساعد أيضاً على تقليل واردات السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات الوطنية.

ز. **سياسات مكافحة الإحتكار:** تتبنى الدول التي تطبق هذه السياسات منع أي اتفاقيات، سواء كانت علنية أو سرية، بين المنتجين بهدف التواطؤ الاحتكاري للسيطرة على سوق سلعة معينة أو تحديد سعرها بشكل غير تنافسي.

ح. **السياسات الحكومية تجاه اندماج المنشآت:** تعتمد العديد من الدول إلى مراقبة أو تنظيم عمليات اندماج المنشآت، وذلك خشية التأثيرات السلبية لهذه العمليات على مستوى المنافسة في سوق الصناعة، حيث قد تؤدي إلى تعزيز الاتجاهات الاحتكارية.

ط. **سياسة الأسواق المفتوحة :**تستند نظرية الأسواق المفتوحة إلى مفهوم التهديد المستمر بإمكانية دخول منافسين جدد إلى الصناعة، مما يعزز المنافسة ويدفع الشركات القائمة إلى تحسين أدائها والوصول إلى حصة سوقية أكبر دون الحاجة إلى التضحية بالكفاءة الهيكلية .[2]

---

[1] فوزية بوخبزة، السياسات الصناعية في الدول الناشئة، **مجلة السياسة العالمية**، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد1، 2020، ص246.

[2] بن عزرين عز الدين، سياسات الصناعة ودورها في التنويع الاقتصادي، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 14، 2018، ص70-71.

ثانيا – أنواع السياسات الصناعية:

تنقسم السياسات الصناعية التي تطبقها الحكومة على اقتصاد معين إلى أنواع مختلفة، وذلك حسب معايير التقسيم وحسب الهدف المرجو:

1. حسب المدى الزمني للسياسة الصناعية:

حسب هذا المعيار تنقسم السياسات الصناعية إلى قسمين هما كآلاتي:

أ. **سياسات ظرفية:** تهدف هذه السياسات إلى معالجة الاختلالات والمشاكل المؤقتة التي تظهر في السوق بالإضافة إلى أنها تركز على قطاعات معينة في الاقتصاد وتعرف بالسياسات الصناعية العمودية.

ب. **سياسات هيكلية:** تهدف هذه السياسات لإحداث تغييرات جذرية لتحسين أداء الاقتصاد على المدى الطويل وتحقيق تغييرات دائمة عادة ما يكون هذا النوع من سياسات أفقيا بتأثيره على جميع قطاعات الاقتصادية بشكل عام أو عموديا بتركيزه على قطاعات معينة.

2. حسب أثرها على القطاعات الاقتصادية:

حسب هذا المعيار تنقسم السياسات الصناعية إلى قسمين وهما كآلاتي:

أ. **السياسات الأفقية:** هي سياسات تشمل عدة قطاعات اقتصادية، وتكون ذات أثر مشترك بين هذه القطاعات. مثل "تطوير التكنولوجيا في الاقتصاد الجزائري"، حيث تؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية مثل الإتصالات والمصارف والتأمين.

ب. **السياسات العمودية:** وهي عكس السياسات الأفقية بحيث تؤثر على نشاط أو قطاع اقتصادي واحد مثل سياسات الدعم في قطاعات معينة أو تأهيل أيدي عاملة خاصة بقطاع معين.

رغم أن كلا السياستان مختلفتان عن بعضهما، إلا أنهما متكاملتان من الجانب العلمي، فالسياسات الأفقية تنظم الجوانب العامة وتؤثر على جميع القطاعات، بينما السياسات العمودية متخصصة وتؤثر على قطاع واحد وتنظم القطاعات الخاصة .[1]

3. حسب الأدوات الحكومية:

حسب هذا المعيار تنقسم السياسات الصناعية إلى قسمين وهما كآلاتي:

أ. **السياسات الضريبية:** تعتبر السياسات الضريبية أداة مالية تعتمدها الدولة لتنظيم الإيرادات من خلال فرض الضرائب أو تقديم الإعفاءات، بهدف تمويل الإنفاق العام وتحقيق التوازن الاقتصادي.

ب. **السياسات التحفيزية:** تمثل السياسات التحفيزية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لتشجيع الاستثمار والإنتاج، مثل تقديم إعفاءات ضريبية، تسهيلات إدارية، أو دعم مالي مباشر، بهدف تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل.[2]

---

[1] يحياوي العالية، صاحي عامرة، **السياسات الصناعية في الجزائر ودورها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] بن ساسي شهرزاد، **السياسة الجبائية ودورها في دعم الاستثمار**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص26-28.

المبحث الثاني: التنويع الإقتصادي

لقد أخذ التنويع الاقتصادي بعدا واسعا عند الباحثين والأكاديميين في دراساتهم المتعددة لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم التنويع الاقتصادي وأنواعه، مع ذكر مؤشراته، المحددات والآليات بالإضافة إلى مكانته الاقتصادية التي تشير إلى أسباب اللجوء إليه وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي، أنواعه ومؤشراته

لطالما اختلفت التعاريف حول مفهوم التنويع الاقتصادي باختلاف السياقات، إلا أن القاسم المشترك بين معظم هذه التعاريف يتمثل في كونه إستراتجية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف مع أنواع بالإضافة إلى مؤشرات التنويع.

أولا - مفهوم التنويع الإقتصادي:

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه "السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات والتي قد تكون خاضعة لسعر السوق وحجم التقلبات فيه أو انخفاض الطلب على تلك الصادرات".[1]

وينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه "عمليه استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحله سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات" .[2]

التنويع الاقتصادي عبارة عن سياسة اقتصادية تهدف الى تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توسيع قاعدته الإنتاجية وهذا بمشاركة مختلف القطاعات الإنتاجية والمالية في دعم الناتج المحلي، مما يساهم في زيادة معدل الإندماج الداخلي للاقتصاد الوطني بدون إهمال مزايا الاندماج في الاقتصاد الوطني، هذه السياسة سوف تسمح في الأمد الطويل بالتخلص من تبعية الاعتماد على مورد واحد[3]

وبالتالي يمكننا القول أن التنويع الاقتصادي هي عملية إستراتجية تهدف إلى تقليل الاعتماد على مصدر دخل أو قطاع اقتصادي واحد من خلال استغلال كافة الموارد والإمكانيات المحلية لتحقيق تنمية مستدامة وزيادة الإنتاج المحلي. ويهدف إلى بناء اقتصاد وطني متوازن وقادر على مواجهة التقلبات الأسواق العالمية وتقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد المفرط على الصادرات أو موارد محدودة، مع تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا – أنواع التنويع الاقتصادي:

تعددت أشكال التنويع الاقتصادي حيث يسهم كل نوع في تعزيز بنية الاقتصاد الوطني، نذكر منها:

1. **تنويع الهيكل الإنتاجي:** يركز هذا النوع على تغيير هيكل الاقتصاد لتقليل الاعتماد على قطاع واحد، بحيث يهدف إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية للاقتصادات المعتمدة على المواد الأولية، وذلك بالاتجاه نحو إنتاج وتصدير منتجات متنوعة، لتجنب الاعتماد على قطاعات

---

[1] إيهاب علي داوود الموسوي، دور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي، **المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر لكلية العلوم الإسلامية**، قسم علوم القران والتربية الإسلامية، جامعة أهل البيت، العراق،21 سبتمبر2021، ص 30.

[2] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، غرداية، العدد02، 2016، ص638.

[3] مبرك كامل، **آليات إستراتيجية التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980–2019**، أطروحة دكتوراه، جامعة يحي فارس، المدية،2021-2022، ص73.

محدودة وما يصاحبها من مخاطر مثل "لعنة الموارد الطبيعية". ويتم ذلك على مستويين، الأول جزئي يتعلق بتنويع المؤسسات لمنتجاتها وتبنيها التكنولوجيا والثاني كلي يركز على تنويع الاقتصاد الوطني عبر مساهمة جميع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

2. **تنويع هيكل الصادرات:** يهدف هذا النوع إلى تقليل اعتماد الدولة على تصدير سلعة واحدة أو مجموعة من السلع المحدودة، خاصة إذا كانت هذه السلع معرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية وتنويع الاقتصاد بتجنب الاعتماد على سوق واحدة أو عدد محدود من الأسواق بحيث أن الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات متنوعة يزيد من الأرباح ويعزز القدرة التنافسية.[1]
3. **تنويع الاستثمارات الأجنبية:** إن استقطاب الاستثمارات الأجنبية يعتبر من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال إصدار القوانين ومراسيم تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار، وهذا ما يعتبر توجها نحو تنويع الإنتاج الصناعي الذي يهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية .[2]
4. **تنويع مصادر الدخل والتمويل:** حيث أن تنويع مصادر الدخل يتطلب توفير مصادر تمويلية متنوعة ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات وتقليل المخاطر الاستثمارية، وذلك بتوزيع الاستثمارات على قطاعات اقتصادية متنوعة بدلا من تركيزها في قطاع واحد. كما يؤدي تنويع مصادر الدخل إلى تحسين إنتاجية العمل ورأس المال البشري وذلك ما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى ذلك يساهم تنويع مصادر الدخل في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، مما يزيد الطلب على العمالة [3].

ثالثا – مؤشرات التنويع الاقتصادي:

يمكن قياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال بعض المؤشرات الإحصائية، التي تختلف من حيث الطريقة والمنهج من أهمها:

1. **مؤشر هيرفندل –هيرشمان (Herfindahl-hirchman):** يحدد لنا هذا المقياس مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد .[4] يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات شيوعا في قياس التنوع الاقتصادي إذ يعتمد على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات: وهي الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة وتراكم رأس المال.

ونعبر عليه بالمعادلة الآتية : $$H = \frac{\sqrt{\Sigma(\frac{XI}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

---

[1] شعبان قصابي، واقع وتطور التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المركز الجامعي بالبيض، الجزائر، العدد، 2020، ص 180.

[2] توفيق كرمية، القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي، **مجلة معارف**، جامعة بويرة الجزائر، العدد01، 2021، ص279.

[3] فقير كمال، أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لبعض دول المينا للفترة 2000-2018، **journal of economic GRouth and entreneurship**، جامعة أدرار، العدد 2، 2020، ص64.

[4] عماد الدين احمد المصبح، **محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970–2004**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص 94.

XI: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس [1])

تتراوح قيمة معامل هير فيندال هيرشمان بين الصفر و الواحد $(0 \leq H \leq 1)$

فإذا كانت H=0 فهذا يعني أن الاقتصاد متنوع بالكامل حيث يسهم جميع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

وإذا كانت H=1 فهذا يعني إن مقدار التنوع صفرا، بحيث يكون الناتج المحلي الإجمالي معتمد بشكل شبه كلي على قطاع واحد.

كلما اقتربت قيمة معامل هيرفيندال هيرشمان نحو الواحد فهذا يشير إلى غياب التنوع الاقتصادي وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركز نحو قطاع واحد.

2. مؤشر انتروبي entropie:

يعد الاقتصادي أطاران (Attaran) أول من استخدم مؤشر انتروبيEntropy لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم تعريفه وفقا للعلاقة التالية:

حيث:

$$E\,NT = \sum_{i=1}^{N} si.\,ln\left(\frac{1}{si}\right)$$

N : هو عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

Ln: لوغاريتم

عندما يكون ENT =0 يعني تركز النشاط الاقتصادي في قطاع وحيد، وكلما ارتفعت قيمة المعامل دَل ذلك على وجود تنويع كبير في الاقتصاد. [2]

3. مؤشر فلاديمير كوسوف:

يعطى مؤشر فلاديمير كوسوف بالعلاقة التالية:

---

[1] بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، **آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص 50.

[2] لبنى ناصر، **الإستراتجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2019-2020، ص68.

Attaran Mohammad، باحث امريكي اقتصادي، أهم مؤلفاته العلاقة بين التنوع الاقتصادي والبطالة، العلاقة بين التنوع الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

$$\text{Cos}= \frac{\sum_{i=1} \text{ai}\times\text{Bi}}{\sqrt{\sum_{i=1} ai^2 \times \sqrt{\sum_{i=1} Bi^2}}}$$

حيث:

Ai : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos : مؤشر فلادمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة cos=0 يعني ذلك الحصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، و على العكس في حال الابتعاد الكثير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك المتغيرات الهيكلية.

4. مؤشر جيني:

نسبة للعالم (كورادو جيني) من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس التنويع الاقتصادي ويعطى بالمعادلة الآتية:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{K+1})$$

حيث:

إذا كان0 =G فهذا يشير إلى وجود مساواة تامة في توزيع الظاهرة

إذا كان1=G فهذا يعني عدم وجود مساواة نهائيا في توزيع الظاهرة

إذا كان0.7=G فإن عدم المساواة يكون مرتفعا جدا

و إذا كان 0.50.7> G > فإن عدم المساواة يكون مرتفعا

و إذا كان0.350.5> G> فان عدم المساواة يكون متوسطا

و إذا كان 0.35=G فان عدم المساواة يكون ضعيفا

المطلب الثاني: محددات التنويع الإقتصادي وآلياته

ذكرنا آنفا مفهوم التنويع الاقتصادي وضرورته الملحة لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، ولتحقيق التنويع الاقتصادي لابد من وجود محددات تؤثر فيه بشكل مباشر، إضافة إلى أهداف واضحة تسعى الدول لتحقيقها من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية.

أولا – محددات التنويع الإقتصادي:

تتأثر سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة بعدة عوامل أساسية تحدد بشكل مباشر مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، ومن أبرزها:

1. **المحددات الطبيعية:** هي مجموعة من العناصر الأساسية التي تعد ضرورية للنشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما انها تلعب دورًا مهما في دعم الحياة البشرية والكائنات الأخرى، نذكر من أهمها ما يلي:

أ. **الموارد غير المتجددة(نابضة)**: وهي الموارد التي توجد بكميات محدودة في الطبيعة ولا يمكن تعويضها بعد استهلاكها، مثل النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، والمعادن. عملية تكوين هذه الموارد تستغرق آلاف السنين مما يجعلها عرضة للنفاد مع مرور الوقت.[1]

ب. **الموارد المتجددة (غير النابضة)**: وهي الموارد التي وهبتها الطبيعة دون الخوف عليها يعني يمكن أن تتجدد بصفة طبيعية إذا تم استخدامها بشكل مستدام، مثل الطاقة الشمسية، الرياح، والمياه. يعتمد استمرار توفر هذه الموارد على حسن إدارتها وتجنب الاستغلال المفرط لها.[2]

2. **المحددات الاقتصادية**: هي العوامل والمؤشرات التي تؤثر على قدرة الاقتصاد في تنويع مصادر دخله وأنشطته، وتقليل الاعتماد على قطاع أو سلعة واحدة، مثل النفط، بهدف تحقيق نمو اقتصادي متوازن نذكر من أهمها النماذج القياسية والتحليلية، وهي المحددات التي يتم قياسها وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية ونماذج رياضية مثل معامل هيرفيندل–هيرشمان، والذي يقيس مدى تركيز أو تنوع الاقتصاد عبر توزيع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، والإيرادات الحكومية، تساعد هذه النماذج في تقييم مستوى التنويع الاقتصادي وتحديد القطاعات التي تحتاج إلى دعم أو تطوير.[3]

3. **المحددات الاجتماعية**: والتي تنقسم إلى كل من المورد البشري والسياسة الاجتماعية:

أ. **المورد البشري**: يعد رأس المال البشري أحد الركائز الأساسية للإنتاج والنمو الاقتصادي، حيث يمثل المصدر الرئيسي لتوفير القوى العاملة القادرة على دفع عجلة التنمية، ومع تزايد عدد السكان بوتيرة مستمرة، يصبح من الضروري التركيز على تحسين مستوى التعليم والتدريب المهني، مما يسهم في رفع كفاءة الأفراد واستغلال الموارد الاقتصادية بفعالية أكبر، فكلما زادت مهارات وكفاءة الموارد البشرية ارتفعت الإنتاجية مما يعزز القدرة على التنويع الاقتصادي والاستجابة لمتطلبات السوق المتجددة.

ب. **السياسة الإجتماعية**: هي مجموعة من المبادئ والتدابير التي تتخذها الحكومات والمؤسسات بهدف تحسين رفاهية الأفراد والمجتمع خاصة في الجوانب المتعلقة بالتعليم، الصحة، السكن، الحماية الاجتماعية والتوظيف. تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، تقليل الفجوات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي

من خلال توفير الدعم والخدمات للمحتاجين والفئات الضعيفة، كما تحدد السياسة الاجتماعية مجالات العمل الاجتماعي وقطاعات نشاط المختلفة التي تتضمنها خطط التنمية مثل قطاعات التعليم والصحة وبناء مجتمعات الجديدة والإسكان والشؤون الاجتماعية والتأمينات والشباب وايضا ادارة الثروة النفطية وتدريب القوى العاملة وغير ذلك.

وتصيغ السياسة الإجتماعية الإتجاهات العامة المتفق عليها لتنظيم وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج والمشروعات بما يحقق أقصى درجات التنسيق والتكامل بينها وأعلى مستويات الكفاءة والمرونة والفعالية كما تتضمن هذه الخطط وضع حلول وبدائل مناسبة لمشكلات المجتمع وحاجات افرادها المتنوعة.[4]

4. **المحددات التكنولوجية**: شهدت التكنولوجيا تطورا كبيرا، مما أحدث تحولات جوهرية في النمو الاقتصادي فقد ساهمت بشكل مباشر في رفع كفاءة العمل وتحسين الإنتاجية من خلال تقليل الاعتماد على الجهد البدني وتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية، كما أن دور التكنولوجيا لا يقتصر فقط على تحسين جودة المنتجات، بل يعتمد أيضا إلى تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق

---

[1] يحي الفرحان وآخرون، **البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009 ص 8.

[2] حميدة حسين سوداي عجل الجبوري، **أثر عوائد الموارد النابضة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق**، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

[3] عادل محمد خليفة، مهدي بن معيض السلطان، دراسة لاهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، جامع الملك سعود، السعودية، العدد01، 2020، ص2.

[4] سهام القبندي، **السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2013، ص3.

المحلية والدولية، من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ويدخل ضمن المحددات التكنولوجيا كل من:

أ. **الاقتصاد الذكي:** لم تعد الخدمات كما كانت في الماضي، بل أصبحت تنجز بكفاءة و فعالية من خلال الأنظمة الرقمية مما يوفر الجهد و الوقت و هذا ما يسمى بالحكومة الالكترونية وقد أصبح الاقتصاد في معظم دول العالم اقتصاد معلومات، لدرجة أن العالم يتحول شيئا فشيء إلى اقتصاد غير ملموس، ومن خير الأدلة على ذلك ظهور الاقتصاد الرقمي حيث أصبح البيع و الشراء عبر الانترنت فقط مع استخدام وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل المعاملات [1].

ب. **ثورة الاتصالات (نحو عالم بلا حدود):** شهد العالم تحولات كبيرة ومتسارعة تحدث على المستوى الكوني بسبب ثورة الاتصالات والتقنيات العالمية والوسائط المركبة والشبكات الالكترونية، و بالتالي يجد نفسه عن ظاهرة عالمية جديدة، فقد عمدت الكثير من الدول في إطار سعيها لعولمة الاتصال والإعلام في العالم على استخدام شبكات الانترنت .[2]

ج. **البنية التحتية للنقل:(العمود الفقري للحركة الاقتصادية)** : توفر وسائل النقل الحديثة، المدعومة بالبنية التحتية المتطورة، دعامة أساسية للحركة التجارية والصناعية، إذ تقلل من تكاليف الإنتاج وتسريع من عمليات الشحن والتوزيع.

ثانيا – آليات التنويع الاقتصادي:

تعد الآليات المعتمدة في تنفيذ إستراتجية التنويع الاقتصادي من العناصر الأساسية التي تحدد مدى نجاحها أو فشلها إذ ترتبط بمدى قدرة الدولة على تحويل السياسات والرؤى الاقتصادية إلى خطوات ملموسة وتشمل هذه الآليات:

1. **دور الدولة في توجيه مسار الاقتصاد:** يجب أن تلعب الدولة دور الموجه للنشاط الاقتصادي، وليس كفاعل رئيسي فيه. ومع ذلك يمكن أن يكون لتدخل الدولة تأثير على عملية التنويع الاقتصادي، حيث يرفض اقتصاد السوق هذا التدخل ومع ذلك، يمكن للدولة أن تلعب دورا هاما من خلال العمل على تحسين وتلطيف العمليات الاقتصادية، مما يخدم الاقتصاد ويحسن مستوى معيشة الأفراد.
2. **تشجيع الاستثمار الأجنبي:** يلعب الاستثمار الأجنبي دورا هاما في دعم التنمية الاقتصادية، حيث يجلب الأصول المادية وغير المادية ويحول الموارد الحقيقية لإقامة استثمارات متقدمة[3]، فعادة ما تأتي هذه الاستثمارات مع التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية العالية، مما يسهم في تعزيز التنمية في البلاد
3. **توسيع الأسواق الخارجية:** زيادة الصادرات وتوسيع الأسواق الخارجية لتقليل الاعتماد على السلع القليلة.
4. **تنمية وتأهيل العنصر البشري مع تطوير بيئة الأعمال:** يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لدفع عجلة الاقتصاد لذلك يجب إعادة النظر في تكوين الموارد البشرية والمهارات والمعارف ويتطلب تطوير العنصر البشري أيضا مراعاة بيئة الأعمال ليكون على أعلى مستوى من المهارة والمعرفة والدراية بطرق العمل المعاصرة ويكون على أفضل جاهزية لتحقيق أفضل المستويات.
5. **تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال سياسات تحفيزية، مثل تطوير أدوات تمويلية جديدة وتشجيع المؤسسات غير الرسمية على الانضمام إلى السوق الرسمي. هذه المؤسسات غالبًا ما تنشأ من مشاريع عائلية وتتطور لتصبح ذات رأس مال مفتوح، ممايساهم في النشاط الإنتاجي وزيادة مستوى التشغيل وتقليل البطالة[4].

---

[1] مطاي عبد القادر، بن شنينة كريمة، واقع ومتطلبات إرساء حكومة الالكترونية في الجزائر، **مجلة التكامل الاقتصادي**، الجزائر، العدد 02، 2019، ص179.

[2] م.م. مصطفى عباس محمد رضا، الاتجاهات النظرية لإعلام الإلكتروني في ظل عولمة المعلومات، **مجلة الجامعة العراقية**، العراق، العدد2، 2020، ص347.

[3] لعيايشة نصيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع الصناعي الجزائري 2002–2017 دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2019–2020، ص11.

[4] غنام آسية، **مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري أفاق دراسة تحليلية استشرافية**، مرجع سبق ذكره ص 11.

6. **استغلال الموارد الطبيعية:** استغلال الموارد الطبيعية بشكل أمثل يعد عنصرا هاما في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الإستقرار والنمو الاقتصاد.

المطلب الثالث: مكانة التنويع الإقتصادي

في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية واعتماد بعض الدول على مصادر دخل محدودة، أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة لتقليل المخاطر الناتجة عن الصدمات الاقتصادية وبذلك فهو يشكل استثمارًا استراتيجيًا لبناء اقتصاد أكثر استقرارا ومرونة، قادر على مواجهة تحديات المستقبل.

أولا – أسباب التوجه نحو التنويع الإقتصادي:

تشمل أسباب التوجه نحو التنويع الاقتصادي ما يلي**:**

1. **التقليص من الأزمات والصدمات الإقتصادية الخارجية:** يهدف التنويع الإقتصادي إلى التقليل من المخاطر الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية وتقلبات المناخية، وتراجع النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية.
2. **خفض مستوى التهديدات التي تواجه الهيكل الإنتاجي:** يؤدي تنويع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من الفوائد من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات أو القطاعات عندما

يرتبط الاقتصاد الوطني على منتج معين سواء سلعة استخراجية مثل النفط أو الغاز أو سلعة زراعية مثل القهوة

أو البن فان انخفاض أسعار او الطلب على هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية يزيد من تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر فلذلك كان تنويع مصادر الإنتاج يقلل من الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط على منتج واحد. [1]

3. **تقليص الاعتماد على العائدات البترولية:** يمكن تحي ذلك من خلال تنويع مصادر الاقتصاد وتوجيه بعض القطاعات نحو التصدير خارج مجال المحروقات.
4. **العمل على استقرار مستويات الناتج المحلي الإجمالي والحد من التذبذبات الاقتصادية:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم على تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا – أهمية التنويع الاقتصادي:

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق الأهداف المرجوة، وتبرز أهميته في النقاط التالية:

1. **حماية الاقتصاد من الصدمات العالمية** :يسهم التنويع الاقتصادي في تقليل المخاطر التي قد تواجه الاقتصاد الوطني نتيجة التغيرات المفاجئة في الأسواق العالمية، فمن خلال تعزيز مساهمة قطاعات متعددة إلى جانب القطاع الصناعي، يصبح الاقتصاد أقل اعتمادًا على عدد محدود من الأنشطة، هذا التنويع يوفر روابط اقتصادية قوية بين القطاعات المختلفة ويشجع على تحسين التجارة الخارجية والمحلية بالإضافة إلى ذلك يساهم التنويع في الحد من التركيز السلبي على الصادرات كوسيلة وحيدة لتحقيق الدخل، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
2. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو:** يعد التنويع الاقتصادي أداة فعالة لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام من خلال الاستفادة الأمثل من الموارد الطبيعية والميزات النسبية المتاحة. يهدف هذا التوجه إلى تحويل الاقتصاد من هيكل تقليدي قائم على قطاع واحد إلى هيكل أكثر شمولية وابتكارًا. هذا يسهم في خلق فرص استثمارية جديدة وتنمية قطاعات متعددة مما يعزز القدرة التنافسية.

[1] كباز مريم، **التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية (1970–2017)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2020-2021، ص 16.

3. **خلق مناصب شغل و الحد من البطالة:** يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة، نظرا لوجود عديد الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة و زيادة القيمة المضافة المحلية من خلال إقامة مشاريع جديدة أو تطوير المشاريع القائمة ومساهمة المزيد من اليد العاملة الوطنية في إنتاج السلع و الخدمات .[1]
4. **زيادة إنتاجية رأس المال:** يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري وبالتالي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
5. **تقوية مساهمة الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي:** يلعب الاستثمار الأجنبي دورا حيويا في تطوير واستغلال الموارد الاقتصادية بفعالية وكفاءة عالية هذا يسهم في تحقيق نمو اقتصادي متسارع ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في السوق العالمية.

[1] حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد أبمن باديس، مستغانم، 2019-2020، ص51-52.

المبحث الثالث: دور الصناعة في تنويع الإقتصاد

تلعب الصناعة دورا هاما في استراتيجية تنويع الاقتصاديات، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل وحيد، ويتمثل هذا الدور في تطوير قطاعات إنتاجية متعددة، وتوسيع نطاق الصادرات لتشمل سلعا وخدمات متنوعة، بالإضافة إلى خلق مصادر دخل بديلة لا تعتمد على الموارد الطبيعية، يهدف هذا التوجه إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة. سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على العلاقة بين الصناعة والتنويع الاقتصادي ثم أهمية دعم التصنيع من اجل التنويع الاقتصادي إضافة إلى دور التصنيع غي تنويع الاقتصاد.

المطلب الأول: العلاقة بين الصناعة والتنويع الاقتصادي

يشير الخبير الاقتصادي داني رودريك [1]إلى أن النمو الاقتصادي المستدام تاريخيا يرتبط بتوسيع الأنشطة الصناعية لاسيما الصناعات التحويلية وذلك لان الصناعة تعتبر من القطاعات المنتجة التي تساهم بشكل مباشر في رفع الناتج المحلي الإجمالي وخلف فرص العمل،فغالبا في كثير من الأحيان ما يستخدم في الدراسات الاقتصادية مصطلحي " التنويع" والتصنيع "بشكل متبادل رغم أن لكل منهما دلالة خاصة فمصطلح "التنويع الاقتصادي" يشير إلى توسيع قاعدة الإنتاج والدخل من خلال تنمية قطاعات جديدة، بينما يركز مصطلح" التصنيع" على تطوير الصناعات التحويلية ، أي تلك التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع ومنتجات نهائية قابلة للاستهلاك أو الاستخدام الصناعي والتي بدورها تساهم في بناء قاعدة إنتاجية قوية، فالتصنيع يلعب دورا كبيرا في عملية التنويع الاقتصادي لأنه يعتمد على تراكم القدرات الإنتاجية وهذا ما يعرف بالتنويع الراسي، أي التوسع داخل نفس القطاع من خلال تطوير منتجات جديدة وتقنيات حديثة لان الصناعة بطبيعتها تخلق وظائف ذات إنتاجية أعلى، وهذا ما يؤدي إلى تحسين مستويات الدخل، إضافة إلى ذلك فان عملية التصنيع لا تتوقف عند إنتاج السلع فحسب، بل تتعداها لتشمل أثارا غير مباشرة على باقي القطاعات، حيث يؤدي تطوير الصناعة إلى نمو قطاعات خدمية مرتبطة بها مثل النقل، التخزين، المصارف الخدمات العقارية، المطاعم والفنادق. هذه التداخلات تسهم في خلق نظام اقتصادي أكثر تكاملا وتنوعا وبالتالي يصبح التصنيع محفزا حقيقيا لتنمية قطاعات متعددة في الاقتصاد الوطني.

وما يميز التصنيع كذلك هو قدرته على فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة عندما تكون المنتجات ذات جودة عالية وتنافسية، وهذا ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات ويقلل من الاعتماد على الواردات، مما يحقق نوعا من الاستقلال الاقتصادي.

وفي ضوء التجارب التاريخية، فان الدول التي ركزت على التصنيع مثل بريطانيا استطاعت أن تحقق تنوعا اقتصاديا حقيقيا، بينما بقيت الدول التي اعتمدت فقط على تصدير المواد الخام عرضة للتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي .[2]

المطلب الثاني: أهمية دعم التصنيع من أجل التنويع الإقتصادي

إن التصنيع يدعم التنويع الإقتصادي من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وتنمية الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

أولا – التصنيع كوسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام:

يساهم التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال:

داني رودريك، (1957)، إقتصادي تركي وأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي، أهم أعماله قواعد الإقتصاد: حقوق وأخطاء العلم الكئيب ومفارقة العولمة: الديمقراطية ومستقبل الاقتصاد العالمي.

2لبنى ناصر، **الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص78.

1. **على مستوى الإنتاج:** إن توسيع المؤسسات لإنتاجها من خلال إنتاج سلع جديدة بجانب منتجاتها السابقة يساهم في تنويع الإنتاج وهذا التنويع يهدف إلى توزيع المخاطر وتقليل الاعتماد على المنتجات الموسمية أو التي تشهد تقلبات في الطلب فهو يشجع على استغلال القدرات الإنتاجية للمؤسسات بشكل كامل. حيث تنويع الإنتاج يجب أن يركز على زيادة الوزن النسبي للصناعة باعتبارها قطاعا قياديا يضمن توسعا وتشابكا بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
2. **على مستوى التجارة الخارجية:** حيث إن دعم التصنيع يترتب عليه تنويع التجارة الخارجية من خلال هيكل الصادرات، وهذا يهدف إلى تقليل الاعتماد على تصدير سلعة واحدة وتوسيع أصناف الصادرات لتشمل المنتجات المصنعة ونصف المصنعة.
3. **تقليل الإعتماد على الموارد الطبيعية:** حيث أن اقتصاديات الدول الريعية تعتمد بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية، وهذا ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار ودعم التصنيع وهذا يهدف إلى إنشاء قاعدة اقتصادية بديلة تقلل من هذا الاعتماد، وتخلق مصادر دخل أكثر استقرارا.
4. **خلق فرص للعمل:** فالقطاع الاستخراجي(مثل النفط) غالبا ما يكون كثيف رأس المال ولا يولد الكثير من فرص العمل، وبالتالي دعم التصنيع يساهم في خلق فرص عمل متنوعة في قطاعات مختلفة، مما يقلل من البطالة ويحسم توزيع الدخل.[1]
5. **الزيادة من حجم الاستثمارات:** حيث أن تنويع الاقتصاد يتطلب زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي وذلك من خلال دعم التصنيع بالموارد المالية اللازمة للحصول على التجهيزات الرأسمالية التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية ومختلف فروعها.
6. **التصنيع كقاعدة للتنمية الإقتصادية:** بحيث دعم القطاع الصناعي يؤدي إلى تطوره وبالتالي نمو القطاعات الأخرى المرتبطة به، لأن التصنيع يعتبر أساسا لتطوير البنية التحتية الاقتصادية. [2]
7. **استخدام العلم والتكنولوجيا:** دعم القطاع الصناعي يقود للابتكار والتطور التكنولوجي، مما يساهم في تنويع الاقتصاد من خلال إدخال صناعات جديدة وتقنيات متقدمة.[3]
8. **جذب الاستثمار الخاص:** فتوفير بيئة استثمارية جاذبة، من خلال دعم البنية التحتية والتسهيلات والحوافز ومنع الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية، تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة، وزيادة هذه الاستثمارات تساهم في تنويع الاقتصاد من خلال إنشاء صناعات جديدة وتوسيع الصناعات القائمة.

ثانيا – الاجراءات والسياسات المطلوبة لدعم التصنيع وتحقيق التنويع الاقتصادي:

أصبح من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من الإجراءات والسياسات الفعالة التي تمهد الطريق امام تطور القطاع الصناعي اهمها:

1. **توفير البنية التحتية الملائمة:** يتطلب تطوير الصناعة وتوفير شبكات نقل متقدمة، طاقة بأسعار تنافسية ومناطق صناعية مجهزة تكنولوجيا.
2. **تحفيز الاستثمار الصناعي:** من خلال تقديم تسهيلات ضريبية وتبسيط الإجراءات الإدارية، توفير ضمانات للمستثمرين المحليين والاجانب.
3. **تشجيع الصناعات التحويلية:** يعتبر الاستثمار في الصناعات التحويلية، خاصة المرتبطة بالموارد الطبيعية والمحلية، وسيلة فعالة لتحقيق القيمة المضافة والحد من تصدير المواد الخام.

---

[1] مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، **الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستيراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل أسعار المحروقات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 25-26 أفريل2017، ص3-6.

[2] محمد دعمي، دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية فالي الجزائر خلال الفترة 2000_2021، **مجلة دفاتر بوادكس**، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، العدد 01، 2024، ص26.

[3] محمد دعمي،نفس المرجع السابق، ص 28.

4. **ادماج البعد البيئي في التنمية الصناعية:** من خلال تشجيع الصناعات النظيفة وتطبيق معايير التنمية المستدامة، يمكن تحقيق نمو صناعي متوازن يحترم البيئة.

المطلب الثالث: دور التصنيع في تنويع الإقتصاد

يمثل التنويع الاقتصادي الذي يتحقق من خلال وضع سياسات واستراتيجيات صناعية فعالة، مسارا أساسيا لإحداث تغيير جذري في بنية الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية أي الاقتصاديات الريعية، ويعد التنويع الاقتصادي هدفا رئيسيا للسياسة الصناعية.

أولا – إسهام التصنيع في دعم التنويع الاقتصادي:

يعد التصنيع من أبرز ادوات دعم التنويع الاقتصادي من خلال تطوير منتجات جديدة، احلال الواردات، وتحفيز الاستثمار والابتكار داخل مختلف القطاعات، وفيما يلي أبرز جوانب هذا الاسهام:

1. **التركيز على الأنشطة والمنتجات الجديدة:** وذلك عن طريق تشجيع تطوير صناعات ومنتجات حديثة، مما يقلل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وبالتالي تنويع الصادرات وزيادتها.
2. **إحلال الواردات:** حيث تساهم السياسة الصناعية في تقليل الاستيراد من الخارج من خلال التصنيع محليا مما يخفض فاتورة الاستيراد ويخلق مصادر دخل جديدة.
3. **جذب الاستثمار الأجنبي:** حيث نرى أن القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الجاذبة للمستثمرين الأجانب وهذا ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال والمساهمة في تنويع الاقتصاد.
4. **تنويع الأنشطة الاقتصادية:** السياسة الصناعية تساعد في توزيع العمالة على مختلف القطاعات الإنتاجية ولا تقتصر فقط على القطاعات الغير الإنتاجية مثل الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتنويع الاقتصاد.
5. **التدريب وتطوير المهارات والابتكار:** حيث يساهم القطاع الصناعي في تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم كما يشجع على التعليم والتطور التكنولوجي، وهذاما يدعم إنتاج منتجات جديدة ومتنوعة.[1]

ثانيا – نتائج تفعيل دور التصنيع في الإقتصاد الوطني:

إن تعزيز دور القطاع الصناعي ضمن إستراتيجية التنويع الإقتصادي لا يعد هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق مجموعة من المكاسب التنموية والاقتصادية، وفيما يلي أبرز النتائج والآثار الايجابية المتوقعة من دعم هذا التوجه:

1. **زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:** عندما تتطور الصناعة، تصبح جزءا أكبر من الاقتصاد، مما يعني أن الدولة تعتمد أقل على المصادر التقليدية مثل النفط أو الزراعة.
2. **خلق فرص عمل جديدة ومستدامة:** التصنيع يفتح أبواب كثيرة للعمل، ليس فقط في المصانع، بل أيضًا في الخدمات المرتبطة بها وهذا يساعد على تقليل البطالة.
3. **تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية:** بدلاً من تصدير المواد الخام فقط، التصنيع يسمح بتحويلها إلى منتجات نهائية، مما يجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعار الموارد في السوق العالمية.
4. **تحسين الميزان التجاري:** بزيادة الصادرات من المنتجات المصنعة وتقليل الواردات، تتحسن موارد الدولة المالية ويصبح الاقتصاد أكثر توازنا.

[1] لبنى ناصر، **الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

5. **تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية:** الصناعات المحلية الجيدة تُمكن المنتجات الوطنية من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، **مما** يرفع من قيمة الاقتصاد الوطني**.**
6. **تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا:** قطاع التصنيع يدفع إلى استخدام تقنيات جديدة وابتكارات مستمرة وهذا يعزز التطور الاقتصادي بشكل عام**.**
7. **دعم التنمية المتوازنة:** إقامة مشاريع صناعية في مناطق مختلفة يساعد على تقليل الفوارق الاقتصادية بين المناطق، **مما** يحقق تنمية أكثر عدلاً[1].

[1] الجميلي خالد ارحيل شهاب، دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة 2000-2019، **مجلة أراء للدراسات الإقتصادية والإدارية**، العدد 1، 2021، ص 142.

خلاصة الفصل الأول:

إن الصناعة والتنويع الاقتصادي يشكلان عنصرين أساسيين في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد قوي ومتنوع، فالهدف الأساسي لسياسة التنويع يتمثل في التقليل من الاعتماد على قطاع واحد للدخل وبالتالي تلجا الدول إلى دعم التصنيع لتوسيع فرص استثمارها وتنويع اقتصادها.

لقد تناولنا في هذا الفصل أهمية الصناعة كركيزة أساسية للتنويع الاقتصادي، حيث وضحنا كيف تساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية واستعرضنا مختلف جوانب العلاقة بين الصناعة والتنويع الاقتصادي، بدءا من مدخل للصناعة والقطاع الصناعي، مقوماتها التي تساهم في نجاحها ومعوقاتها التي تعتبر كتحدي يعيق تطورها ونموها، وصولا إلى السياسات الصناعية ودورها في تعزيز النمو الصناعي. كما تطرقنا إلى مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشراته والعوامل التي تساهم تحقيق هذا التنوع وعدم الاعتماد على قطاع واحد. ومن خلال دراستنا أيضا تبين أن الصناعة ليست مجرد قطاع إنتاجي فحسب، بل هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فمن خلال توفير فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة، تساهم الصناعة في بناء اقتصاد متنوع قادر على مواجهة المخاطر ومع ذلك فان تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة يتطلب تبني سياسات صناعية فعالة، تشجع على الاستثمار في القطاعات الصناعية، بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم للقطاع الصناعي لتحقيق الأهداف المرجوة وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الثالث في دور الصناعة المحوري في تنويع الاقتصاد الذي وضح الترابط الوثيق بين القطاع الصناعي وجهود التنويع الاقتصادي، إضافة إلى أهمية دعم التصنيع من اجل تنويع الاقتصاد الذي يعتبر استثمار استراتيجي يساهم في بناء اقتصاد قوي ومتنوع ومستدام.

الفصل الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2019-2024

تمهيد:

يشكل تنويع الاقتصاد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر في ظل اعتمادها الطويل على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات ومع تزايد التقلبات في الأسواق العالمية وتراجع العائدات النفطية، برزت الحاجة الملحة لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي الوطني، وهنا يظهر القطاع الصناعي من القطاعات الحيوية التي يمكن أن تلعب دورا محوريا في التحول، وسنحاول من خلال هذا الفصل تبيان جدوى هذه المساعي والمجهودات عن طريق المساهمة المباشرة للقطاع الصناعي للاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الرئيسية التالية: الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي، الناتج المحلي الخام، القيمة المضافة غيرالهدروكربونية حسب قطاع النشاط مؤشر هيرفندل-هيرشمان وهيكل الصادرات والواردات، تكوين رأس المال، إضافة إلى التشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية، لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى :

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة الصناعة في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: آليات تطوير مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي الجزائري، ففي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، برزت ضرورة ملحة لإعادة النظر في هيكلة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تعزيز القطاع الصناعي وتنويع الهيكل الاقتصادي، سعيا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة في مختلف القطاعات، وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات الذي ظل مهيمنا على الاقتصاد لعقود طويلة.

المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

يشكل القطاع الصناعي عنصرا محوريا في استراتيجية التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر، وخاصة في ظل التوجهات الرامية إلى تقليص التبعية لعائدات المحروقات وتقليص الاعتماد عليه بشكل أساسي، وقد مر هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة بعدة مراحل متباينة عكست تأثير السياسات الصناعية من جهة، والمتغيرات المحلية والدولية من جهة أخرى، ولتوضيح واقع القطاع الصناعي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2019_2024 من الضروري العودة إلى المرحلة التي سبقتها أي من 2014-2019، وذلك من اجل الوقوف على ابرز التغيرات التي طرأت عليه ومدى نجاعة السياسات المنتهجة، وقبل تحليل المسارات من المهم معرفة مميزات القطاع الصناعي واهم خصائصه .

أولا – مميزات وخصائص القطاع الصناعي الجزائري:

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بنوع فروعه واعتماده على موارد طبيعية غنية، **تعتبر** نقاط قوة وتمنحه إمكانيات واعدة، لكن ورغم ما يحمله من مؤهلات كبيرة، إلا أنه لا يزال يواجه جملة من التحديات البنيوية والتنظيمية التي تعتبر كنقاط ضعف والتي تعيق من أداءه الكامل.

1. مميزات القطاع الصناعي الجزائري:

على الرغم من أن القطاع الصناعي الجزائري كان موجها في السابق نحو السوق المحلية فقط، ومع تبني الدولة لسياسات التحرر الاقتصادي برز دور القطاع الخاص كمحرك للتنمية الصناعية وقد أدت هذه التحولات الهيكلية إلى إعطاء دفعة للقطاع الصناعي ليصبح مكونا فاعلا في الناتج المحلي الإجمالي، وكانت الصناعة الجزائرية تتميز ب:

أ. **محدودية القدرات الإنتاجية:** يعاني القطاع من قصور في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة وذلك بسبب انخفاض كفاءة وفعالية آليات التسيير والإدارة، مما يؤثر سلبا على الأداء العام ومستويات الإنتاجية.

ب. **تباطؤ معدلات النمو:** يشهد القطاع الصناعي وتيرة نمو منخفضة، ويعكس ذلك ضعفا في القدرة التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي، وقد يفسر هذا الضعف بشكل كبير إلى سياسات الحماية شبه الكاملة التي كانت سائدة في المراحل السابقة.

ج. **تأثير التكنولوجيا على هياكل التكاليف وجودة المنتجات:** أدى الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ذات مستوى تحديثي محدود إلى تضخم هياكل التكاليف الإنتاجية في القطاع الصناعي الجزائري وهو ما كان له انعكاس سلبي على مؤشرات جودة المنتجات النهائية.

د. **تدهور الأصول الرأسمالية الإنتاجية:** بحيث تواجه المؤسسات الصناعية الجزائرية تحديا يتمثل في التقادم المادي والوظيفي لجزء كبير من أصولها الرأسمالية المتمثلة في المعدات وخطوط الإنتاج.

هـ. **قصور القدرات المؤسسية في التفاعل مع ديناميكيات السوق:** فالقطاع الصناعي يعاني من فجوة في مستوى الكفاءات والخبرات اللازمة لفهم واستيعاب احتياجات المستهلكين المتطورة ومتطلبات السوق التنافسية.[1]

[1] جلالي صادق، بن شهبة احمد، استيراتيجية **تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي بالجزائر للفترة 2010-2019**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت،2021-2022، ص75-76

2. نقاط القوة ونقاط الضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر:

مازال القطاع الصناعي في الجزائر يعاني من عدة صعوبات تحد من فعاليته رغم توفر بعض نقاط القوة والمزايا التي يمكن استغلالها ومن أهم نقاط القوة والضعف لهذا القطاع ما يلي:

أ. نقاط قوة القطاع الصناعي الجزائري:

يتمتع القطاع الصناعي في الجزائر بعدة مزايا ايجابية تشكل الدعامة للنمو الصناعي وتتمثل في:

- **الإمكانات الطبيعية:** تمتلك الجزائر ثورة طبيعية معتبرة ومتنوعة من موارد متجددة كالأراضي الزراعية التي تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي وموارد مائية التي تتحكم في هذا الإنتاج وتكثيف هذا القطاع إضافة إلى أنها تمتلك موارد حيوانية هائلة ومتنوعة.
- **الموارد الطاقوية:** حيث أن الجزائر تمتلك إمكانات معتبرة من الموارد الطاقوية سواء الباطنية كالبترول والغاز الطبيعي، أو المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية.
- **امتلاك الجزائر قاعدة صناعية:** تمتلك الجزائر بنية صناعية متطورة ترتكز أساسا على الصناعات الثقيلة ما يجعلها قادرة على أن تكون منطلقا لإنشاء صناعات خفيفة متنوعة تخدم مختلف القطاعات، وتهدف إلى تلبية الطلب المحلي على المواد الأساسية وتقليل الاستيراد خصوصا في مجالات الزراعة، النسيج، الغذاء والأدوية
- **تميز الجزائر بموارد تجارية متنوعة:** فالجزائر لها عدد كبير من الشركات المصدرة التي تساهم في دخول الأسواق الدولية، مما يساعد على زيادة القيمة المالية للصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات، وهذا ما يساهم في تحسين قيمة الدينار وتقليل الضغط على احتياطي العملة الصعبة [1]

ب. نقاط ضعف القطاع الصناعي:

يعاني القطاع الصناعي في الجزائر من عدة اختلالات تحد من قدرته على النمو، وتتمثل أبرز نقاط ضعفه فيما يلي:[2]

- **ضعف الإنتاج الصناعي كما ونوعا:** يتمثل في ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد الكبير على القطاعات الاستخراجية والتجارية، إضافة إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية وضعف قدرتها على التوسع وتذبذب مستويات الإنتاج.
- **الارتباط الكامل باستيراد التجهيزات الصناعية مع السوق الخارجية:** حيث تعتمد الاستراتيجية التنموية في الصناعة على استيراد التجهيزات وخطوط الإنتاج بشكل كامل، وهذى ما أدى إلى زيادة تبعية الصناعة الجزائرية للأسواق الخارجية في توفير المواد الأولية وقطع الغيار، وتحمل تكاليف باهظة مع تقلبات الأسعار وشروط الاستيراد.
- **الاعتماد بشكل كبير على قطاع المحروقات:** حيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، وذلك على حساب القطاعات الصناعية الأخرى.
- **الحماية وضعف المنافسة: حيث** إن العديد من المؤسسات الصناعية الجزائرية نشأت في بيئة تتمتع بالحماية من المنافسة الخارجية ونتيجة لهذه الحماية لم تتمكن هذه المؤسسات من تطوير قدرتها التنافسية اللازمة لمواجهة المنافسين في الأسواق العالمية
- **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:** وهذا ما يسبب ضعف التحكم في التكنولوجيا بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا المستوردة مما يقلل من التحكم الوطني في المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

---

[1] بلعيدي محمد، التنويع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 28، 2020، ص 195

[2] زوبير دغمان، محمد شباح، الانطلاق الاقتصادي كآلية لتنمية الصناعة والمناطق الصناعية، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر، العدد 01، 2023

- **ضعف السياسات الصناعية المتبعة في الجزائر:** بحيث أن السياسات الصناعية المتبعة تفتقر إلى رؤية واضحة وأهداف محددة، ولم تكن كافية لتحفيز وتطوير القطاع الصناعي بشكل فعال.

ثانيا – مسار القطاع الصناعي خلال الفترة 2014-2019:

قبل التطرق إلى واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2019-2024، من الضروري العودة إلى المرحلة التي سبقتها، أي من 2014 إلى 2019، باعتبارها شكلت الأساس الذي بنيت عليه السياسات والتوجهات اللاحقة.

1. متابعة وتقييم تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2014-2019:

يعد القطاع الصناعي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، ومن اجل تقييم أداء هذا القطاع وتطوره عبر الزمن يستخدم الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي كأداة تحليلية مهمة، تسمح بقياس التغيرات في حجم الإنتاج الصناعي مقارنة بسنة أساس معينة، مما يجعله مؤشرا دقيقا لفهم ديناميكية الصناعة الوطنية، وفيما يلي جدول يوضح تطور الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019 بسنة اساس 1989.

الجدول (2-1): الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي خلال الفترة 2014-2019 بالنسبة لسنة اساس1989

سنة الأساس 1989=100

قطاعات النشاط	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المياه والطاقة	414.4	442.9	453.7	485.8	487.9	520.4
المحروقات	131.5	127.9	127.9	127.5	122.9	122.4
المناجم والمقالع	130.4	135.2	131.0	118.2	112.6	108.4
ص.ح.م.م.ك.ا *	53.5	50.0	48.7	45.6	41.9	48.7
مواد البناء	138.8	144.2	152.0	160.6	158.0	140.0
الكيمياء والمطاط	56.5	52.0	55.0	50.2	54.4	52.1
الصناعات الفلاحية والغذائية	41.5	43.4	45.6	49.4	51.5	54.1
الصناعات النسيجية	8.8	10.2	10.6	10.8	10.1	10.0
صناعات الجلود والاحذية	6.7	6.1	5.6	5.2	5.9	6.8
الصناعات المختلفة	8.4	8.8	7.5	6.0	9.3	14.2
الرقم الاستدلالي العام	102.5	104.0	105.8	108.3	106.7	101.0
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	93.4	96.6	98.7	102.2	101.6	97.4
الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	53.5	53.0	54.1	54.3	53.4	46.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020، فصل-9-الصناعة، ص3

*** الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية.**

أ. تطور الرقم الاستدلالي العام:

يتضح من خلال المعطيات في الجدول أن الرقم الاستدلالي العام للإنتاج الصناعي قد عرف تحسنا طفيفا خلال السنوات الثلاث الأولى من الفترة المدروسة، حيث انتقل من 102.5 سنة 2014 إلى 108.3 سنة 2017، مما يشير إلى نمو نسبي في النشاط الصناعي، غير أن هذا الاتجاه سرعان ما تراجع في السنوات اللاحقة، حيث سجل المؤشر 106.7 سنة 2018 ثم تراجع إلى 101.0 في سنة 2019 هذا التذبذب يعكس هشاشة الأسس التي يقوم عليها النمو الصناعي، وارتباطه بتقلبات خارجية وظروف اقتصادية داخلية غير مستقرة.

ب. تحليل أداء القطاعات الصناعية:

عند تحليل أداء القطاعات الصناعية في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2019 بالاعتماد على الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي نلاحظ تباينا ملحوظا بين مختلف الفروع ففي قطاع الماء والطاقة، عرف المؤشر تطورا لافتا، حيث ارتفع من 414.4 سنة 2014 إلى 520.4 سنة 2019، وهو ما يعكس استمرارية التوسع في إنتاج وتوزيع الموارد الطاقوية والمائية، نتيجة زيادة الطلب المحلي والاستثمار في البنية التحتية، في المقابل سجل قطاع المحروقات تراجعا في نفس الفترة، إذ انتقل الرقم من 131.5 سنة 2014 إلى 122.4 سنة 2019 ما يدل على انخفاض الإنتاج خاصة في ظل تقلب الأسعار العالمية للمحروقات، أما بالنسبة لقطاع المناجم والمحاجر فقد شهد هو الآخر تراجعا، حيث انخفض الرقم من 130.4 في 2014 إلى 108.4 في 2019، وهو ما يشير إلى ضعف الاستغلال الفعلي للثروات المنجمية رغم توفر الموارد الطبيعية وبخصوص قطاع الصناعات الكيميائية والمعدنية والكهربائية، فقد عرف المؤشر بعض التحسن، حيث ارتفع من 43.8 سنة 2014 إلى 48.7 سنة 2019 وهو ارتفاع طفيف يعبر عن تحسن محدود في هذه الفروع دون أن يعكس قفزة نوعية في الأداء الصناعي.

أما الصناعات الغذائية والفلاحية، فقد تطورت من 49.8 في 2014 إلى 58.4 سنة 2016، ثم تراجعت تدريجيا إلى 52.1 سنة 2019 وهو ما يعكس تحسنا ظرفيا ثم عودة إلى التراجع، نتيجة عوامل منها ضعف سلاسل التوريد المحلية ونقص التأهيل الصناعي، في حين أن الصناعات النسيجية وصناعات الجلود والأحذية سجلت أرقاما جد منخفضة طيلة الفترة، على غرار الصناعات النسيجية التي انخفضت إلى 6.0 سنة 2017، ما يدل على هشاشة هذا القطاع وغياب التحديث، إلى جانب تأثره بالمنافسة الأجنبية، ومن جهة أخرى بلغ الرقم الاستدلالي خارج المحروقات نسبة 93.4 سنة 2014، وتحسن إلى 102.2 سنة 2017 قبل أن ينخفض مجددا إلى 97.4 سنة 2019 وهو ما يؤكد صعوبة تحقيق تنويع فعلي للاقتصاد الوطني بعيدا عن الريع الطاقوي، أما الصناعات المصنعة فقد ظلت ضعيفة الأداء إذ تراوحت أرقامها بين 43.0 و54.0 خلال الفترة، ما يعكس محدودية الاستثمار، وقلة التكنولوجيا وغياب ديناميكية فعالة، وبناء على ما سبق يمكن القول أن أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019 اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، حيث سجلت بعض الفروع كالماء والطاقة مؤشرات ايجابية، في حين عرف قطاع المحروقات تراجعا مستمرا إلى جانب ضعف ملحوظ في الصناعات التحويلية وخصوصا النسيج والجلود، هذا الواقع يعكس هشاشة البنية الصناعية ومحدودية نجاعة السياسات المتبعة في مجال تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، وهو ما يؤكد ضرورة إعادة صياغة سياسة صناعية وطنية واضحة المعالم، ترتكز على دعم الاستثمار والإنتاج وتطوير الصناعات ذات القيمة المضافة، وتحسين مناخ الإعمال بما يضمن تحولا حقيقيا نحو اقتصاد صناعي متنوع ومستدام.

2. هيكل الصادرات والواردات خلال الفترة 2014-2019:

يشكل تحليل هيكل الصادرات والواردات أحد العناصر الجوهرية لفهم اتجاهات الاقتصاد الوطني، وبالنسبة للجزائر، فان دراسة هذه المؤشرات خلال الفترة 2014-2019 تبرز حجم الاعتماد على المحروقات ومحدودية مساهمة القطاعات الأخرى في التجارة الخارجية.

أ. هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019:

يمثل الجدول التالي هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019، مع أهم مكونات الصادرات من حيث النوع، النسبة، القيمة كما يظهر توزيع الصادرات بين المحروقات والمنتجات غير النفطية خلال هذه الفترة.

الجدول (2-2): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019

بالنسبة المئوية

السنوات	الصادرات	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2014	100	95.41	4.59	0.53	0.18	3.84	0.00	0.02	0.02
2015	100	94.15	5.85	0.68	0.30	4.80	0.00	0.05	0.03
2016	100	94.00	6.00	1.10	0.28	4.37	0.00	0.18	0.06
2017	100	94.51	5.49	0.99	0.21	4.01	0.00	0.22	0.06
2018	100	93.23	6.77	0.89	0.22	5.37	0.00	0.22	0.08
2019	100	94.09	5.91	1.17	0.27	4.13	0.00	0.24	0.10

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية، الجداول الإحصائية، مارس2019، ص28

يعكس هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019 اعتمادا كبيرا على قطاع المحروقات، حيث مثلت أكثر من 93% من إجمالي الصادرات سنويا، هذا التركيب الأحادي للصادرات يشير إلى ضعف في قطاع الصناعة وهيمنة قطاع واحد على النشاط التصديري مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز العالمية، ورغم ارتفاع طفيف في حصة الصادرات غير النفطية من 4.59% سنة 2019 إلى 5.91% في 2024، إلا أن هذه النسبة تظل ضئيلة وتشير إلى محدودية التوجه نحو تطوير القطاع الصناعي.

كما لوحظ أيضا أن الصادرات غير النفطية تتكون بشكل رئيسي من المواد نصف المصنعة، مما يدل على وجود نشاط صناعي تحويلي أولي لكنه لا يرتقي إلى مستوى الصناعات النهائية ذات القيمة المضافة العالية، وأن صادرات المواد الغذائية ظلت ضعيفة حيث تمثلت في أقل من 1.17% في 2019 وهذا ما يبرز ضعف استغلال الإمكانات الزراعية والغذائية، في المقابل تبقى مساهمة التجهيزات الصناعية والفلاحية والسلع الاستهلاكية هامشية، مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تكاملها مع القطاعات الأخرى.[1]

ب. هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019:

يمثل هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019 مؤشرا مهما لفهم طبيعة الاقتصاد الوطني، إذ يعكس مدى اعتماده على الخارج لتلبية احتياجاته من السلع الاستهلاكية، والمواد الأولية، والتجهيزات، كما يظهر هذا الهيكل مدى قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب الداخلي، ويساعد على تقييم فعالية السياسات الصناعية المتعلقة بالإنتاج والاستيراد.

[1] جلالي صادق، بن شهبة امحمد، **استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج تنويع الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 100-102

الجدول (2-3): هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019

بالنسبة المئوية

السنوات	الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2014	100	4.89	18.87	3.23	21.84	1.13	32.41	17.64
2015	100	4.55	18.06	2.92	22.29	1.12	32.13	18.92
2016	100	2.76	17.60	3.34	24.57	1.07	32.94	17.71
2017	100	4.32	16.47	2.97	21.40	1.19	27.29	16.60
2018	100	2.01	16.88	3.73	21.55	1.11	26.40	19.17
2019	100	3.07	17.24	4.30	22.05	0.98	24.30	17.78

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية، الجداول الإحصائية، مارس2019، ص28

يبين الجدول تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019، حيث يلاحظ أن التجهيزات الصناعية شكلت النسبة الأكبر ضمن مكونات الواردات، ما يعكس اعتمادا كبيرا على الخارج في تغطية احتياجات القطاعات الإنتاجية، فقد بلغت هذه النسبة 32.41% سنة 2014، واستمرت في تسجيل مستويات مرتفعة على مدار السنوات وذلك رغم بعض التذبذبات، حيث تراجعت إلى 26.40% في 2018 ثم عادت إلى الارتفاع نسبيا لتصل إلى 24.30% سنة، ويمكن تفسير هذا التراجع بعوامل تتعلق بانخفاض الطلب أو توجه الدولة نحو تقليص فاتورة الاستيراد، إلا أن المعدلات المسجلة عموما تبقى دليلا على ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية وعدم قدرتها على توفير المعدات الصناعية محليا.

أما بالنسبة لباقي مكونات الواردات، فقد شهدت المواد نصف المصنعة اتجاها تصاعديا نسبيا، مما يعكس استمرار حاجة بعض الصناعات المحلية لهذه المواد لإتمام عمليات الإنتاج، في حين تميزت واردات السلع الاستهلاكية بنوع من الاستقرار، مع تراجع طفيف في السنوات الأخيرة، اما بالنسبة للمواد الغذائية والطاقوية، فقد سجلتا نسبا أقل، تدور غالبا حول 3% إلى 5%، ما يبرز توجه الدولة نحو تقليص استيراد هذه المواد بفضل تحسن الإنتاج المحلي أو بسبب اعتبارات تتعلق بالميزان التجاري.[1]

3. الاجراءات المتخذة في قطاع الصناعة خلال الفترة 2014-2019:

عقب تراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، واجهت الجزائر أزمة اقتصادية أثرت سلبا على ميزانها التجاري، ما استدعى التدخل بتنظيم عمليات التجارة الخارجية وتشجيع المنتوج الوطني وتنويع مصادر الدخل خارج إطار المحروقات، وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة الجزائر عدة تدابير وسياسات صناعية من أبرزها ما يلي:

[1] جلالي صادق، بن شهبة امحمد، **استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج تنويع الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص98-99

أ. المراسيم والقوانين التشريعية الصادرة بهدف تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية في الجزائر:

– المرسوم التنفيذي رقم 15 – 306 المؤرخ في 6 ديسمبر 2015 ،الموافق ل 24 صفر 1437الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق نظام رخص الاستيراد والتصدير: المنشور في الجريدة الرسمية والذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق نظام رخص الاستيراد والتصدير، وقد كان الهدف منه تقنين وتنظيم التجارة الخارجية من خلال فرض إجراءات رقابية وتقليص استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية، خاصة تلك التي تنتج محليا، إضافة إلى حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وتعزيز الإنتاج الوطني، تم إدراج هذا النظام ضمن أحكام المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

– مرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 جانفي 2018، الموافق لـ 20 ربيع الثاني 1439 هـ، الذي يتضمن قائمة المنتجات الخاضعة لنظام الرخص: كان الهدف منه التحكم أكثر في الاستيراد وضبط السوق، شمل هذا المرسوم مواد غذائية وصناعية كثيرة تنتج محليا، بحيث اعتمدت القوائم المرفقة به كأداة تنفيذية لتطبيق إجراءات الاستيراد الانتقائي.

– إلغاء نظام رخص الاستيراد واستبداله بنظام الرسوم الوقائية المؤقتة سنة 2019، بناءً على تقييم التجربة السابقة وعدم فعاليتها الكاملة: جاء هذا القرار في ظل تقييم التجربة السابقة وعدم فاعليتها الكاملة، حيث فرضت الحكومة رسوما جمركية إضافية على المنتجات المستوردة المنافسة للمنتجات المحلية، وكان الهدف منه تحسين تنافسية المنتوج المحلي من جهة، وتخفيض قيمة الواردات من جهة أخرى وهذا ما ساعد في تعزيز الإيرادات الجمركية ومواجهة العجز في الميزان التجاري، صدر هذا القرار بموجب المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 18-02 واستكملت الإجراءات بإصدار قائمة المنتجات المعنية بهذه الرسوم.

– المرسوم التنفيذي رقم 18-139 المؤرخ في 21 ماي 2018، الموافق لـ 6 رمضان 1439 هـ، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 جانفي 2018، والمتعلق بتقييد الاستيراد لبعض المنتجات لتشجيع الإنتاج المحلي: ويتعلق بتقييد الاستيراد لبعض المنتجات لتشجيع الإنتاج المحلي، وأوضحت الحكومة أن قوائم تقييد الاستيراد ليست دائمة بل تتغير بحسب تطور الإنتاج الوطني ولهذا السبب تم حذف بعض المنتجات التي أصبحت تنتج محليا بجودة وأسعار تنافسية.

– القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جانفي 2019، الموافق لـ 21 جمادى الأولى 1440 هـ، الذي يحدد قائمة المنتجات الخاضعة للرسم الوقائي الإضافي المؤقت: تم بموجبه تحديد قائمة تضم 1095 منتجا خاضعا للرسم الوقائي المؤقت، بنسب تتراوح ما بين 30 إلى 200 حسب طبيعة المنتج، حيث أصبح هذا الرسم ملزما للإدارة الجمركية بداية من 7 جانفي 2019 ويعتبر أداة رسمية لتقييد الاستيراد.

– المرسوم التنفيذي رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019، الموافق لـ 18 جمادى الأولى 1440 هـ، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 جانفي 2018، والمتعلق بإدراج المنتجات الخاضعة للرسم الوقائي ضمن قائمة المواد الممنوعة عند الاستيراد: حيث تم إدراج المنتجات الخاضعة للرسم المؤقت ضمن قائمة المواد المقيدة عند الاستيراد رسميا وتمثلت اهداف الرسم الوقائي المؤقت في تنظيم عملية الاستيراد، وتعزيز الإيرادات الجمركية، تقليص النفقات بالعملة الصعبة توفير حاجيات السوق المحلي من المنتوجات الوطنية[1]

ب. الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية على مستوى تحسين المناخ الاستثماري في إطار السياسة الصناعية:

بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار، وخاصة في القطاع الصناعي، وقد اتخذت في هذا السياق العديد من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من بين هذه التحفيزات ما يلي

- إعفاءات ضريبية وجمركية، وتسهيلات في ضريبة القيمة المضافة.
- الدعم المالي والتكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع توفير بيئة مشجعة للابتكار.

[1] تومي ابراهيم، طيبي حمزة، تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر، **مجلة اقتصاد المال والاعمال**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2021، ص237

- تخصيص حوافز للاستثمار في مراكز البحث والتنمية.
- تقديم تسهيلات لوكلاء السيارات من اجل إنشاء مصانع تركيب محلية.

وقد شهدت سنة 2018 تسجيل أكثر من 2300 مشروع استثماري بقيمة تفوق 1000 مليار دينار، ما سمح بخلق 92 ألف منصب شغل وتشير التقديرات أيضا أن معدل النمو بلغ 1.5 منخفضا على المستوى المتوقع البالغ 2.5 في أكتوبر، وفي نهاية جانفي 2019 بلغت نسبة جمع الأموال المتراكمة في إطار التمويل غير التقليدي 6556 مليار دج، وهو ما يمثل 31.1 من إجمالي الناتج المحلي، وأعلى من عجز الميزانية العامة لعامي 2017 و2018 والذي سجل 2793.[1]

ثالثا – مسار القطاع الصناعي خلال الفترة 2019–2024:

يشكل تحليل مسار تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2019–2024 محورا أساسيا لفهم ديناميكية هذا القطاع ودوره في دعم الاقتصاد الوطني، وتندرج أهمية هذه المرحلة في ما شهدته من تباين في معدلات النمو الصناعي، إلى جانب رصد عدد من مكامن القوة والضعف التي ميزت البنية الصناعية، كما تميزت الفترة المعنية باعتماد مجموعة من السياسات العمومية والإصلاحات الرامية إلى تنشيط النسيج الصناعي الوطني، من خلال إجراءات تحفيزية وتدخلات تنظيمية، ما يستدعي تناول هذه العناصر بشكل تحليلي ومنهجي لتقييم مدى نجاعة المسار الصناعي خلال هذه المرحلة.

1. تطور معدلات نمو قطاع الصناعة خلال الفترة 2019–2023:

لفهم اداء القطاع الصناعي بشكل اوضح يعرض المخطط التالي معدلات نموه السنوية، من خلال مقارنة القيمة المضافة للقطاع بالأسعار الجارية بالمليار دولارمع نسبة النمو الحقيقي للقطاع (%)، حيث يعكس هذا التطور مدى تاثر القطاع بالمتغيرات الاقتصادية خلال السنوات الخمس الماضية، ويساهم في تقييم اداءه وتطوره.

الشكل(2–1): مخطط يوضح نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2019–2023.

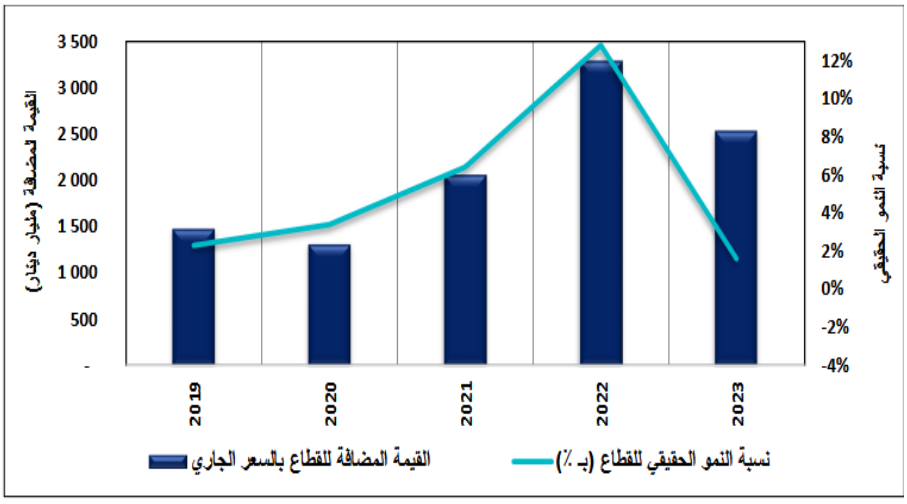

المصدر: البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي 20–23، التطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2024، ص25

يوضح الشكل التالي تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية ونسبة النمو الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 حيث عرف القطاع تذبذبا ملحوظا ناتجا عن مجموعة من العوامل الاقتصادية والظرفية، ففي سنة 2019 عرف القطاع نموا ضعيفا يفسر أساسا إلى المشاكل البنيوية التي يعاني منها، مثل ضعف التنويع الصناعي، والاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب مناخ اقتصادي غير

[1] تومي ابراهيم، طيبي حمزة، **تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 239

مستقر، أما في سنة 2020 فقد تأثر القطاع بشكل كبير بجائحة الكوفيد –19 حيث انخفضت القيمة المضافة وسجلت نسبة نمو سالبة نتيجة لتوقف عدد كبير من الوحدات الصناعية وتراجع الطلب المحلي والدولي، أما مع بداية 2021 بدا القطاع في التعافي حيث سجل تحسن في المؤشرات بفضل رفع القيود الصحية واستئناف النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي، وقد بلغ القطاع ذروته في سنة 2022 أين حقق أعلى قيمة مضافة ونسبة نمو حقيقي معتبرة بلغت 10 %ويعزى ذلك إلى تحسن الظروف الاقتصادية وارتفاع الاستهلاك المحلي إلى جانب السياسات الصناعية الحكومية المشجعة للإنتاج الوطني وتقليص الاستيراد، في المقابل شهدت سنة 2023 تراجعا نسبيا حيث انخفضت القيمة المضافة وتراجعت نسبة النمو إلى 6%، وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وتقلبات السوق الدولية دون ان يعني ذلك تراجعا حادا، بل مجرد تباطؤ نسبي مقارنة بالسنة السابقة وبناء على ما سبق يتضح أن أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2019–2023 اتسم بعدم الاستقرار حيث تأثر بشكل كبير بالظروف الصحية والاقتصادية، وخاصة جائحة كوفيد–19 فرغم تسجيل انتعاش ملحوظ في 2022، إلا أن هذا التحسن لم يكن مستداما، ما يؤكد هشاشة البنية الصناعية الوطنية واعتمادها على العوامل الظرفية

2. هيكل القيمة المضافة غير الهيدروكربونية حسب قطاع النشاط وحسب الشكل القانوني لها:

يمثل تحليل هيكل القيمة المضافة في الجزائر أداة مهمة لفهم مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات سنتطرق في هذا الجدول إلى توزيع القيمة المضافة غير الهيدروكربونية حسب قطاع النشاط بهدف إبراز مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام وتحديد مدى تنوع القاعدة الاقتصادية الوطنية.

الجدول (2– 4): هيكل القيمة المضافة غير الهيدروكربونية حسب قطاع النشاط وحسب الشكل القانوني لها.

بالنسبة المئوية

البيانات	2019		2020		2021		2022	
	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص
الماء والطاقة	100	0.0	100	0.0	100	0.0	100	0.0
المناجم والمحاجر	91.2	8.8	91.2	8.8	96.0	6.8	96.0	4.0
الصناعات التحويلية	47.4	52.6	87.2	12.8	85.2	13.6	85.2	14.8
مواد البناء	88.6	11.4	47.4	52.6	44.6	55.1	44.6	55.4
الكيمياء والبلاستيك	90.9	9.1	11.4	88.6	10.6	89.4	10.6	89.4
الصناعات الغذائية	87.6	12.4	12.4	87.6	13.3	86.7	13.0	87.0
النسيج	55.3	44.7	9.1	90.9	7.2	92.8	5.1	94.9
الجلود والاحذية	11.6	88.4	10.4	89.6	8.4	91.6	10.3	89.7
الخشب والورق	44.4	55.6	44.8	55.2	43.3	56.7	42.9	57.1
صناعات متنوعة	52.5	47.5	94.1	5.9	93.7	6.3	93.0	7.0
المجموع	52.4	47.6	47.6	52.4	47.1	52.9	47.2	52.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاقتصادية رقم 124، النشاط الصناعي من 2013–2022، مارس2024، ص19

يعرض الجدول اعلاه هيكل القيمة المضافة غير الهيدروكربونية حسب النشاط وحسب الشكل القانوني خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022 حيث يبرز التحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري لاسيما فيما يتعلق بدور القطاعين العام والخاص، فقد حافظ قطاع الماء والطاقة على طابعه العمومي بنسبة 100 % طيلة الفترة وهذا ما يدل على الأهمية الاستراتيجية لهذا النشاط واستمرار احتكاره من قبل الدولة، وفي المقابل شهد قطاع المناجم والمحاجر تغيرا طفيفة حيث ارتفعت مساهمة القطاع العام من 91.2 % سنة 2019 إلى 96 % سنة 2022، مما يعكس سياسة تشجيع الاستثمار الخاص في هذا المجال، وفي قطاع مواد البناء ورغم هيمنة القطاع العام بنسبة 88.6 % سنة 2019 إلا أن هذه النسبة تراجعت تدريجيا إلى 44.6% سنة 2022 مع تسجيل زيادة طفيفة في مساهمة القطاع الخاص، ونفس المنحى تم تسجيله في قطاع الصناعات الغذائية حيث انخفضت مساهمة القطاع العام من87.6% سنة 2019 الى 13% سنة 2022، أما قطاع الكيمياء والبلاستيك فقد حافظ على نسبة عالية من سيطرة القطاع العام تجاوزت 89 % خلال كامل الفترة، من جهة أخرى أظهرت القطاعات ذات الطابع الحرفي مثل النسيج والجلود والأحذية والورق والخشب هيمنة ملحوظة للقطاع الخاص، ففي صناعة الجلود والأحذية ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من 88.4 %سنة 2019 إلى 89.7% سنة 2022 بينما بلغت مساهمته في قطاع الخشب والورق 57.1 % سنة 2022 مقارنة ب 55.6 % سنة 2019 كما سجل قطاع الصناعات المتنوعة تزايدا في مساهمة القطاع العام من 52.4 % سنة 2019 إلى 93 % سنة 2022 وعلى صعيد إجمالي القيمة المضافة غير الهيدروكربونية، فقد لوحظ انخفاض في القطاع العام من 52.4 %سنة 2019 إلى 47.2 %سنة 2022 في حين ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من 47.6% سنة 2019 إلى 52.8% سنة 2022 ويعكس هذا التحول التوجه الرسمي نحو تعزيز دور القطاع الخاص ضمن استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على القطاع العمومي، مع المحافظة على السيطرة العمومية في القطاعات السيادية ذات الطابع الاستراتيجي.

3. هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2019–2024:

شهدت الواردات الجزائرية خلال الفترة 2019–2024، تطورات بسبب الأزمات العالمية كوفيد–19 اضطرابات سلاسل التوريد وتراجع المداخيل النفطية، بحيث ركزت على المواد الغذائية، المنتجات الصناعية كالآلات والمعدات، مع محاولات لتقليل الواردات الكمالية عبر سياسات تقييد الاستيراد، كما سعت الجزائر لتنويع الموردين لضمان الأمن الغذائي والدوائي، والجدول التالي يمثل نسب هاته الواردات:

الجدول (2–5): هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2019 –2024

بالنسبة المئوية

السنوات	إجمالي الواردات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	واردات أخرى
2019	100	17.24	3.07	4.30	22.05	0.98	24.30	17.78	10.29
2020	100	21.73	2.50	6.19	21.42	0.56	24.47	15.69	7.45
2021	100	23.69	1.37	9.03	19.52	0.66	24.44	17.34	3.89
2022	100	23.53	1.51	6.79	17.70	0.69	25.69	15.45	8.64
2023	100	23.16	1.44	9.06	22.67	0.67	23.06	15.01	4.94
2024	100	24.93	1.23	8.23	21.81	0.73	23.41	16.40	3.26

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2024، الإحصائيات النقدية والمالية، أفريل2024، ص27.

يوضح الجدول تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2019-2024، حيث يلاحظ تغير واضح في نسب بعض الفئات من إجمالي الواردات، فقد ارتفعت نسبة واردات المواد الغذائية بشكل ملحوظ من 17.24% سنة 2019 إلى 24.93% سنة 2024، ما يشير إلى تزايد الاعتماد على استيراد الأغذية، وقد يكون ذلك نتيجة تزايد الطلب المحلي أو ضعف الإنتاج الزراعي الوطني، كما ارتفعت أيضا نسبة واردات المواد الأولية من 4.30% إلى 8.23%، وهو ما قد يعكس توجه الجزائر نحو دعم الصناعات المحلية التي تحتاج إلى مواد خام مستوردة.
في المقابل، شهدت فئة واردات أخرى انخفاضا حادا من 10.29% إلى 3.26%، مما يدل على تقليص استيراد سلع غير أساسية أو إعادة تصنيف بعض الواردات، وكذلك فقد انخفضت واردات الطاقة من 3.07% إلى 1.23%، وهذا بسبب تحسن إنتاج الطاقة محليا أو انخفاض الحاجة لاستيرادها نتيجة الإجراءات والسياسات الحكومية، أما التجهيزات الصناعية، فحافظت على استقرار نسبي بين 23% و25% ما يدل على استمرار الاستثمار في القطاع الصناعي. بينما شهدت التجهيزات الفلاحية نسبا ضعيفة جدا طوال الفترة حيث كانت أقل من 1%، مما يعكس ضعف الاستثمار أو الاكتفاء بالإنتاج المحلي في هذا المجال.

4. الإجراءات المطبقة على القطاع الصناعي خلال الفترة 2019-2024:

ركزت السياسات الصناعية خلال الفترة 2019-2024 على دعم تنشيط القطاع الصناعي ضمن مسار تنويع الاقتصاد الوطني. وقد تم ذلك من خلال برامج لأنظمة الدعم، وتشجيع الإدماج والمناولة الصناعية، إلى جانب تطوير الشعب الصناعية ذات الأولوية، في إطار رؤية تهدف إلى رفع القيمة المضافة وتعزيز القدرات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية.

أ. **برامج أنظمة الدعم الصناعي:** شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة استراتيجية طموحة للنهوض بالقطاع الصناعي بدأت منذ عام 2020 من خلال تبني مجموعة واسعة من التدابير لدعم التصدير والإنتاج المحلي والتنافسية.
واعتمدت الدولة ثلاثة برامج دعم تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتعزيزه ومنح المستثمرين امتيازات وتسهيلات ضريبية ووعائية مختلفة.

- **جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها:** تضمن المخطط إنشاء وتوسيع حركة خطوط الإنتاج التي تم تجديدها لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020 المتعلق بالمنتجات والخدمات الخاضعة لمراقبة المطابقة ووحدات الإنتاج التي تم تجديدها في إطار نشاطات الإنتاج السلع والخدمات ويحدد الدفتر الشروط المتعلقة بتلك الجوانب المرتبطة بكيفيات الاستفادة من هذا النظام خصوصا
- الأنشطة المؤهلة: المتعاملون الاقتصاديون المسجلون في السجل التجاري عند الاقتضاء والذين يزاولون نشاطهم مباشرة بتلك النوعية من خط أو وحدات الإنتاج التي تم تجديدها
- الأنشطة الغير المؤهلة: لا يشمل الدعم استيراد معدات نقل الركاب والبضائع أو تغيير الغرض الأصلي لمبنى قائم بهدف إنشاء خط أو وحدة إنتاج جديدة.
- **نظام المعدات الالكترونية والكهر ومنزلية:** يهدف هذا المرسوم إلى وضع إطار واضح لتنظيم شروط وكيفيات قبول الشركات التي تنشط في إنتاج المعدات والمنتجات الالكترونية والكهر ومنزلية ويحدد دفتر الشروط الملحق بهذا النظام جميع الجوانب المتعلقة بممارسة هذا النشاط الصناعي، بما في ذلك مختلف طرق الاستغلال الممكنة بحيث يجب ألا تقل نسبة الإدماج المطلوبة ما بين 7 %و10 %من الانطلاق للمشروع و70% في السنة الرابعة من النشاط وهذا حسب المنتجات.
- المزايا الممنوحة: تمنح الدولة مزايا مالية وجنائية حسب تحقيق نسبة الإدماج المقدرة بين 10% إلى 40% من مزاولة النشاط ويستفيد المتعامل الذي يحقق نسبة إدماج تتراوح بين 20% خلال السنة الأولى من مزاولة النشاط وبلوغ معدل 40% من معدل الإدماج خلال الأربع سنوات الموالية من تخفيض استيراد مجموعات الأجزاء الموجهة لتركيب المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية إلى الحقوق والرسوم المطبقة على المنتجات النهائية.

- لجنة المتابعة: تكلف لجنة بدراسة الملفات المقدمة إليها في الآجال المحددة بموجب التنظيم المعمول به وتحدد تركيبتها ومهامها بموجب القرار المؤرخ في 10 فيفري 2021 المتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية.
- لجنة الطعن: تختص لجنة أخرى بالنظر في الطعون المقدمة من الشركات التي لم يتم قبول ملفاتها للاستفادة من النظام الضريبي التفضيلي أو تلك التي تمارس أنشطة إنتاج المنتجات والمعدات والأجهزة المنزلية الالكترونية.

- **نظام الدعم ومنح المزايا لفائدة المناولين:**

يستند هذا النظام إلى المرسوم التنفيذي رقم 20-311 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020 والذي يمنح مزايا تتمثل في الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة لفائدة شركات المناولة المستوفية للشروط، ويهدف دفتر الشروط الإجراءات المتعلقة بالاستفادة من المزايا الممنوحة للقيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة والتي يستهلكها المناولون بشكل كامل في إطار أنشطتهم ويتضمن ذلك:

الأنشطة المؤهلة: تصنيع مختلف التجهيزات الصناعية الميكانيكية والالكترونية والكهرومنزلية وكذا منتجات التي يعاد بيعها بعد تصنيعها في فضاءات البيع بالإضافة إلى إنتاج قطع الغيار والمكونات الموجهة لتصنيع المنتجات الاستهلاكية.

يشترط أن تخضع المكونات والمواد الأولية المستخدمة في التصنيع لعمليات تحويل صناعية يقوم بها المنتج بنفسه

يجب على المستثمر امتلاك المعدات والأدوات والموارد البشرية اللازمة للإنتاج.

يشترط تحقيق نسبة إدماج لا تقل عن 40% ويجب إن تصل هذه النسبة إلى 60 % لتجديد الاستفادة من المزايا

الالتزام ببنود دفتر الشروط المحدد.

مدة الاستفادة من هذه المزايا محددة بست سنوات قابلة للتجديد.

ب. الإدماج والمناولة الصناعية:

عرفها المشرع الجزائري أنها قيام المؤسسة أي المتعاقد الرئيسي بإنتاج أجزاء محددة أو منتجات كاملة لفائدة مؤسسة أخرى اي المناول وفقا للتعليمات والمواصفات المقدمة حسب قانون الصفقات العمومية في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 ومهما يكن لا يمكن أن تتجاوز المناولة 40% من المبلغ الإجمالي للصفقة، كما أن المناولة تمتلك دورا فعالا في ترقية وتحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال: إنشاء وحدات إنتاجية متكاملة وذلك بغرض تقليل تكاليف الإنتاج حيث تتضمن وحدات صناعية مجهزة وجاهزة للاستغلال.

دعم المجمعات الصناعية الكبرى خاصة في المجالات الاستراتيجية مثل الصناعة الميكانيكية الكيميائية الصيدلانية، والغذائية والنسيجية.

اعتماد آليات صارمة لإعادة تأهيل المناطق الصناعية الحالية وتثمين أصولها وتوسيع طاقاتها الاستيعابية لتلبية حاجات النشاط الصناعي المستقبلي.

ولتحقيق ذلك شرعت المديرية العامة للتنمية الصناعية من خلال مديرية الاندماج والمناولة الصناعية وبالتعاون مع بورصات المناولة والشراكة المرسوم التنفيذي رقم 20-311 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020 ما يلي:

- منح مزايا للمؤسسات المناولة تتضمن الإعفاءات الجمركية والضرائب على القيمة المضافة على المواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناءها محليا من قبل المناولين.
- تطوير قاعدة بيانات اقتصادية وإحصائية لمتابعة النشاط الصناعي حسب كل قطاع وولاية.

إنشاء نظام معلوماتي موثوق يتيح تقييم توقعات المبادلات الصناعية بناء على معلومات اقتصادية وتقنية دقيقة.

- تنظيم تظاهرات ومعارض صناعية متخصصة لتعزيز التواصل وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين في القطاع الصناعي.

ج. تطوير الشعب الصناعية:

تعد الشعب الصناعية من الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتنويعه، حيث أولت الجزائر أهمية بالغة لتطوير مختلف الشعب الصناعية المتوفرة لديها كإستراتيجية حيوية لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية وأسعار المواد الأولية، وقد ركزت الجهود على إقامة صناعات تحويلية تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية المحلية مما يساهم في تحقيق قيمة مضافة، خلق مناصب جديدة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وفي هذا الإطار تبنت الدولة سياسات صناعية تقوم على تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية عبر تثبيت الاقتصاد الوطني على أسس أكثر استقرارا وتحفيز الاستثمار في القطاعات الصناعية الواعدة، كما شجعت الحكومة على تطوير منظومة الشعب الصناعية بهدف تقليص الواردات وضمان وفرة المنتجات الصناعية داخليا ورفع مستوى التكوين والتأهيل للعمالة الوطنية.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف، سعت وزارة الصناعة إلى ترقية النسيج الصناعي الوطني عبر:

- تحسين تنافسية المنتجات
- تشجيع الإنتاج المحلي لإحلاله مكان المنتجات المستوردة.
- اعتماد معايير الجودة والنوعية بما يسمح بولوج الأسواق الخارجية، مما يعزز موقع المؤسسات الوطنية على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي سياق جهود تطوير الصناعة الوطنية، حدد وزير الصناعة بتاريخ 23 جوان 2022 عددا من الشعب الصناعية الاستراتيجية ذات الأولوية تشمل الصناعات الغذائية، صناعات الاسمنت والمنشئات المائية، إضافة إلى الصناعات الميكانيكية، حيث يهدف العمل على تطوير القطاع إلى إرساء نظام حوكمة فعال وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، بغية تحقيق اهداف التنمية الوطنية المشتركة وبناء شراكات قوية بينهما لضمان التكامل والتعاون اللازمين.[1]

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يعد التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا تسعى الجزائر إلى تحقيقه بهدف تقليل تبعيتها لقطاع المحروقات وتعزيز نموها الاقتصادي، في هذا الإطار سيتم تناول هذا الموضوع عبر ثلاث محاور رئيسية: أولا عرض مؤشرات التنويع في الاقتصاد الجزائري، ثانيا تقييم مستوى التنويع المحقق باستخدام مؤشر هيرشمان، وأخيرا إبراز أهم المعوقات التي تعرقل جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أولا – ملامح التنويع في الاقتصاد الجزائري:

لتتبع وتقييم جهود الجزائر نحو تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، هناك عدة مؤشرات أساسية التي تساهم في تقييم هذا التقدم نحو التنويع ومن بينها:

1. **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** الذي يشير إلى مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، وكلما زاد هذا المعدل والانخفاض دل على مساهمة هذه القطاعات مع مرور الزمن.
2. **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:** ترتبط بعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
3. **تطور إيرادات المحروقات بالنسبة إلى مجموع الإيرادات العامة:** بحيث أن التنوع يعتبر هدفا لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط.
4. **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:** بحيث تعتبر العناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصفة عامة بدل الارتفاع المضطرد للصادرات الغير النفطية دلالة على ازدياد التنوع الاقتصادي، غير أن التغيرات قصيرة الأجل قد تكون مضللة.

[1] وزارة الصناعة، **التنمية الصناعية**، 10 ماي 2025، https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/

5. **تطور إجمالي العمالة والتشغيل حسب كل قطاع:** فعندما تقارب النسب المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في حصيلة مستوى التشغيل، يعبر ذلك على التنوع الاقتصادي
6. **مؤشر مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر هذا المؤشر هاما لان التنوع الاقتصادي يعني ضمنيا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي[1].

ثانيا – تقييم التنويع في الاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر"هيرفندال هيرشمان".

سنحاول من خلال هذا العنصر استعراض بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر وتحليل تطورها من سنة 2019 إلى 2024 وذلك من خلال عرض التنويع في الناتج المحلي الإجمالي، التنويع في الصادرات الجزائرية والإيرادات العامة للدولة.

1. التنويع في الناتج المحلي الإجمالي:

لتحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، يتم فحص توزيع هذا الناتج بين الأنشطة الإنتاجية وحساب نسب مساهمة كل نشاط باستخدام مؤشر هيرفندل هيرشمان الذي يوضح درجة هذا التنويع، الجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للجزائر حسب الناتج المحلي الإجمالي الخام خلال الفترة 2019–2024

الجدول (2–6): مؤشر هيرفندل–هيرشمان للتنويع القطاعي للجزائر حسب الناتج الإجمالي الخام خلال الفترة 2019–2024

بالمليار دينار

القطاعات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	الفلاحة والصيد	الصناعة	أشغال عمومية وبناء	خدمات إدارية عمومية	قطاعات الأعمال الأخرى	مؤشر H-H
2019	23090.1	2589.8	1478.7	3151.1	2057.9	2281.4	0.052
2020	20902.1	2619.8	1313.2	3058.7	2010.6	2097.0	0.060
2021	25157.8	2759.2	2060.1	3441.5	2264.4	2357.6	0.054
2022	32028.4	3323.1	3283.8	3843.6	2557.3	2725.5	0.049
2023	32588.7	4204.4	2533.8	2533.8	2671.1	2985.8	0.043
2024	9305.8	1197.5	811.9	811.9	836.9	934.5	0.050

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2024، الإحصائيات النقدية والمالية، أفريل2024، ص24
بالنسبة لسنة 2024 فالبيانات المتوفرة تتعلق فقط بالثلاثي الأول.

من خلال جدول مؤشر هيرفندل هيرشمان للتنويع القطاعي للجزائر من سنة 2019 الى 2024، نلاحظ أنه خلال هذه الفترة شهد الاقتصاد الجزائري درجة معتبرة من التنويع القطاعي وهذا ما عكسه تطور مؤشر هيرفندال–هيرشمان المعتمد على الناتج المحلي الإجمالي حسب

[1] سماني دحمان، زنايني بلال، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري وسياسات واليات اخراجه من تبعية الريع النفطي، **مجلة المنهل الاقتصادي**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد01، 2023، ص 204.

القطاعات، فقد تراوحت قيمة المؤشر بين 0.043 و0.060 مما يدل على غياب الهيمنة المطلقة لأي قطاع، مع تنويع اقتصادي للقطاعات، بحيث سجلت أعلى درجة تركز في سنة 2020، والتي تزامنت مع أزمة جائحة كوفيد–19، حيث لوحظ من خلال الجدول تراجع نشاط بعض القطاعات مقابل بروز نسبي للفلاحة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مؤقت في قيمة المؤشر، لان في عام 2021 انخفض المؤشر مرة أخرى وهذا ما أكد إلى تحسن في التوزيع القطاعي أو تعافي بعض القطاعات التي أثرت عليها الجائحة في عام 2020 مع تخفيف القيود وعودة بعض الأنشطة لطبيعتها، أما في سنة 2022 فقد استمر المؤشر في الانخفاض ليصل إلى ادني مستوى له خلال الفترة، وهذا ما فسر توسعا في النمو ليشمل بعض القطاعات ودعم السياسات الحكومية لها والتي أثرت بشكل ايجابي في التوزيع الاقتصادي للجزائر حتى لسنة 2023 التي شهدت انخفاضا طفيفا في المؤشر وهذا ما يشير إلى استمرار النمو المتوازن للقطاعات التي ساهمت بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي لهاته السنة والتي كانت أعلى معدل، أما بخصوص الثلاثي الأول لعام 2024 فقد ارتفع المؤشر بشكل طفيف مع انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما قد يعني أن بعض القطاعات تراجعت قليلا من غيرها مما أدى إلى نسبية في مساهمتها في الناتج الإجمالي المنخفض من هذا التحليل نستطيع القول أن الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2019 حتى 2024 كان يتمتع بمستوى تنويع اقتصادي مقبول تدريجيا وهذا ما يعكس جهود السلطات الجزائرية في تطوير مختلف القطاعات غير التقليدية وتقليل الاعتماد على قطاع رئيسي واحد مثل المحروقات.

2. التنويع في هيكل الصادرات:

يمثل تنويع هيكل الصادرات استراتيجية حيوية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل التبعية لمنتجات قليلة خصوصا المواد الاولية، كالنفط والغاز والتي تكون اكثر عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الاسعار في الاسواق العالمية، حيث يهدف هذا التوجه إلى بناء قاعدة تصديرية متنوعة تساهم في تحقيق نمو مستدام وتعزيز التنافسية، وفي هذا السياق تبرز الحاجة الى تحليل واقع الصادرات وتركيبها، والتعرف على مستوى التنويع الحاصل ، والجدول التالي يوضح مؤشر هيرفندل–هيرشمان لتركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات من سنة 2019 إلى الثلاثي الأول من سنة 2024.

الجدول (2–7): مؤشر هيرفندل –هيرشمان لتركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات خلال الفترة 2019–2024

بالنسبة المئوية

السنوات	اجمالي الصادرات	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	مؤشر H–H
2019	100	94.14	5.88	1.15	0.27	4.09	0.00	0.23	0.10	0.89
2020	100	91.29	8.71	1.99	0.32	5.87	0.00	0.35	0.17	0.84
2021	100	88.36	11.64	1.49	0.47	9.09	0.00	0.49	0.16	0.79
2022	100	91.15	8.85	0.41	0.40	7.74	0.01	0.13	0.17	0.84
2023	100	91.41	8.59	0.77	0.46	7.16	0.01	0.08	0.12	0.84
2024	100	91.90	8.10	0.79	0.50	6.49	0.01	0.19	0.12	0.85

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2024، إحصائيات القطاع الحقيقي، أفريل2024، ص27

يمثل الجدول قيم مؤشر هيرشمان–هيرفندل لصادرات الجزائر من الفترة 2019 إلى 2024 حيث نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يتميز بدرجة عالية من التركز، بحيث أن قيمة المؤشر هيرفندال هيرشمان تتراوح بين 0.79 و0.89 طوال هذه الفترة، وهو ما يدل على الاعتماد شبه الكامل على قطاع المحروقات الذي يشكل المكون الرئيسي للصادرات، ففي عام 2019 بلغ المؤشر أعلى مستوياته ب0.89 نتيجة هيمنة صادرات الطاقة التي شكلت حوالي 94% من إجمالي الصادرات أما مع بداية عام 2020، شهد المؤشر انخفاضا طفيفا بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط والتأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا، لكنه استقر عند مستوى مرتفع نسبياً ب0.79 في 2021 ورغم الجهود المبذولة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ظل التقدم محدودا، بحيث سجل المؤشر مستويات بين 0.84 و0.85 خلال عامي 2022 و2023 نتيجة انتعاش أسعار الطاقة بسبب الأزمات الجيوسياسية مما زاد من نصيب قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية، وبالرغم من تسجيل تحسن طفيف في سنة 2024 من خلال بروز مساهمات متواضعة لبعض المنتجات نصف المصنعة والمواد الأولية، فقد ظل المؤشر مرتفعا ب0.85 وهذا ما يدل على أن بنية الصادرات الجزائرية لا تزال هشة وتعتمد أساسا على قطاع المحروقات، وهو ما يؤكد أن الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد لم تحقق بعد النتائج المرجوة، ولا تزال بحاجة إلى سياسات أكثر فعالية لدعم القطاعات الإنتاجية الأخرى.

3. التنويع في هيكل الواردات:

يعتبر تنويع هيكل الواردات أحد المؤشرات المهمة التي تعكس مدى تطور الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، فهو يساهم في تقليص التبعية لمجموعة محدودة من السلع، كما انه يعكس تحولا في طبيعة الطلب المحلي وتوجه السياسات الاقتصادية نحو الانفتاح والتحديث، والجدول التالي يوضح مؤشر هيرفندل–هيرشمان لتركيبة الواردات سنة 2019 إلى الثلاثي الأول من سنة 2024.

الجدول (2–8): مؤشر هيرفندل–هيرشمان لتنويع هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة 2019_2024

بالنسبة المئوية

السنوات	إجمالي الواردات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	واردات أخرى	مؤشر H-H
2019	100	17.24	3.07	4.30	22.05	0.98	24.30	17.78	10.29	0.182
2020	100	21.73	2.50	6.19	21.42	0.56	24.47	15.69	7.45	0.187
2021	100	23.69	1.37	9.03	19.52	0.66	24.44	17.34	3.89	0.193
2022	100	23.53	1.51	6.79	17.70	0.69	25.69	15.45	8.64	0.188
2023	100	23.16	1.44	9.06	22.67	0.67	23.06	15.01	4.94	0.191
2024	100	24.93	1.23	8.23	21.81	0.73	23.41	16.40	3.26	0.199

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2024، الإحصائيات النقدية والمالية، أفريل2024، ص27.

يمثل الجدول قيم مؤشر هيرشمان-هيرفندل لصادرات الجزائر من الفترة 2019 إلى الثلاثي الأول لسنة 2024 حيث يعكس هذا المؤشر استقرارا نسبيا في مستوى تنوع الواردات، حيث تراوحت قيمته بين 0.182 و0.199 وتشير هذه القيم المنخفضة نسبيا إلى غياب تمركز مفرط للواردات في فئة محددة، وهذا ما يدل على وجود درجة مقبولة من التنوع، غير أن هذا التنوع لم يعرف تحسنا واضحا عبر السنوات إذ بقيت القيم متقاربة، مع تسجيل ارتفاع طفيف في سنة 2024 ب 0.199، ما قد يشير إلى بداية توجه نحو تمركز نسبي في بعض الفئات. أما من حيث بنية الواردات، فتظهر البيانات هيمنة فئتي التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة، وهو ما يعكس اعتمادا كبيرا على الخارج لتلبية حاجيات القطاع الإنتاجي، نتيجة ضعف القدرة التصنيعية المحلية، كما تبقى واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية في مستويات معتبرة مما يعكس استمرار التبعية في تغطية الطلب الاستهلاكي الداخلي، ويرتبط هذا الوضع بعدة عوامل، أبرزها هشاشة القاعدة الصناعية الوطنية وغياب بدائل محلية منافسة، بالإضافة إلى تأثير السياسات الصناعي الغير الفعالة في توجيه هيكل الواردات نحو تنويع أعمق وتقليص التبعية الخارجية، وعليه فإن القراءة الإجمالية للمؤشر والبنية تبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع القاعدة الصناعية.

4. تنويع الإيرادات الحكومية:

تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل كبير على العائدات النفطية، التي تعتبر المصدر الرئيسي لدخل الدولة وتنقسم إيرادات الدولة إلى إيرادات المحروقات، إيرادات أخرى غير نفطية (إيرادات جبائية، إيرادات شبه جبائية وهبات) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-9): مؤشر هيرفندل-هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2019-2023

بالنسبة المئوية

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	إيرادات جبائية				إيرادات غير جبائية	هبات	مؤشر H-H
				الضريبة على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	حقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع			
2019	100	40.42	59.58	19.16	17.18	5.49	1.27	16.64	0.00	0.518
2020	100	34.07	65.94	20.98	18.52	5.82	1.23	19.40	0.00	0.550
2021	100	39.55	60.35	18.09	17.51	5.03	1.26	18.49	0.10	0.520
2022	100	59.76	40.24	12.86	13.68	3.56	0.99	9.15	0.00	0.519
2023	100	51.03	47.97	14.57	13.05	3.30	1.10	15.35	0.00	0.940

المصدر: من إعداد الباحثة من موقع البنك المركزي الجزائري لسنوات 2019-2020-2021-2022-2023.

بالنسبة لسنة 2024 فالبيانات ليست منشورة.

يوضح الجدول تطور مساهمة مختلف أنواع الإيرادات خلال الفترة من 2019 الى 2023، حيث نلاحظ أن في سنة 2019 شكلت إيرادات المحروقات حوالي 59.58% من إجمالي الإيرادات، وهو ما يعكس اعتمادا كبيرا على هذا القطاع، بينما كانت الإيرادات غير النفطية محدودة أما في عام 2020 تفاقم هذا الاعتماد بشكل اكبر حيث ارتفعت حصة المحروقات إلى 65.94% من مجموع الإيرادات وذلك نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي العالمي بسبب أزمة كوفيد-19 وما تبعها من انخفاض في الإيرادات الجبائية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشر

هيرفندل-هيرشمان إلى 0.550 مشيرا إلى ضعف التنويع في مصادر الإيرادات العمومية، وفي سنة 2021 بدأت الدولة تتخذ خطوات تدريجية نحو تنويع مصادر الإيرادات وهو ما انعكس في انخفاض طفيف في مساهمة المحروقات وارتفاع نسبي في الإيرادات الجبائية المختلفة، مما ساهم في تراجع المؤشر إلى 0.519 دلالة على تحسن طفيف في درجة تنويع الإيرادات.

أما بخصوص سنتي 2022 و2023 فقد عرفت الإيرادات تطورا ملحوظا لاسيما من خلال ارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية وانخفاض نسبة الاعتماد على قطاع المحروقات إلى اقل من 48% سنة 2023 مع تسجيل مؤشر هيرفندال-هيرشمان أدنى قيمة له 0.190 مما يدل على تحقيق تقدم ملموس في تنويع القاعدة الإرادية للدولة.

انطلاقا مما سبق نستطيع القول إن هيكل الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2019-2023 شهد تحولا تدريجيا نحو تنويع مصادر الدخل بعد فترة طويلة من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وقد ساهمت الظروف الاقتصادية العالمية والجهود الوطنية في دفع هذا التغيير غير إن التنويع المسجل لا يزال محدودا ويحتاج إلى المزيد من الإصلاحات والسياسات الداعمة لتحقيق استدامة مالية وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية.

ثالثا – معوقات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تتمثل أبرز معوقات التنويع في الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

1. **الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات:** تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط والغاز بحيث تشكل هذه الموارد المصدر الأساسي للإيرادات المالية والعملة الصعبة، هذا الاعتماد يخلق اقتصادا ريعيا هشا إذ يجعل النمو الاقتصادي مرتبطا بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في الإيرادات الحكومية ويحد من قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي بعيد المدى، كما أن هذا النمط من الاقتصاد يحد من تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى وينعكس سلبا على تنويع القاعدة الاقتصادية.
2. **ضعف البنية التحتية والهيكل الاقتصادي:** تواجه القطاعات غير النفطية في الجزائر تحديات كبيرة بسبب ضعف البنية التحتية سواء في النقل، الطاقة، أو الخدمات اللوجستية، مما يعيق نمو هذه القطاعات ويحد من قدرتها على جذب الاستثمارات، بالإضافة إلى ذلك يعاني الهيكل الاقتصادي من تركيز كبير على المحروقات مع غياب قاعدة صناعية متطورة، وضعف في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يقلل من التنوع الاقتصادي ويحد من فرص خلق القيمة المضافة.
3. **الإصلاحات الهيكلية غير الكافية:** فرغم محاولات الحكومة لإطلاق إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين مناخ الإعمال وتحرير الاقتصاد، إلا أن وتيرة هذه الإصلاحات بطيئة وغير كافية، وهناك قصور في تبني سياسات فعالة لتحفيز الاستثمار الخاص، سواء المحلي والأجنبي بالإضافة إلى تعقيدات إدارية وتشريعية تعيق انسيابية الإعمال، فضعف الحوكمة والبيروقراطية المستمرة يعيقان تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي
4. **تكاليف الدعم المالي وتشوهات السوق:** تشكل سياسة الدعم المالي خصوصا دعم الوقود والسلع الأساسية عبئا ماليا كبيرا على ميزانية الدولة وتؤدي إلى تشوهات السوق، هذا الدعم غير المستهدف يشجع الاستهلاك المفرط ويقلل من الحوافز الاقتصادية للإنتاج والكفاءة كما يساهم في زيادة العجز المالي ويحد من قدرة الدولة على إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية التي تساهم في التنويع الاقتصادي.
5. **ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر:** رغم فتح الجزائر الباب أمام الاستثمار الأجنبي، إلا أن مساهمته في القطاعات غير النفطية مازالت محدودة حيث يتركز الاستثمار الأجنبي غالبا في قطاع المحروقات، ولا يتم توجيهه بشكل كاف نحو قطاعات الصناعة والخدمات التي تحتاج إلى تطوير، كما أن عوامل مثل عدم وضوح السياسات، البيروقراطية، وعدم الاستقرار القانوني تقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي.

6. **المساحة الجغرافية الكبيرة والتوزيع السكاني:** يمثل الامتداد الجغرافي الكبير للجزائر مع وجود مساحات شاسعة من الصحراء تحديا في تطوير البنية التحتية وتوزيع الموارد الاقتصادية بشكل متوازن، هذا التوزيع الجغرافي غير المتكافئ يحد من فرص التنمية في المناطق الريفية ويؤثر على القدرة على تطوير قطاعات مثل الزراعة والصناعات المرتبطة بها، مما يعيق جهود التنويع الاقتصادي.
7. **الاعتماد على الاقتصاد الريعي:** يظل الاقتصاد الجزائري نموذجا لريع الموارد الطبيعية حيث تعتمد الدولة على عائدات النفط والغاز لتمويل الإنفاق العام دون تطوير قطاعات إنتاجية بديلة، هذا النموذج يحد من الابتكار ويخلق اعتمادا مفرطا على الموارد الطبيعية مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية ويؤخر تحقيق التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: الفرص والتحديات أمام الصناعة والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

يعد القطاع الصناعي محورا رئيسيا في مسعى الجزائر نحو تنويع اقتصادها وتقليل التبعية لعائدات المحروقات وتوفّر البلاد مجموعة من الفرص الداعمة لهذا التوجه، كوفرة الموارد الأولية واليد العاملة، إلى جانب السوق الوطنية الواسعة، غير أن تحقيق هذا الهدف يظل رهبنا بجملة من التحديات، من بينها ضعف النسيج الصناعي محدودية التمويل، وكثرة العراقيل الإدارية، ما يستوجب معالجة منهجية لتحقيق تحول صناعي فعال ومستدام

أولا – الفرص والتحديات أمام الصناعة في الاقتصاد الجزائري:

سنتطرق إلى دراسة الفرص والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مع تسليط الضوء على العوامل التي قد تعزز من نموه والعوائق التي تحد من تطوره، يهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤى تساعد في تحسين فعالية القطاع الصناعي ودعمه في مسار التنويع الاقتصادي.

1. فرص قطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري:

يعد تطوير القطاع الصناعي في الجزائر خطوة مهمة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات، ومن أبرز الفرص الصناعية التي يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ما يلي:

أ. **الصناعات الميكانيكية، البحرية والطيران:** تعتبر هذه الصناعات من القطاعات الواعدة للاستثمار حيث تستفيد الجزائر من موقعها الجغرافي وقدراتها الصناعية المتطورة لتطوير صناعات متطورة في هذا المجال

ب. **الصناعات الغذائية:** تمتاز الجزائر بقاعدة فلاحية واسعة توفر المواد الأولية مثل الحبوب، الطماطم، زيت الزيتون، التمور، والحمضيات مما يشكل فرصة كبيرة لتطوير الصناعات الغذائية وتحقيق اكتفاء ذاتي جزئي مع إمكانيات تصدير متزايدة خاصة للتمور، كما أن الحكومة تدعم هذا القطاع عبر برامج تمويل ومرافقة تقنية، ورفع معايير الجودة العالمية.

ج. **الصناعة الكيميائية:** تعتبر الصناعة الكيميائية من القطاعات الحيوية التي تشكل فرصة استثمارية مهمة خاصة مع دعم الحكومة لتطوير هذا القطاع وتوفير بيئة استثمارية ملائمة.

د. **صناعة المواد والمنسوجات والجلود:** تتوفر فرص في تطوير صناعة المواد الأولية والمنسوجات والجلود مع إمكانية استغلال الموارد المحلية لتعزيز الإنتاج والتصدير.

هـ. **الصناعات الفولاذية والمعدنية:** تعد صناعة الحديد والصلب من القطاعات التي شهدت تطويرا، رغم التحديات الإدارية، مع فرص لإعادة الهيكلة وتحسين الإنتاجية.

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، **مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 01، 2019، ص30-56.

و. **صناعات التكنولوجيات المتقدمة:** تدعم الجزائر تطوير الصناعات القائمة على التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي وهو ما يمثل فرصة لتعزيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة.[1]

2. التحديات أمام قطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري:

لقد واجه القطاع الصناعي في الجزائر العديد من التحديات التي تعرقل تطوره وتحول دون تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي ومن أبرز هاته التحديات ما يلي:

أ. **الاعتماد المفرط على المحروقات وتأثيره على التنمية الصناعية:** يمثل قطاع النفط والغاز الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث يستحوذ على الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، هذا الاعتماد الكبير يخلق اقتصادا ريعيا شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط العالمية فعندما تنخفض أسعار النفط تواجه الحكومة صعوبات في تخصيص الموارد الأزمة لتطوير القطاعات الأخرى، بما في ذلك الصناعة فالعديد من المصانع الجزائرية تعتمد على تجهيزات قديمة وتحتاج إلى تحديث أو صيانة مكلفة، هذا التأخير في التحديث يضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية ويجعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، كما أن الاعتماد على استيراد التجهيزات ومدخلات الإنتاج يزيد من تبعية القطاع الصناعي للخارج.

ب. **تحديات التنافسية وارتفاع تكاليف الإنتاج:** تواجه المؤسسات الصناعية الجزائرية صعوبات في المنافسة محليا ودوليا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويعود ذلك جزئيا إلى الاعتماد على استيراد المواد الأولية وقطع الغيار، مما يجعلها حساسة لتقلبات أسعار الصرف كما أن تخفيض قيمة الدينار زاد من تكلفة المدخلات المستوردة وأعباء الديون، بالإضافة إلى أن ضعف الاستثمار التكنولوجي يعيق تحسين الكفاءة وخفض التكاليف.

ج. **محدودية الابتكار والبحث والتطوير كعائق للتطور الصناعي:** تعاني الصناعة الجزائرية من قيود هيكلية في مجال الابتكار والبحث والتطوير ويتجلى ذلك في انخفاض معدلات الإنفاق المخصص للبحث والتطوير وضعف الروابط المؤسسية بين القطاع الصناعي والمؤسسات البحثية والأكاديمية، ينتج هذا القصور تحديات في تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية، وتنويع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

د. **تحديات تنمية الموارد البشرية وتأهيل الكفاءات:** فلا يمكن تحقيق تطور صناعي حقيقي دون وجود قاعدة قوية من الموارد البشرية المؤهلة ويمثل نقص الكفاءات في العديد من المجالات تحديا كبيرا يواجه القطاع الصناعي الجزائري، وتتفاقم هذه الإشكالية بسبب الفجوة القائمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، مما يستدعي ضرورة الاستثمار المكثف في التعليم التقني والمهني وتطوير برامج التدريب لسد هذه الثغرة وتلبية متطلبات الصناعة الحديثة.

هـ. **تحديات بيئة الإعمال غير المشجعة على الاستثمار والنمو:** تلعب بيئة الإعمال دورا حاسما في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو في القطاع الصناعي، وفي الجزائر لا تزال هناك العديد من التحديات المتعلقة ببيئة الاعمال، مثل البيروقراطية المعقدة والإجراءات الطويلة وغير الشفافة وارتفاع تكاليف الإنتاج ومحدودية الوصول إلى تمويل وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى بعض النقائص في البنية التحتية الداعمة للنشاط الصناعي، خاصة في المناطق الأقل تطورا

[1] وزارة الصناعة، **فرص الاستثمار في الجزائر**، 26 أفريل2025،: https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/avantages-fiscaux-investissement-ar/investissement-et-emplois-ar/avantages-aapi-ar

و. **ضعف التكامل الصناعي:** يتميز النسيج الصناعي الجزائري بتشتت نسبي وضعف في الروابط بين المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا النقص في التكامل يقلل من الكفاءة العامة للقطاع ويحد من قدرته التنافسية وتشجيع التعاون وتطوير سلاسل القيمة المحلية يمكن أن يساهم في تعزيز التكامل وتحسين الأداء.[1]

ثانيا – الفرص والتحديات أمام التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر التنويع الاقتصادي في الجزائر خطوة ضرورية لتقليل الاعتماد على النفط والغاز، وتعزيز القطاعات غير النفطية، ورغم الفرص الكبيرة التي يقدمها هذا التنويع، إلا أنه يواجه تحديات هيكلية تتطلب إصلاحات جذرية في السياسات الاقتصادية والبنية التحتية.

1. **الفرص أمام التنويع الاقتصادي في الجزائر:**

من بين فرص التنويع الذي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري ما يلي:

أ. **امتلاك الجزائر قاعدة صناعية:** فالجزائر تكتسب قاعدة صناعية ثقيلة نسبيا، بإمكانها أن تكون منبعا ومصدرا لإنشاء صناعة خفيفة متعددة القطاعات والمجالات ذات قيمة اقتصادية يتم توزيعها جيدا في شكل مراكز صناعية متخصصة تضمن من خلالها الدولة التنوع في الإنتاج الصناعي الذي يلبي الاحتياجات الداخلي من المواد الأولية والسلع النصف مصنعة والتجهيزات التي تحتاجها القطاعات الأخرى لا سيما الفلاحة والنسيج والمنسوجات والصناعة الغذائية والأدوية.

ب. **تميز الجزائر بمحيط تجاري متعدد الشركاء التجاريين:** تتميز الجزائر بمحيط تجاري متعدد الشركاء التجاريين الدوليين من كل القارات ما يمكنها من الولوج في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي يتيح وبشكل تدريجي تحقيق الزيادة في القيمة المالية للصادرات والانخفاض في القيمة المالية للواردات وهو ما ينعكس بالإيجاب على ارتفاع قيمة الدينار الجزائري وحجم الاحتياطي الصرف من النقد الأجنبي[2]

ج. **تطوير قطاع الصناعات المصنعة:** اتخذت الجزائر توجها يعتمد على بناء صناعات قادرة على تطوير صناعات أخرى، وهو ما يعرف باستراتيجية الصناعات المصنعة والتي تحدث ديناميكية اقتصادية من خلال تحفيز فروع صناعية مرتبطة.

د. **بناء أقطاب صناعية:** استعانت الجزائر بالتجربة الفرنسية التي تعتمد على بناء أقطاب صناعية مترابطة جغرافيا وإنتاجيا كمراكز للنمو الإنتاجي وذلك للاستفادة من التنويع في الخبرات وتبادل المعرفة وتقليل التكاليف، هذا التجمع يخلق ديناميكية اقتصادية قوية ويساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية في تلك المنطقة.

هـ. **الاعتماد على الصناعات التحويلية بدلا من الصناعات الاستخراجية:** هدفت الجزائر إلى تجاوز النموذج الريعي القائم على تصدير الموارد الطبيعية الخام، والتوجه نحو تصنيع هذه الموارد محليا لخلق القيمة المضافة وبالتالي تحقيق تنويع في المخاطر الاقتصادية، هذا التحول يساهم في تنويع مصادر الدخل القومي والخروج الريعي.

و. **تحقيق التكامل بين الصناعات:** وذلك بخلق قوى السوق من خلال التصنيع وبناء سوق داخلي نشط يتم من خلاله تطوير الطلب والعرض وتوسيع القاعدة الصناعية، مما يحفز النمو الداخلي ويقلل الاعتماد على الخارج.[3]

---

[1] الطيب القصاص، مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، **مجلة بحوث كلية الآداب**، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد122، 2020، ص13-15

[2] بلعيدي محمد، التنويع الاقتصادي: اي استراتيجية للجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، جامعة قسنطينة 2، العدد 2، بدون سنة نشر، ص195

[3] نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر منم خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 12، 2017، ص40

2. التحديات أمام التنويع الاقتصادي في الجزائر:

من بين التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري ما يلي:

أ. **الاعتماد المستمر على عائدات النفط:** تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات صادرات النفط كمصدر رئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومع ذلك فان كل صدمة نفطية تكشف هشاشة الاقتصاد الجزائري وتفرض تحديا مزدوجا.

ب. **الابتعاد والخروج من دوامة الاعتماد على المحروقات:** فالاقتصاد الجزائري لا يزال تابعا بشكل كبير لقطاع النفط، مما يجعل هذا القطاع مسيطرا على الاقتصاد، إضافة إلى ذلك فان الأسواق النفطية تتعرض لتقلبات حادة خاصة بعد الطفرة الأمريكية في إنتاج النفط الصخري، مما يفرض على الجزائر البحث عن تكوين جديد واستغلال جميع ثرواتها بشكل أفضل

ج. **إعادة استيراد موارد النفط على شكل مشتقات:** تمثل مشكلة إعادة استيراد الجزائر لمواردها النفطية على شكل مشتقات تحديا إضافيا يعكس ضعف الاستفادة من ثرواتها الطبيعية.

د. **تسريع وتيرة التحول الاقتصادي:** هناك حاجة ملحة لتسريع التنويع بهدف تنويع مصادر الدخل وطرق التمويل في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تحسين الصادرات وتحسين الناتج الداخلي الخام.

هـ. **تحسين مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة:** التنويع الاقتصادي يساهم في رفع قيمة العملة المحلية مما ينعكس ايجابيا على مستوى الدخل الفردي ويحسن المستوى المعيشي للسكان تدريجيا.[1]

و. **تحديات في الإنتاجية والبيروقراطية:** وذلك بسبب وجود صعوبات تعيق قدرة الشركات والقطاعات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق اعلى مستويات ممكنة من الكفاءة والإنتاج كالإجراءات الحكومية المعقدة والطويلة ونقص المهارات والقيود في بيئة الإعمال، وكل هذه العوامل يمكن أن تقلل من القدرة التنافسية للاقتصاد بشكل عام.

ز. **الحاجة إلى توسيع وتنويع أكبر للصادرات غير النفطية:** في الوقت الحالي تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات المحروقات لتلبية احتياجاتها من العملة الصعبة وتمويل التنمية، ولتقليل هذا الاعتماد وتقوية الاقتصاد من الضروري زيادة حجم الصادرات في قطاعات أخرى.

ح. **معالجة الحواجز الهيكلية:** وذلك بإزالة العقبات التي تعيق النمو الاقتصادي والتنويع، كنقص البنية التحتية المتمثلة في عدم كفاية أو جودة البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات وغير ذلك والتي يمكن أن تزيد في تكاليف الإنتاج والنقل وتعيق التجارة.[2]

---

[1] غنام اسية، **دراسة تحليلية استشرافية لمدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري أفاق2023**، مرجع سبق ذكره ، ص 32

[2] مجموعة البنك الدولي، كيف **تصنع الجزائر اقتصادا ديناميكيا للمستقبل**، 29 أفريل2025 ، https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/avantages-fiscaux-investissement-ar/investissement-et-emplois-ar/avantages-aapi-ar?

المبحث الثاني: مساهمة الصناعة في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

تعد عملية تنويع الاقتصاد من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها، لاسيما في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالتقلبات الحادة في أسعار المحروقات، والتي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية. وفي هذا السياق، تبرز الصناعة كأحد المحاور الجوهرية لتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال ما توفره من إمكانات في خلق القيمة المضافة، وتوليد مناصب الشغل، وتحفيز الاستثمار، وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، لقد أدركت السلطات الجزائرية أهمية تطوير القطاع الصناعي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام مما دفعها إلى تبني جملة من الإصلاحات والاستراتيجيات الرامية إلى إحياء الصناعة الوطنية بمختلف فروعها.

المطلب الأول: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام.

يعد القطاع الصناعي من الركائز الأساسية لتنمية الناتج الداخلي الخام من خلال استغلال الأمثل للموارد المحلية بشكل كبير في تصنيع المواد الخام والمواد الأولية بدلا من تصديرها مباشرة

أولا – مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2019-2024:

يعد الناتج الداخلي الخام أحد أبرز المؤشرات الاقتصادية لقياس أداء الاقتصاد الوطني ويعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تنتج داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة، وتسهم في تكوين هذا المؤشر عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية منها قطاع الفلاحة والصناعة وغير ذالك.

قدر إجمالي الناتج الداخلي الخام بمبلغ 23090.1 مليار دج في سنة 2019، تسبب تفشي جائحة كورونا في انخفاض حاد في الناتج الداخلي الخام في عام 2020 حيث وصل الى20900.1 مليار دج، حيث شهد الاقتصاد الجزائري تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة هذا التراجع اثر بشكل سلبي على معظم القطاعات الاقتصادية مما أدى في تراجع في الناتج الداخلي الخام، و في سنة 2021 بدأت عملية التعافي تدريجيا بعد جائحة كورونا و شهدت عدة تحولات في بعض القطاعات الاقتصادية حيث وصل الناتج المحلي الخام إلى 25157.8 مليار دج ثم تسارع النمو إلى غاية 2022 حيث بلغ 32028.4، واستمر إلى غاية 2023 محققا 32588.7 مليار دج، إذ نلاحظ مساهمة هذه القطاعات في الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول (2–10): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2019–2024:

بالمليون دينار

القطاعات / السنوات	الفلاحة		الصناعة		بناء واشغال عمومية		خدمات ادارية عمومية		قطاعات الاعمال الاخرى		الناتج الخام
	بالمليون دينار	بالنسبة المئوية	بالمليون دينار	بالنسبة المئوية	بالمليون دينار	بالنسبة المئوية	بالمليون دينار	بالنسبة المئوية	بالمليون دينار	بالنسبة المئوية	بالمليون دينار
2019	2589.8	11	1478.7	6	3151.1	14	2057.9	9	2281.4	10	23090.1
2020	2619.8	13	1313.2	6	3058.7	15	2010.6	10	2079.0	10	20902.1
2021	2759.2	11	2060.1	8	3441.5	14	2264.4	9	2357.6	9	25157.8
2022	3323.1	10	3283.8	10	3843.6	12	2557.3	8	2725.5	9	32028.4
2023	4204.4	13	2533.8	9	4206.9	13	2671.1	9	2985.8	9	32588.7
***2024**	11975.5	12	811.9	9	1182.0	13	836.9	10	934.5	10	9305.8

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات القطاع الحقيقي، أفريل2024، ص24

***بالنسبة لبيانات 2024 فهي تتعلق بالثلاثي الأول فقط.**

تشير بيانات الجدول إلى أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2019-2024 ظلت محدودة نسبيا مقارنة ببقية القطاعات، فقد تراوحت نسبة مساهمة الصناعة بين 6% و10%، حيث بلغت أدنى مستوياتها في 2019 و2020 ب6%، ثم شهدت ارتفاعا تدريجيا لتصل إلى 10% في 2022، قبل أن تنخفض مجدداً إلى 9% في 2023 و2024، بالمقابل نلاحظ أن قطاعات مثل الفلاحة والبناء والأشغال العمومية حافظت على نسب مساهمة أعلى، إذ تراوحت مساهمة الفلاحة بين 10% و13% مع قفزة كبيرة في 2024 ب 12%، بينما بلغت مساهمة البناء والأشغال العمومية بين 12% و15%، أما الخدمات الإدارية وقطاعات الأعمال الأخرى فحافظت على نسب مستقرة بين 8% و10%، وغالبا ما كانت مساهمتها قريبة أو أعلى من مساهمة الصناعة في بعض السنوات، وهذا ما يفسر بأن قطاع الصناعة لم يشهد تطورا كبيرا أو دورا رياديا في دفع النمو الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى بل ظل أداؤه متذبذبا، مما يعكس ربما تحديات هيكلية أو ضعف الاستثمار والتجديد الصناعي مقارنة بالديناميكية التي عرفتها قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية.

الشكل (2-2): مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 2019-2024:

بالمليون دينار

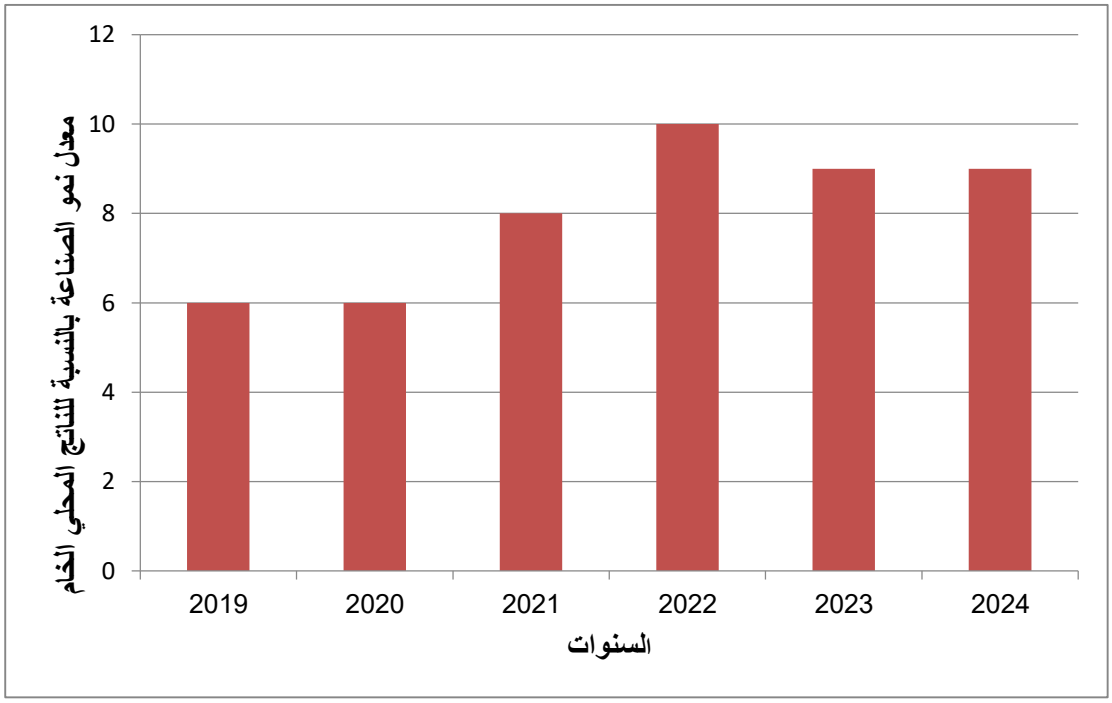

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على الجدول السابق.

ثانيا – مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام:

يلعب القطاع الصناعي دورا مهما في تكوين القيمة المضافة من خلال نوعين من الصناعات وهما: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وتختلف نسبة مساهمة كل منهما في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وظفتها الجزائر في القطاع الصناعي بفرعيه التحويلي والإستخراجي إلا أن مساهماتها غير مستقرة ومتذبذبة في خلق قيمة وفقا لما تظهره البيانات الإحصائية الواردة في الجدول التالي:

الجدول (2–11): مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2019 –2024:

ملايير الدينارات

القيمة المضافة / السنوات	القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية		القيمة المضافة للصناعة التحويلية		القيمة المضافة للقطاع الصناعي		الناتج الداخلي الخام
	بالمليار دينار	بالنسبة المئوية	بالمليار دينار	بالنسبة المئوية	بالمليار دينار	بالنسبة المئوية	بالمليار دينار
2019	2766.0	12	1478.7	6	4244.7	18	23090.1
2020	1542.6	7	1313.2	6	8855.8	19	20902.1
2021	3260.5	13	2060.1	8	5320.6	21	25157.8
2022	6278.3	20	3283.8	10	9562.1	30	32028.4
2023	5237.2	14	2533.8	9	7771	23	32588.7
2024	1035.1	11	811.9	9	1847	20	9305.8

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات القطاع الحقيقي، أفريل2024، ص24

انطلاقا من بيانات الجدول نلاحظ أن مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج الداخلي الخام تناقصت من 2019 إلى 2020 وشهدت تراجعا ملحوظا بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وتأثير جائحة كورونا مما أدى إلى انكماش في الناتج الصناعي وهو ادنى مستوى مسجل من 1996 إلى أن سرعان ما أدركت الوضع وعرفت نموا ايجابيا في سنة 2021، ويرجع ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، كما عرفت نموا ايجابيا طيلة السنوات الباقية، أما الصناعة التحويلية لا تزال مساهماتها ضعيفة بحيث لا ترتفع من نسبة الناتج المحلي الخام عن 10% ويرجع هذا التراجع إلى محدودية القاعدة الإنتاجية، والتي لا تزال ترتكز في صناعات خفيفة ذات قيمة مضافة منخفضة وكذلك إلى ضعف الاستثمارات مما يجعل الإنتاج الصناعي غير قادر على المنافسة.

ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى محدودة جدا خاصة عند مقارنتها بدول صناعية أو حتى بعض الدول العربية كما أن وتيرة نمو القطاع الصناعي لا ترقى إلى مستوى القطاعات الأخرى من حيث الإنتاجية مما يبرز غياب عوامل إنتاج فعالة في هذا القطاع.

الشكل (2-3): مساهمة القيمة المضافة في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2019-2024:

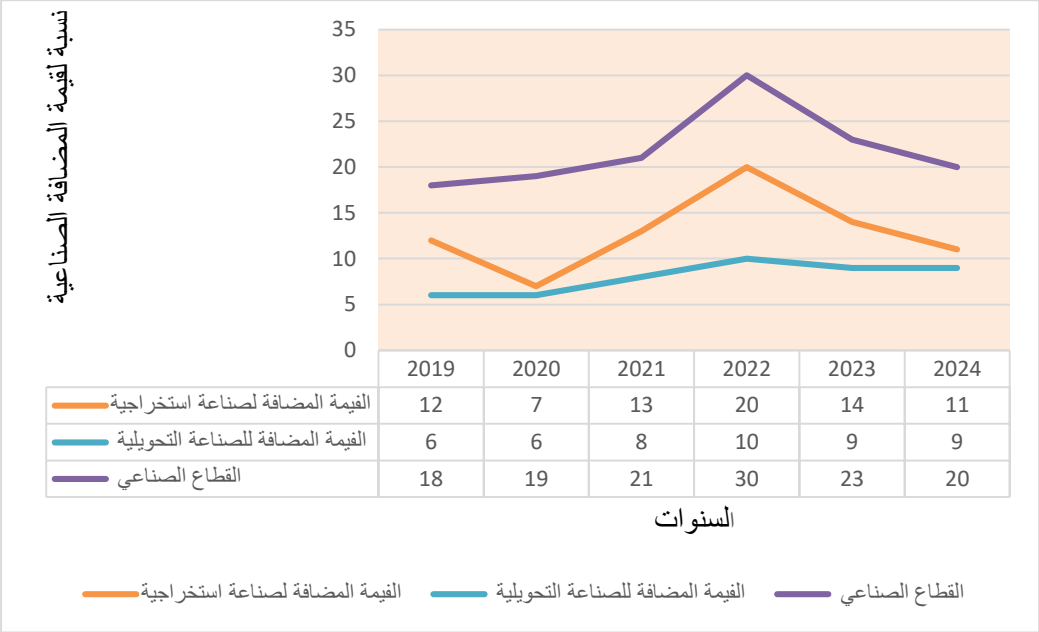

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على الجدول السابق.

يستدل من التمثيل البياني للجدول أن منحنى مساهمة القطاع الصناعي وكذا منحنى الصناعة الاستخراجية أن هناك تقارب واضحا يشير تقريبا إلى درجة التطابق مما يؤكد وجود ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج الداخلي الخام ويرجع هذا الضعف إلى هيمنة الصناعات الإستخراجية على الصناعة الجزائرية ويزداد سبب ارتفاع القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية إلى تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره فقد ارتفع سعر البرميل سنة 2019 من 64.04 دولار إلى حوالي78.07 دولار في 2024 وبالتالي فان القطاع الصناعي الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كلي ومصدر أساسي للتنمية الصناعية، لكن بالمقابل تبدو مساهمة الصناعة التحويلية دون المستوى المطلوب في تشكيل الناتج الداخلي الخام وهذا راجع إلى الاعتماد على قطاع المحروقات وضعف الاستثمارات بالإضافة إلى نقص التكنولوجيا والخبرة والاعتماد على الاستيراد .

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في الصادرات وتكوين رأس المال الثابت

تلعب الصادرات الصناعية دورا محوريا في تحقيق التنويع الاقتصادي، تعمل هذه الصادرات على تحسين تنافسية المنتجات المحلية وتزيد من الطلب عليها محليا وخارجيا، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل فمن خلال تطوير قاعدة صناعية قوية موجهة نحو التصدير، يمكن للاقتصاد الوطني أن يقلل من هشاشته أمام تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، كما أن تعزيز الصادرات الصناعية يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إضافة إلى نقل التكنولوجيا وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، وعلاوة على ذلك فان الانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال الصادرات الصناعية يعزز من القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية ويشجعها على تحسين الجودة والابتكار الدائم، كما تساهم الصناعة في تكوين رأس المال الثابت من خلال استثمارها في الأصول المادية هذا الاستثمار يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للقطاع الصناعي مما يعزز النمو والتنويع الاقتصادي.

أولا – مساهمة الصناعة في الصادرات خلال الفترة 2019-2024:

لمعرفة واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ودورها في التنويع الاقتصادي يتطلب مجموعة من المؤشرات التي من شانها أن تسمح بتفسير أهميتها الاقتصادية في التنويع الصناعي والتعرف على التحديات التي تواجه هذا النوع من الصادرات.

1. تطور الصادرات الصناعية النفطية وخارج قطاع المحروقات:

شهدت الصادرات الصناعية في الجزائر تطورا متفاوتا بين المنتجات النفطية والغير النفطية في إطار مسعى لتقليص التبعية للمحروقات الجدول أدناه يرصد تطور حجم الصادرات الصناعية النفطية والغير النفطية خلال الفترة 2019-2024.

الجدول (2-12): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2019 -2024

بالمليار دولار

تطور الصادرات / السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات خارج المحروقات			اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الصناعية خارج المحروقات
		صناعية	غ صناعية	المجموع		
2019	33255	2079	0	2079	35323	5.9
2020	20022	1916	0	1916	21932	8.7
2021	34137	4579	4	4583	68632	6.7
2022	59900	5980	2	5982	65716	9.1
2023	59711	5978	0	5978	65526	19.1
***2024**	11190	968	/	/	12176	/

المصدر: البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي 2023، احصائيات القطاع الحقيقي، ص126.

***بالنسبة لبيانات 2024 فهي تتعلق بالثلاثي الاول فقط وصادرات الغير صناعية لم تنشر بعد.**

من خلال الجدول يتبين لنا إن إجمالي الصادرات الجزائرية شهد تطورا ملحوظا بين 2019 و2024، حيث انتقل من 35323 مليون دولار إلى 65526 مليون دولار أي تقريبا الضعف ويرجع هذا النمو بالدرجة الأولى إلى الصادرات النفطية.

يلاحظ تركز الصادرات الجزائرية بشكل كبير في قطاع الصادرات النفطية إذ تشكل النسبة الساحقة من إجمالي الصادرات وارتفاع قيمة الصادرات الصناعية خاصة بعد التعافي من سنة 2020، وبالرغم من تسجيل التحسن في قيمتها إلا أن مساهمتها تبقى محدودة إذ لم تتجاوز 19.1 من مجموع الصادرات الوطنية، وتفسر هذه الهيمنة لصادرات المحروقات إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية.

وقد سجلت سنة 2023 اعلى قيمة للصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات وهو ما يعكس تحسنا نسبيا في الأداء الصناعي لكن يبقى ذلك غير كاف لإحداث تغيير هيكلي في طبيعة الصادرات الجزائرية.

2. التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات:

تتميز التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية بدرجة عالية على التمركز حيث تعتمد الصادرات بشكل أساسي على عدد محدود من السلع، ويترتب على هذا التمركز قدرة الدولة على الحفاظ على حصصها في الأسواق الدولية إذ تتوقف هذه الحصص بشكل كبير على السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالمي عليها وعادة ما يعتبر وجود تنوع كبير في الصادرات الصناعية مؤشرا ايجابيا يعكس قدرة الدولة على التنوع الاقتصادي [1]. والجدول التالي يوضح هذه التركيبة:

الجدول (2 -13): التركيبة السلعية للصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة 2019-2024

بالمليار دينار

الصادرات / السنوات	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	معدات صناعية	سلع اخرى	المجموع
2019	408	96	1445	83	36	2079
2020	437	71	1287	77	37	1916
2021	576	182	3486	188	63	4579
2022	269	263	5086	84	111	5980
2023	269	263	5086	84	111	5978
2024	96	61	790	11	15	973

المصدر: البنك المركزي الجزائري، نفس المرجع السابق، ص126.

من خلال الجدول يتبين لنا أن الصادرات الصناعية خارج المحروقات تتركب من خمس أصناف تختلف نسبها من صنف لأخر وفي نفس الصدد نلاحظ هيمنة المنتجات النصف مصنعة حيث تمثل النسبة الأكبر من الصادرات خلال كل السنوات، مع قفزة كبيرة بين 2021 و2022 هذا يعكس توجها نحو تصدير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى والمنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل في المنتجات الالكترونية المطاط والبلاستيك، الورق، الهيليوم وبعض الصناعات الغذائية وايضا المواد الكيميائية، حيث تصدر الدولة هذه المنتجات لأنها تمتلك المواد الخام القادرة على معالجتها جزئيا لكنها تفتقر إلى التكنولوجيا، كما نلاحظ ثبات نسبي لبعض الفئات مثل المواد الغذائية والمواد الخام حيث شهدت ثباتا في السنوات الثلاث الأخيرة بعد أن كانت متقلبة في السنوات السابقة، كما بقيت المعدات الصناعية ثابتة كذلك، بالمقابل

[1] العوادي حمزة، تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والأفاق المستقبلية، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارية والمالية**، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، العدد 02، سنة 2015، ص 185.

نلاحظ انخفاض ملحوظ في المواد الغذائية والمعدات من 2021 إلى 2022 وهذا ما يدل على تغير في إستراتجية التصديرية أو التأثر بعوامل خارجية كالجائحة أو نقص الإنتاج كما نلاحظ ارتفاع تدريجي في مجموع الصادرات مما يعكس تطورا ملحوظا في النشاط الصناعي التصديري.

وعلى الرغم من الأهمية الإستراتجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على المحروقات لا تزال الصادرات الفعلية من المواد النصف مصنعة تتسم بالهامشية والضعف ومع ذلك تشير التطورات الأخيرة عقب تطبيق إستراتجية التنمية إلى اتجاه ايجابي نحو توسيع القاعدة التصديرية للمنتجات الصناعية، فالجزائر تتجه تدريجيا نحو تنويع صادراتها الصناعية وزيادة الاعتماد على المنتجات ذات القيمة المضافة مثل المنتجات النصف مصنعة ما يعكس تحسنا في البنية الصناعية للبلد.

ثانيا – مساهمة الصناعة في تكوين رأس المال الثابت:

مساهمة الصناعة في تكوين رأس المال الثابت تعد من الركائز الأساسية لتنمية الاقتصاد الوطني، حيث يعكس تكوين رأس المال الثابت حجم الإنفاق على الأصول الثابتة مثل المباني الآلات المعدات التي تستخدم في الإنتاج لفترة طويلة، والصناعة تلعب دورا محوريا في زيادة هذا التكوين لأنها توفر البنية التحتية الإنتاجية والوسائل التقنية التي ترفع من طاقات الإنتاج وتوسع القاعدة الصناعية وهو ما يدعم التنويع الاقتصادي، والجدول التالي يوضح مساهمة الصناعة في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2019-2022.

الجدول (2-14): مساهمة الصناعة في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2019-2022

بالمليون دينار

السنوات	تكوين رأس المال الثابت		
	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية	الإجمالي
2019	2760671	130915	2891586
2020	1806583	102969	1909552
2021	1682430	114352	1796782
2022	1731220	116072	1847292

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية الاقتصادية 2001-2022، التوازن بين الموارد والاستخدامات، مارس 2024.

يظهر الجدول تطور مساهمة القطاع الصناعي من خلال فرعيه الصناعة التحويلية والاستخراجية في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 2019-2022، حيث يتضح أن الصناعة التحويلية تمثل المحرك الرئيسي لهذا التكوين مسجلة أعلى قيمة لها في سنة 2019 ب 2760671 قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجة الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا، ثم بدأت في التعافي تدريجيا سنة 2022 مسجلة 1731220، أما الصناعة الاستخراجية فرغم أهميتها البالغة في الاقتصاد الجزائري إلا أن مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت بقيت محدودة نسبيا وهو ما يعكس استقرار البنية التحتية وضعف حجم الاستثمارات الجديدة فيه، ويلاحظ أن إجمالي تكوين رأس

المال الثابت تأثر أيضا بالأوضاع الاقتصادية حيث عرف انخفاضا ملحوظا في 2020 ثم تحسن تدريجيا وهذا ما يعكس جهود الدولة في إعادة تنشيط الاقتصاد الصناعي خاصة من خلال دعم الصناعة التحويلية.

المطلب الثالث: مساهمة الصناعة في التشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

تعتبر الصناعة أحد المحركات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم لما لها من دور محوري في خلق الثروة وتوليد فرص العمل، وفي الجزائر تشكل الصناعة أحد الروافد الهامة لتنويع الاقتصاد الوطني ويبرز دورها في التشغيل من خلال قدرتها على استيعاب اليد العاملة في مختلف الصناعات سواء الثقيلة أو الخفيفة وتشمل أيضا تطوير المهارات، تحفيز نمو قطاعات أخرى ودعم الاقتصاد الوطني.

أولا – مساهمة الصناعة في التشغيل:

يعتبر التشغيل مؤشرا مهما لقياس أداء الاقتصاد الوطني، وتختلف مساهمة القطاعات الاقتصادية في توفير مناصب الشغل. ويعد القطاع الصناعي من أبرز هذه القطاعات نظرا لدوره في خلق فرص العمل وتحفيز الأنشطة المرتبطة به. في هذا الإطار، سنتناول تطور التوظيف حسب الفروع الاساسية للقطاع الصناعي ومساهمته الخاصة في سوق العمل.

1. تطور التوظيف حسب الفروع الاساسية للقطاع الصناعي:

يتكون القطاع الصناعي من ثمانية فروع لصناعات أساسية وقد شهدت هذه القطاعات عبر الزمن تحولات أثرت بشكل مباشر على ديناميكيات سوق العمل وتوزيع فرص التوظيف، يوضح الجدول التالي نسب التوظيف عبر مختلف القطاعات الصناعية:

الجدول (2–15): تطور التوظيف حسب الفروع الاساسية للقطاع الصناعي خلال الفترة 2019–2022

بالمليون دينار

البيانات	2019	2020	2021	2022
المناجم والمحاجر	8270	8241	8311	8409
صناعة حديدية والمعدنية والميكانيكية	45054	44124	43387	36290
مواد البناء	17345	17078	17060	16949
الكيمياء والصيدلة	7629	7700	7472	7531
الصناعات الغذائية	16719	17075	18186	18424
المنسوجات والجوارب والملابس	7046	6745	6565	6531
الجلود والأحذية	1568	1561	1522	1543
الخشب والفلين والورق	7092	6529	6245	6116
الإجمالي	110723	109053	108748	101793

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الصناعي 2013–2022، مارس 2024، ص42

يبرز الجدول تراجعا تدريجيا في التوظيف بالقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، حيث انخفض العدد الإجمالي للعمال من 110723 إلى 101793، ويفسر هذا التراجع إلى عدة عوامل أهمها التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19، وتباطؤ الاستثمارات الصناعية، وضعف مردودية بعض الفروع كما وقد سجل فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية أكبر تراجع من 45054 الى 36290 منصب، وهذا ما يدل على هشاشة هذا النشاط أمام الأزمات كما تراجعت مناصب الشغل في قطاعات أخرى كمواد البناء المنسوجات الخشب والفلين، نتيجة ضعف الطلب أو المنافسة الخارجية، لكن في المقابل لوحظ استقرار نسبي في قطاع المناجم والمحاجر، بل وارتفاع طفيف في عدد العمال ايضا، في حين برز فرع الصناعات الغذائية كاستثناء إيجابي، إذ شهد نموا في التوظيف بحوالي 1700 منصب، بفضل طبيعته الحيوية وارتباطه المباشر بالطلب المحلي، وتعكس هذه التحولات هشاشة هيكلية في بعض الفروع الصناعية وتؤكد الحاجة إلى إصلاحات عميقة تركز على دعم الفروع القادرة على الصمود وخلق فرص العمل دائمة.

2. مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:

يعد القطاع الصناعي من أهم ركائز الاقتصاد القادرة على خلق فرص العمل، وتكتسي دراسة مساهمته في التشغيل أهمية خاصة لقياس فعالية السياسات الصناعية في امتصاص البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والجدول التالي يلخص مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2019-2024.

الجدول (2-16): مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2019-2024

بالنسبة المئوية

السنة	إجمالي القوى العاملة (مليون عامل)	نسبة العاملين في القطاع الصناعي من الإجمالي (%)	عدد العاملين في الصناعة (مليون عامل)
2019	12.1	21.5	2.60
2020	12.3	22.0	2.71
2021	12.4	22.4	2.78
2022	12.5	22.6	2.83
2023	12.6	22.8	2.87

من إعداد الباحثتين بناء على:

المصدر: البنك الدولي، إجمالي القوى العاملة، 13 ماي 2025،

https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?locations=DZ

البنك الدولي، العمالة في الصناعة ،13 ماي 2025،

https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=DZ

شهد القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 تطورا تدريجيا من حيث مساهمته في التشغيل، بحيث ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع من 21.5% سنة 2019 إلى 22.8% سنة 2023 ما يمثل نموا بواقع 1.3 نقطة مئوية خلال خمس سنوات ورغم أن هذا الارتفاع يبدو طفيفا من حيث القيمة إلا أنه يعكس تحسنا مستمرا في قدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل جديدة خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال هذه المرحلة، ومنها آثار جائحة كوفيد–19 وتقلبات أسعار النفط وفي ذات السياق، عرف إجمالي حجم القوى العاملة في الجزائر ارتفاعا من حوالي 12.1 مليون عامل سنة 2019 إلى 12.6 مليون عامل سنة 2023، اما بالنسبة لعدد العاملين في الصناعة فان عدد المشتغلين في هذا القطاع قد ارتفع من حوالي 2.60 مليون إلى نحو 2.87 مليون عامل، وهذا ما يمثل زيادة تقدر بنحو270 ألف عامل خلال هذه الفترة ما يترجم الأثر الإيجابي النسبي للنمو الصناعي على التشغيل بحيث انه جاء في فترة عصيبة اقتصاديا، وقد عكس مرونة جزئية للقطاع في مواجهة الأزمات ويرجع هذا التحسن إلى مجموعة السياسات الصناعية التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة، والتي ركزت على إعادة بعث النشاط الصناعي للإنتاج والاستثمار، ومع ذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في سوق العمل لا تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني.

ثانيا – مساهمة الصناعة في جذب الاستثمارات الأجنبية:

تعتبر الصناعة من أهم القطاعات الإستراتيجية التي تعتمد عليها الجزائر لتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، و تلعب الصناعة دورا محوريا في جذب الاستثمارات الأجنبية إذ توفر بيئة صناعية واعدة بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي وتوافر الموارد الطبيعية واليد العاملة المؤهلة، خصوصا بعد قانون الاستثمار الجديد الصادر في سنة 2022 الذي يمثل خطوة إستراتيجية نحو إصلاح مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية يهدف هذا القانون إلى تجاوز العقبات التي واجهت المستثمرين في السابق وتوفير بيئة استثمارية أكثر شفافية و فعالة.

يمثل القطاع الصناعي بوابة للمستثمرين الأجانب لدخول السوق الإفريقية والأوروبية بفضل اتفاقيات الشراكة والانفتاح التجاري وفي هذا السياق ركزت الجزائر على تطوير الصناعات التحويلية والغذائية والميكانيكية حيث أنها قطاعات ذات قيمة مضافة عالية قادرة على خلق فرص العمل وتعزيز الصادرات، وبالتالي فإن الصناعة لا تقتصر فقط على أنها محركا للنمو الداخلي، بل تعتبر أيضا عاملا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية.

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2019–2024:

يعكس هذا المؤشر إلى مدى جاذبية البيئة الاقتصادية والإصلاحات المعتمدة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتشريعية التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة.

الجدول (2–17): تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2019–2024

بالمليار دولار أمريكي

السنوات	2019	2020	2021	2022ّ	2023	2024*
تدفق الاستثمار الأجنبي	1.38	1.14	0.87	1.2	1.22	1.58

المصدر: البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة –الجزائر،10 ماي 2025،
https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ&start=2019

***تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2024 يتعلق بالربع الأول فقط.**

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل متذبذب بدء من عام 2020 حيث سجل 1.14 مليار دولار أمريكي بعد ما كان في سنة 2019 ب 1.38 دولار أمريكي وهذا بسبب تأثيرات جائحة كورونا، أما في سنة 2021 انخفضت التدفقات بشكل ملحوظ حيث سجلت 0.87 وهذا يشير إلى استمرار تداعيات الجائحة، وان المستثمرون الأجانب ترددوا في ضخ الأموال في الأسواق الناشئة ومنها الجزائر بسبب الوضع الاقتصادي المحلي التي كانت تمر به، لكن سرعان ما ارتفعت التدفقات في سنة 2022 إلى 1.2 مليار دولار، كما استمر الانتعاش في سنة 2023 بفضل الإصلاحات القانونية التي أطلقتها الجزائر وأبرزها قانون الاستثمار الجديد و تحسين بيئة الأعمال، أما في سنة 2024 فتشير بعض الإحصائيات إلى تسجيل 0.36 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام مع توقعات بزيادة طفيفة خلال بقية العام .

2. أبرز الاستثمارات الأجنبية الصناعية في الجزائر:

من أبرز هذه الاستثمارات كان مشروع منجم الزنك والرصاص في وادي أميزو، الذي يعد مشروعا مشتركا بين الجزائر وأستراليا والصين هذا المشروع يتمثل في استخراج الزنك والرصاص، مع شراكة بين شركة WMZالجزائرية الأسترالية وشركة Sinistrée الصينية ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في 2026، وهو مشروع مهم يعزز من قطاع التعدين في الجزائر ويخلق فرص عمل.

وفي قطاع التعدين والصناعات الكيميائية، تم إطلاق مجمع الفوسفات في ولايات تبسه وسوق أهراس، والذي يتضمن استثمارات مشتركة بين المجمعات الجزائرية Absidal و Manal وشركتي Wuhuan و Tian'an الصينيتين، هذا المشروع تقدر قيمته بـ 7 مليارات دولار يهدف إلى إنتاج الفوسفات وتحويله إلى أسمدة فوسفاتية وهو خطوة إستراتيجية لدعم قطاع الزراعة والصناعات الكيميائية.

أما في صناعة السيارات، فقد تم تنفيذ مشروع مجموعة Hyundai الكورية لإنتاج سيارات في الجزائر، بهدف تعزيز التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على استيراد السيارات، يمثل هذا المشروع خطوة كبيرة في تصنيع السيارات حيث يتضمن بناء مصنع لتجميع سيارات Hyundai مع شراكات محلية.

وفي مجال المعادن الثقيلة، كان هناك استثمار كبير من مجموعة Lion الماليزية التي تقدر استثماراتها بـ 8 مليارات دولار على مراحل، هذا المشروع يستهدف تصنيع المعادن الثقيلة على مراحل متعددة، حيث تعد المرحلة الأولى بقيمة 3.4 مليار دولاركما انه يستهدف تعزيز إنتاج المعادن الثقيلة التي تعد حيوية للعديد من الصناعات المحلية والدولية.

تظهر هذه المشاريع توجه الجزائر نحو جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الصناعية المتنوعة، وهو ما يساهم في خلق فرص عمل تعزيز الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات.

المبحث الثالث: آليات تطوير مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد في الجزائر

يعد تطوير مساهمة القطاع الصناعي أمر هام في مسيرة أي اقتصاد يسعى لتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة وبالنسبة للجزائر، يكتسب هذا الأمر أهمية مضاعفة في ظل سعيها الحثيث نحو تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، في هذا المبحث سنتطرق إلى معوقات مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر أما في المطلب الثاني فسنستعرض مختلف الأدوات التي تساهم في تطوير مساهمته.

المطلب الأول: معوقات مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يواجه القطاع الصناعي العديد من المعوقات التي تحد من مساهمته وفعاليته، ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى داخلية هيكلية وأخرى خارجية ومؤسساتية.

أولا – المعوقات الهيكلية الداخلية:

هناك العديد من المعوقات الهيكلية الداخلية التي تحد من مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي نذكر من أهمها ما يلي:

1. **عوائق تتعلق بالعقار الصناعي:** يمثل نقص المناطق الصناعية المهيأة وصعوبة الحصول على العقار الصناعي أحد أبرز العوائق التي تحد من توسع الاستثمارات الصناعية، مما يضعف قدرة القطاع على دعم التنويع الاقتصادي.
2. **عوائق تتعلق بنقص التمويل:** تواجه المؤسسات الصناعية صعوبات كبيرة في الوصول إلى مصادر تمويل مناسبة، وهو ما يعيق انجاز مشاريع جديدة التي يمكن أن تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني
3. **عوائق تتعلق بأسعار المواد الأولية:** تؤدي التقلبات الكبيرة في أسعار المواد الأولية، خاصة تلك المستوردة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يضعف تنافسية المنتجات الصناعية ويحد من مساهمتها في تنويع الناتج الاقتصادي.
4. **عوائق متعلقة بالتسويق:** يعاني القطاع الصناعي من ضعف كبير في آليات التسويق، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي وهوما يقلل من فرص تصريف الإنتاج الصناعي ويحول دون تنويع الأسواق والمداخيل.[1]

ثانيا – المعوقات الخارجية والمؤسساتية:

من أبرز المعوقات الخارجية والمؤسساتية النبي تحد من مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي ما يلي:

1. **المعوقات الإدارية:** تعاني المؤسسات الصناعية من البيروقراطية في الإجراءات الإدارية، حيث يتطلب الحصول على التراخيص والموافقات الحكومية وقتا طويلا، مما يعرقل سرعة تنفيذ المشاريع الصناعية ويؤثر على كفاءة الإنتاج، هذا التأخير يحد من قدرة القطاع على التفاعل السريع مع متطلبات السوق، وبالتالي يضعف مساهمته في دعم التنويع الاقتصادي.
2. **حجم العقار الصناعي المتاح:** فعدم توفر أراضي صناعية مجهزة بالمرافق الأساسية يحول دون توسع المشاريع والاستثمارات الأجنبية وهوما يقيد فرص إنشاء أنشطة صناعية جديدة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.
3. **المعوقات الضريبية:** تعتبر السياسات الجبائية غير المشجعة من أبرز العوائق امام تطور النشاط الصناعي حيث تعاني المؤسسات الصناعية من عبء ضريبي مرتفع ونقص في الحوافز الجبائية، هذا الوضع يقلل من هوامش الربح ويثبط رغبة المستثمرين في الدخول إلى القطاع الصناعي، مما يضعف مساهمة هذا القطاع في خلق أنشطة إنتاجية متنوعة تدعم التحول نحو اقتصاد متنوع.

[1] تومي ابراهيم، طيبي حمزة، تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، جامعة الشهيد لخضر حمه، الوادي، العدد 01، 2021، ص240

4. **مشكلة الفساد:** يشكل الفساد الإداري والمالي تحديا كبيرا أمام تحسين مناخ الاستثمار الصناعي، إذ يؤدي إلى تفشي المحسوبية، وزيادة التكاليف غير الرسمية، وعدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين، هذا المناخ غير الشفاف ينفر الاستثمارات الجادة ويعرقل محاولات بناء قطاع صناعي قوي وقادر على لعب دور محوري في تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات.
5. **عائق السياسات والتشريعات:** يؤدي عدم استقرار السياسات الاقتصادية وغموض التشريعات إلى ضعف ثقة المستثمرين ويقلل من مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: أدوات تطوير مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية برزت الحاجة الملحة إلى تفعيل أدوات فعالة لتطوير مساهمة الصناعة في دعم التنويع الاقتصادي كتطوير البنية التحتية الصناعية وتحسين مناخ الاستثمار الصناعي، دعم الصادرات الصناعية وتعزيز الحوكمة والمراقبة، اضافة الى تشجيع الشركات ونقل التكنولوجيا وما غير ذلك، بحيث ان توظيف هذه الأدوات بشكل منسق يسهم في خلق بيئة صناعية تنافسية قادرة على استقطاب الاستثمارات، وتوليد فرص العمل وبناء قاعدة صناعية تقلل من التبعية للثروات الطبيعية.

أولا – تطوير البنية التحتية الصناعية وتحسين مناخ الاستثمار الصناعي:

يعد تطوير البنية التحتية الصناعية وتحسين مناخ الاستثمار من العوامل الأساسية لتعزيز النمو الصناعي وجذب الاستثمارات، فتوفر بيئة مجهزة ومستقرة يسهم في تنمية المشاريع الصناعية وزيادة التنافسية الاقتصادية

1. تطوير البنية التحتية الصناعية:

يلعب تطوير البنية التحتية دورا حيويا في تعزيز نمو القطاع الصناعي، حيث يعد الأساس الذي تبنى عليه الأنشطة الصناعية المختلفة من خلال توفير بيئة ملائمة للإنتاج والعمل والاستثمار، فتطوير الطرق والموانئ وشبكات النقل يسهم في تسهيل حركة النمو للصناعات القائمة وجذب استثمارات جديدة.[2]

أ. **بناء شبكة ممتازة في البنية التحتية الفرعية لقطاع الصناعة:** تعد البنية التحتية الفرعية ركيزة أساسية في دعم وتطوير القطاع الصناعي حيث تمثل الشبكات الداخلية والخدمات التقنية المساندة كالكهرباء، والمياه والاتصالات، والطرقات الداخلية، وشبكات الصرف العوامل الحيوية لضمان استقرار العمليات الإنتاجية ورفع كفاءتها

- البنية التحتية للطاقة: تعد ترقية البنية التحتية للطاقة أمرا ضروريا لدعم القطاع الصناعي في الجزائر لذلك يتوجب بناء شبكات ممتازة في قطاعات البنية التحتية الحالية للطاقة كحل قصير الأجل لطلب المتزايد على الكهرباء وعليه تقتضي الضرورة أن تعتمد الحكومة خطة طارئة ترمي إلى ترقية قدرات التوليد القائمة وتسريع تطوير مصادر الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية وذلك من خلال تعميم استخدامها على مستوى المرافق العمومية، وكحل طويل الأجل لضمان توفير الكهرباء بشكل كاف وموثوق يتطلب من الحكومة إعداد خطة عاجلة تتضمن إجراءات فورية لترقية قدرات التوليد الحالية وتوسيع مصادر الطاقة يجب أن تشمل هذه الخطة المواقع المناسبة المقترحة للاستثمار وتحدد مزيج الطاقة المطلوب .

---

[1] احمد توزان، قدور بن نافلة، الاستيراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وامكانية تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الفيتنام، **مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 02، 2021، ص124.

[2] بلخرشوش ايملن، **دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر دراسة مقاربتيه لبعض تجارب المختارة**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2020-2021

- فيما يخص قطاع النقل: من المهم استكمال مشاريع الطرق السريعة شرق-غرب والطريق السيار شمال-جنوب ومنافذها، مع إنشاء محطات دفع لاستغلال الطرق السريعة وضمان خدمات الصيانة الفعالة، هذا من شأن تسهيل الربط بين الأسواق التصديرية (الأوروبية والإفريقية).
- أما بالنسبة شبكة السكك الحديدية من الضروري دراية أفضل الخيارات الممكنة لإنشاء شبكة حديثة ومتطورة في الجزائر بهدف تسهيل حركة المواد الصناعية وتنشيط الإنتاج.
- أما بالنسبة للنقل البحري فهناك حاجة لتدخل حكومي من اجل تطوير الموانئ وتعزيز قدرات الشحن على طول الساحل ويشمل ذلك إنشاء مسارات جديدة للشحن البحري على السواحل الشرقية والغربية، مما يسهم في تحسين الربط مع المناطق الصناعية والأسواق الأوروبية والإفريقية والعالمية.
- ينبغي على الحكومة أن تضع قائمة أولويات واضحة لمشاريع البنية التحتية تتماشى مع خطط التنمية الصناعية وتحدد جدولا زمنيا دقيقا لتوفير خدمة فعالة وامنة للمستثمرين الصناعيين.
- التركيز على بناء بنية تحتية رقمية متطورة تضمن وصول جميع المستخدمين (أفراد-شركات-حكومات) إلى الانترنت وخدمة الاتصال كما ينبغي على الحكومة تحسين تكنولوجيا المعلومات وتوفير خيارات متنوعة لخدمات رقمية عالية الجودة.

ب. **تحسين حوكمة البنية التحتية:** ينبغي على الجزائر تعزيز إدارة البنية التحتية من خلال إنشاء هيئة تنسيق مستقلة تضم ممثلين من الوزارات والقطاع الخاص، كما يجب اعتماد تسعير يعكس السوق وتقديم الدعم الفني للوزارات لتطوير سياسيات تسعير متوازنة تغطي التكاليف وتضمن جودة الخدمات

ج. **تطوير البيانات اللوجستية:** وذلك بتطوير البيانات اللوجستية في قاعدة مركزية مع تقديم الدعم الفني لوزارة النقل هذا سيساعد في تحديد التكاليف على الممرات الاقتصادية وتنصيف وسائل النقل المختلفة مما يسهم في تقليل الاختناقات وتحسين الكفاءة.

2. تحسين مناخ الاستثمار الصناعي:

الاستثمارات المحلية والأجنبية هي المحرك الأساسي للاقتصاد، وتطوره مرتبط بشكل كبير بصحة هذا القطاع لذلك من المهم جدًا اتخاذ قرارات في الجزائر تساعد على تحقيق أركان البيئة الجاذبة للاستثمار، ومن أهم هذه الأركان الاستقرار النقدي والمالي وهذا يعني توفير أسعار صرف مستقرة للعملة واستقرار الأسعار بشكل عام بالإضافة إلى تقديم حوافز للمستثمرين، يجب أن يشعر المستثمر بالأمان المالي وأن تكون أداة استثماره مستقرة

قدر الإمكان، وهذا بهدف تحسين البيئة الاستثمارية لإزالة التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب والمحليين هناك عدة حوافز يمكن تقديمها [1]:

- تبسيط الإجراءات وتوضيحها، توفير البنية التحتية اللازمة (طرق، موانئ، مطارات، إلخ)، توفير الموارد الأولية اللازمة بأقل تكلفة ممكنة اضافة الى تقديم حوافز اقتصادية واجتماعية، تقديم إعفاءات جمركية للواردات عند إطلاق المشروع، تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي وتوفير اليد العاملة ذات الكفاءة المتخصصة.

وعلى الجانب الأخر، بعد تهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للحكومة أن تضع شروطا محددة على المستثمر الأجنبي بما يحقق مصالح مشتركة ويعود بالنفع على كلا الطرفين من خلال:

[1] لبنى ناصر، **الإستراتيجية الصناعية ومدى مساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي**، مصدر سبق ذكره، ص180

- توجيه الأرباح التي تحقق داخل الجزائر لإعادة استثمارها محليا، بدلا من تحويلها إلى الخارج لان ذلك يسهم في الحفاظ على احتياطي البلاد من العملة الصعبة
- استيراد المعدات الرأسمالية الضرورية في مرحلة أولية بهدف نقل التكنولوجيا وتوطينها داخل الجزائر على أن يتم لاحقا تصنيع هذه المعدات محليا بما يتماشى مع استراتيجية التصنيع المالي في البلاد.
- أهمية دعم تكوين اليد العاملة الغير ماهرة ومساعدتها على اكتساب المهارات الإدارية والتكنولوجية مما يسهم في بناء قدرة تكنولوجية.
- تشجيع الاستثمارات الصناعية المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص لتعزيز النمو الوطني.

ثانيا – دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير رأس المال البشري:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار، ولضمان نجاحها يجب دعمها بالتمويل الكافي وتطوير الرأس المال البشري عبر تدريب وتأهيل الكفاءات وذلك ما يرفع من إنتاجيتها واستدامتها.

1. دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الوعي المتزايد لأهمية هذا القطاع الحساس و قدرته على دفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في الجزائر يتأكد يوما بعد يوم، إذ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تطوير الصناعة وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي، إذ تعزى النسبة المرتفعة نسبيا للتشغيل في الدول الحديثة مثل ألمانيا، الولايات المتحدة، اليابان ، البرازيل إلى الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الصناعي، لذلك فالإدارة السياسية لترقية وتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدت واضحة منذ بدأ الإصلاحات الاقتصادية والتي بدورها تسعى إلى تقليل من التحديات والمشاكل التي تعرقل نمو هذه المؤسسات والتي من بينها صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية الدقيقة بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى الأسواق الدولية كما أن صعوبة الحصول على القروض البنكية ودخول الأسواق المالية يمثل تحديا كبيرا، وعلى الرغم من كل المعوقات سعت الجزائر بكل الوسائل لتحقيق نتائج ايجابية واتخاذ خطوات واسعة نحو تجاوز العراقيل والمشاكل التي تواجه هذا القطاع الحيوي .

ونظرا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط القطاع الخاص، فإنها تعد من أبرز مصادر توفير فرص العمل حيث توظف يد عاملة بكثافة تفوق تلك التي توفرها المؤسسات الكبيرة ودورها الرئيسي في الناتج الداخلي الخام، لذلك قامت الحكومة الجزائرية على بعض آليات الدعم والتمويل:

أ. **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشترطة من قبل البنوك[1]

ب. **صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشئ لتعزيز قدرة البنوك على تحمل مخاطر التمويل وتحسين الملاءة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

ج. **الوكالة الوطنية لدعم وتنويع المقاولاتية:** هي هيئة حكومية تقدم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على دعم المستثمرين الشباب.

[1] وزارة الصناعة، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR**،2 ماي 2025، https://www.industrie.gov.dz/

[2] وزارة المالية، **تعزيز عروض الشركات الصغيرة والمتوسطة**، 2ماي2025 ، https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/430-2020-11-10-10-37-52?

د. **تدابير مالية وحوافز:** تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة بنسبة 2 %، إعادة جدولة القروض وإعفاء التسديد لمدة تصل إلى 3 سنوات للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية.[1]

2. تطوير رأس المال البشري:

يعد المورد البشري أحد أهم عناصر الإنتاج في الأنشطة الاقتصادية، نظرا لدوره الأساسي في استخدام الموارد وإنتاج السلع والخدمات لذا تعمل الدول على زيادة قدرات الأفراد ومهارتهم من خلال تنميتهم ودفعهم، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحسين كفاءتها، وتعد تنمية رأس المال البشري من أهم العوامل المحورية والتحديات الكبرى في مسار التنمية وتوسيع قاعدة الاقتصاد، فالاقتصاديات لا تبنى فقط على الموارد الطبيعية أو رؤوس الأموال، بل تتأسس في جوهرها على العنصر البشري المؤهل والمنتج، القادر على الابتكار والاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، ويجمع الخبراء على أن تحسين جودة رأس المال البشري في الدول النامية، وخاصة في الدول العربية، يستدعي الاستثمار في التعليم والتدريب وتطوير المهارات، وبناء القدرات، بما يشمل أيضا غرس ثقافة العمل وتعزيز الكفاءات.

وقد أسهم ضعف الاستثمار في العنصر البشري في العالم العربي في حرمان الاقتصاد من رافعة أساسية للتنمية كما تجلّى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض نسب التوظيف، لا سيما في القطاع الخاص، إلى جانب تفشي الفساد، وسوء الإدارة، وتدهور الحوكمة، ومما فاقم الوضع هو غلبة التوظيف الريعي، وتضخم الجهاز الإداري للدولة، وتراجع فاعلية المؤسسات التعليمية في إعداد الكفاءات المطلوبة لسوق العمل.

من جهة أخرى، يلاحظ تركيز العديد من مجالس السياسات العامة على الجوانب الاقتصادية والمالية، مع إغفال واضح لعنصر تنمية رأس المال البشري، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية، وإذا استمر هذا الإهمال فإن الطلب على الخريجين من الجامعات المحلية سيظل محدودا، وهذا ما يدفع بالكفاءات إلى قطاع عام ريعي مترهل كبير العدد قليل الكفاءة والإنتاجية قد تعدى مرحلة التشبع أم إلى قطاع خاص احتكاري موصد في وجه العمالة الوطنية، أو يدفع بهم إلى الهجرة أو إلى بطالة مقنعة.

إن مصدر الطلب على المورد البشري متوزع بين القطاع العام والخاص، والمطلوب هو إصلاح مصادر جانب الطلب لتطوير رأس المال البشري وزيادته، إذ يتطلب إصلاح القطاع العام كبير الحجم والمهيمن لرفع كفاءته ونتائجه، كما أن إصلاح القطاع الخاص يهدف إلى الحد من تركزات الأسواق والثروة فيه، من اجل خلق قطاع تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، الدخل وخلق فرص عمل والنمو التكنولوجي.[2]

ثالثا – دعم الصادرات الصناعية وتعزيز الحوكمة والمراقبة:

يعد دعم الصادرات الصناعية أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، خاصة في ظل السعي لتنويع مصادر الدخل، ويتطلب ذلك بيئة حوكمة فعالة وآليات مراقبة شفافة لضمان نجاعة السياسات وتحفيز الاستثمار وتحسين تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

1. دعم الصادرات الصناعية:

يتم دعم الصادرات الصناعية في الجزائر من خلال عدة آليات ومؤسسات، وذلك بهدف تعزيز وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتشمل هذه الآليات والمؤسسات ما يلي:

أ. **الصندوق الخاص لترقية الصادرات:** يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين في أنشطة ترويج وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما يتم توجيه إعانات الدولة من خلال هذا الصندوق للشركات المقيمة التي تنتج سلعا أو تقدم خدمات، وكذلك للتجار

[1] وزارة المالية، تعزيز **عروض الشركات الصغيرة والمتوسطة**، نفس المرجع السابق

[2] خالد راشد الخاطر، **تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2015، ص31-32

المسجلين في السجل التجاري والناشطين في مجال التصدير، ويتم تحديد مبلغ الإعانة المتاحة من قبل وزارة التجارة ويتم تخصيصه وفقا لنسب محددة مسبقا بناء على الموارد المتاحة، حيث تشمل مجالات الإعانة المصاريف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية وتكاليف المشاركة في المعارض بالخارج وتكاليف النقل الدولي للبضائع الموجهة للتصدير وتمويل تكاليف تكييف المواد حسب المتطلبات الخارجية، هذا الدعم يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على الدخول في الأسواق العالمية وتقوية تنافسيتها

ب. **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:** أنشات بموجب المرسوم التنفيذي 40-170، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلال المالي وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، تتمثل وظائفها في المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ، إضافة إلى تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية لها، وإعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.

ج. **المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:** هو هيئة استشارية تتكون من خبراء ومسئولين حكوميين تهدف إلى وضع أهداف واضحة لتطوير الصادرات الوطنية وتقييم البرامج والسياسات التي تدعم المصدرين كما يقترح المجلس تعديلات تشريعية وتنظيمية لتسهيل عملية التصدير، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية أو تحسين الدعم المالي، يضمن هذا المجلس التنسيق بين مختلف الجهات المعنية ويعزز فعالية جهود الدولة في دعم الصادرات.

د. **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:** تعمل هذه الهيئة على إقامة علاقات تعاون مع الجهات الأجنبية في مختلف المعارض الاقتصادية في الخارج، وذلك لرسم الشراكة للمشاركة في مختلف التنوع الأجنبي، ودعم المصدرين من خلال توفير المعلومات والخبرات اللازمة. [1]

2. تعزيز الحوكمة والمراقبة:

يتم تعزيز الحوكمة والمراقبة في القطاع الصناعي الجزائري من خلال عدة آليات من بينها ما يلي:

أ. **إصدار ميثاق حوكمة الشركات:** تم إصدار ميثاق حوكمة الشركات من طرف مجموعة عمل تضم المستثمرين وخبراء من القطاع العام والخاص وذلك بإشراف من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية بحيث سعى الميثاق إلى تحسين إطار الحوكمة للمؤسسات الجزائرية، تشجيع بيئة الأعمال والمساهمة في جلب الاستثمار الأجنبي وأيضا تعزيز الشفافية والمسؤولية داخل المؤسسات.

ب. **ترقية الإطار المؤسساتي والتنظيمي للحوكمة:** فقد تم اقتراح مجموعة من الهياكل والأطر القانونية والتنظيمية من اجل تسهيل تطبيق الحوكمة وخاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها مجلس الإدارة والمساهمين ومجالس الرقابة، الفصل بين الملكية والإدارة، تبني أدوات وإجراءات عملية لتمكين المؤسسات من الاستجابة لمتطلبات الحوكمة كالإفصاح عن المعلومات وتحديد آليات الرقابة الداخلية والخارجية إضافة إلى تبني آليات الحوكمة بناء على الشفافية، النزاهة، والمساءلة.

ج. **إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** تعد هذه الهيئة آلية تنظيمية فعالة لمكافحة الفساد داخل القطاعين العام والخاص أنشات بموجب قانون خاص، وتتمثل مهامها في تنسيق الجهود بين مختلف الهيئات وإعداد تقارير ودراسات حول ظاهرة الفساد، وتقديم اقتراحات للإصلاحات اللازمة، تتكون من ثلاث وحدات رئيسية تشمل الوقاية، التحقيقات، والعلاقات مع المؤسسات، مما يعكس شمولية مقاربتها في التصدي للفساد وتعزيز نزاهة التسيير.

د. **إطلاق مركز حوكمة المؤسسات:** يهدف هذا المركز إلى نشر ثقافة الحوكمة لدى أصحاب المؤسسات الصناعية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، بحيث يقوم ب تقديم دورات تدريبية، وإعداد دراسات مقارنة لتسليط الضوء على التجارب الدولية الناجحة، كما يعمل على تطوير دليل علمي يساعد الشركات في تطبيق مبادئ الحوكمة بطريقة واقعية تتماشى مع بيئة العمل الجزائرية.

---

[1] وزارة التجارة الخارجية، **دور الهيئات والمؤسسات في دعم الصادرات الصناعية: الصندوق الخاص لترقية الصادرات وترقية التجارة**، 29 أفريل2025، https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

هـ. **دعم الحوكمة من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي:** ضمن برنامج التعاون الثنائي قدم الاتحاد الأوروبي دعما فنيا للجزائر لتعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتحسين القدرات المؤسسية للمؤسسات العمومية، خاصة تلك المعنية بالرقابة والمحاسبة، كما وفر هذا البرنامج أدوات لتقوية الشفافية، من خلال تطوير قواعد الإفصاح ونشر المعلومات المالية والإدارية، مما يساهم في ترقية البيئة الاستثمارية وتحفيز النمو الصناعي

و. **تحسين الهيكلة الداخلية للمؤسسات:** يمثل وضوح الهيكلة الداخلية عنصرا محوريا في تحقيق الحوكمة ويتم ذلك من خلال تحديد دقيق لمسؤوليات كل من مجلس الإدارة، الجهاز التنفيذي، والمراقبة الداخلية وتفادي تداخل الأدوار بين هذه المستويات، كما يتطلب ذلك تقوية استقلالية لجان التدقيق والمراقبة، مما يرفع من مستوى الفعالية ويقلل من حالات تضارب المصالح داخل المؤسسات [1]

رابعا – تشجيع الشراكات ونقل التكنولوجيا:

يعتبر تشجيع الشراكات ونقل التكنولوجيا عاملًا مهما في دعم التحول الصناعي بالجزائر، حيث يسهم في إدخال المعرفة والخبرة التقنية وتطوير القدرات المحلية ويمثل هذا التوجه رافعة أساسية لتعزيز التنافسية وتحقيق قيمة مضافة عالية في القطاع الصناعي.

1. تشجيع الشراكات:

لقد اعتمدت الجزائر لتعزيز بيئة الشراكة وجذب الاستثمارات على عدة آليات نذكر من أهمها ما يلي:

أ. **تحسين الإطار القانوني للاستثمار:** شرعت الجزائر في مراجعة قانون الاستثمار بهدف تحسين مناخ الاعمال وجعل السوق أكثر جاذبية للشركاء المحليين والأجانب وذلك من خلال القانون الجديد رقم 22-18 المؤرخ في يوليو 2022 حيث ادخل مجموعة من التسهيلات كإلغاء القاعدة 49/51% في القطاعات غير الاستراتيجية ما أتاح حرية أكبر للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى تقديم مزايا جبائية وجمركية واضحة. [2]

ب. **إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارAAPI:** تم إنشاء الوكالة كهيئة عمومية ذات طابع خاص مكلفة بمرافقة المستثمرين خلال كل مراحل المشروع حيث تتمثل مهامها في استقبال وتوجيه المستثمرين، تسيير المنصة الرقمية للمشاريع الاستثمارية إضافة إلى منح العقار الصناعي وإصدار التراخيص، هدف إنشاء هذه الوكالة مركزية الإجراءات وتحسين الحوكمة في منح الاعتماد والتسهيلات مما يعزز من مصداقية الدولة في نظر الشركاء [3].

ج. **تخصيص مناطق صناعية ومناطق نشاطات:** قامت الحكومة بتحديد مناطق مهيأة مخصصة للنشاط الصناعي حيث يتم ربط هذه المناطق بشبكات الطرق والطاقة وتوجيهها حسب التخصص مثل الصناعات الميكانيكية أو الغذائية، وقد كان الهدف من هذه المناطق توفير بيئة تشاركية من خلال تقليل تكاليف البنية التحتية وتشجيع التجمعات الصناعية.

د. **تسهيل الوصول إلى العقار الصناعي:** فالعقار الصناعي لطالما شكل عائقا أمام الاستثمار في الجزائر لكن حاليا يتم منحه عبر منصة رقمية بإشرافAAPI مما يحد من التأخير ويضمن توجيه العقار نحو المشاريع الجادة فقط وهذا ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للأراضي المخصصة للاستثمار وتقليص الاحتكار كما انه يفتح المجال أمام شراكات فعلية [4].

هـ. **تشجيع الشراكة العمومية – الخاصة:** فقد تبنت الجزائر إطارا قانونيا جديدا لتنظيم الشراكة بين القطاع العام والخاص في عدة مجالات كالنقل، التعليم، الطاقة ويشمل هذا النموذج عقودا طويلة المدى تقاسم الأرباح والمخاطر، المراقبة والمتابعة الحكومية، وقد كان الهدف

---

[1] سفيان خلوفي، كمال شريط، مريم زغلامي، تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد –دراسة حالة شركة" ان سي اي "روبية الجزائر، **مجلة التنظيم والعمل**، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد4 ،2022، ص 63-64

[2] وكالة الانباء الجزائرية، **مشروع قانون الاستثمار**،2 ماي 2025، (https://www.aps.dz/ar/economie/127425-2022-06-14-15-27-13

[3] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، **دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار** ،2 ماي 2025، https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar/

[4] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، **العقار الاقتصادي**، 2 ماي 2025، https://aapi.dz/ar/faq-ar/

من هذه الشراكة تعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص دون التخلي عن السيادة على القطاعات الحيوية، وتعزيز الكفاءة في الانجاز والتسيير.[1]

و. **تحفيزات ضريبية وجمركية:** حيث يستفيد المستثمرون خصوصا في إطار الشراكات من إعفاءات متعددة منها إعفاء من TVA والحقوق الجمركية على المعدات والإعفاء من الضرائب على الأرباح لمدة تصل إلى 10 سنوات في بعض الحالات، والهدف من ذلك تقليل الأعباء المالية على المشاريع التشاركية وزيادة جاذبيتها مقارنة بأسواق أخرى.[2]

2. نقل التكنولوجيا:

يعتبر نقل التكنولوجيا ركيزة أساسية لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر وتعزيز تنافسيته، لذلك اعتمدت الجزائر عدة آليات استراتيجية لتحقيق هذا الهدف ودفع مسيرة التحديث الصناعي.

أ. **الشراكات الأجنبية والتعاون مع الشركات الدولية:** تعتمد الجزائر بشكل كبير على إقامة شراكات مع مؤسسات وشركات أجنبية متقدمة تكنولوجيا، حيث أن هذه الشراكات تسمح بنقل المعرفة والخبرات التقنية إلى المؤسسات الصناعية المحلية، وعلى سبيل ذلك الشراكة مع الشركة الفرنسية رونو لإنتاج السيارات في الجزائر حيث تعد نموذجا ناجحا بتمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وذلك ما ساهم في تحسين جودة الإنتاج وتطوير القدرات الصناعية الوطنية.

ب. **إبرام العقود والاتفاقيات الدولية:** تلعب العقود والاتفاقيات الدولية دورا مهما في نقل التكنولوجيا، حيث تتيح هذه الاتفاقيات تبادل التكنولوجيا والخبرات بين الجزائر وشركائها الدوليين، ومن خلال هذه العقود يتم تحديد شروط نقل التكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية والتدريب الفني ما يضمن استفادة المؤسسات الجزائرية من أحدث التقنيات الصناعية.

ج. **التأهيل والتدريب التقني للكوادر المحلية:** يعتبر تدريب وتأهيل الموارد البشرية من الركائز الأساسية لضمان نجاح نقل التكنولوجيا بحيث تعمل الجزائر على تطوير مهارات العاملين في القطاع الصناعي من خلال برامج تدريبية متخصصة، سواء داخل البلاد أو عبر التعاون مع شركات أجنبية، مما يساعد في استخدام التكنولوجيا الجديدة بكفاءة وتحقيق إنتاجية عالية.[3]

د. **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** اتخذت الجزائر إجراءات تشريعية وتنظيمية لتشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك لأنه يعد من أهم الوسائل لتعزيز نقل التكنولوجيا ، فهو يمكن المؤسسات الوطنية للوصول إلى تقنيات حديثة وإدخال معدات وأساليب إنتاج متطورة فهو يشمل جلب المعدات والآلات إضافة إلى الخبراء التقنيين الذين يسهمون في نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات المحلية. [4]

---

[1] الاذاعة الجزائرية، **التفاصيل الكاملة لتدابير الاستثمار الجديدة**، 2 ماي 2025، https://www.aps.dz/ar/economie/128181-2022-06-27-16-21

[2] المديرية العامة للضرائب، **المزايا الخاصة بالوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار**، 2ماي2025، https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/avantages-fiscaux-investissement-ar/investissement-et-emplois-ar/avantages-aapi-ar

[3] اونيس عبد المجيد، زيدان كريمة، الشراكة الاجنبية كالية هامة لنقل التكنولوجيا في المؤسسات الجزائرية، **الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستيراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات**، جامعة 8 ماي1945، قالمة يومي 25-26 أفريل2017، ص13-15.

[4] فتيحة هدروق، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ،2014-2015، ص35-41.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد القطاع الصناعي من بين الدعائم الاساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، باعتباره اداة استراتيجية لتقليل الاعتماد على المحروقات وبناء اقتصاد متنوع وقادرا على التكيف مع مختلف التغيرات الداخلية والخارجية.

وقد جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة مختلف جوانبه وتحليل مساهمته الفعلية في التنويع، فقد توصلنا الى ان هذا القطاع يمتلك العديد من نقاط القوة كتوفر الموارد الطبيعية والطاقوية والبنية الصناعية المتطورة التي ترتكز اساسا على الصناعات الثقيلة، الا انه يواجه في المقابل تحديات بنيوية وتنظيمية تحد من فاعليته كضعف البنية التحتية وضعف المنافسة والاعتماد على قطاع المحروقات ورغم تطبيق جملة من الاجراءات لدعم الصناعة، الا ان نتائجها لم ترقى للمستوى المأمول أما من ناحية مساهمة القطاع الصناعي في دعم التنويع الاقتصادي على غرار مساهمته في الناتج الداخلي الخام القيمة المضافة، تكوين رأس المال الثابت، مساهمته في الصادرات، وتحليل التركيبة السلعية للصادرات الصناعية قد أظهرت تحليل هاته المؤشرات أن مساهمته لا تزال ضعيفة نسبيا، وهو ما يعكس قصور هذا القطاع في أداء دوره للتنمية المستدامة خاصة في ظل بيئة لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية، كما أن مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات تبقى محدودة، ما يبرز ضعف تنافسية الصناعة الوطنية في الأسواق الإقليمية والدولية وفي هذا الإطار، تم التطرق إلى جملة من الآليات الكفيلة بتعزيز دور الصناعة في دعم التنويع الاقتصادي أبرزها تطوير البنية التحتية الصناعية وتحسين مناخ الاستثمار من خلال إصلاح المنظومة القانونية والإدارية، تعزيز دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية للنسيج الصناعي بالإضافة إلى ضرورة الاستثمار الجاد في تنمية رأس المال البشري وتوجيه التكوين نحو احتياجات القطاع الصناعي، وعليه فإن تجاوز المعوقات التي تحد من فاعلية القطاع الصناعي يتطلب مقاربة شاملة تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والمؤسساتية والتقنية، بما يضمن توجيه هذا القطاع نحو أداء دوره التنموي المنشود والمساهمة الفعلية في فك الارتباط عن التبعية لقطاع المحروقات، وبناء اقتصاد وطني متنوع وقائم على أسس إنتاجية مستدامة.

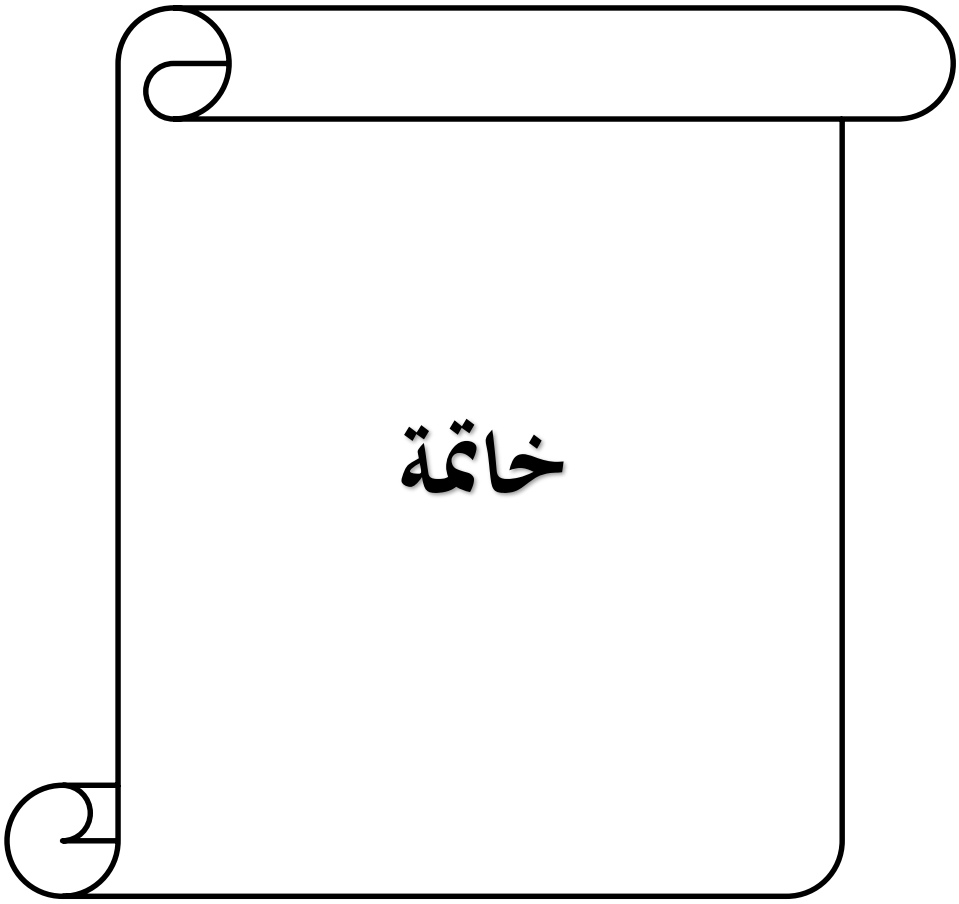
خاتمة

خاتمة

خاتمة:

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تمحورت حول كيفية تقييم مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني نتيجة اعتماده الكبير على قطاع المحروقات، وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وقد سعت هاته الدراسة إلى معرفة واقع القطاع الصناعي الجزائري، وتحليل مدى قدرته على توجيه الاقتصاد نحو التنويع وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

فمن خلال التحليل النظري والمعالجة الميدانية للمعطيات، تبين أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يواجه جملة من المعوقات من بينها ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهيمنة الصناعات التحويلية البسيطة، إضافة إلى غياب التنسيق الفعال بين السياسات الصناعية والمساهمة الفعلية للقطاع الصناعي، كما اتضح أن هناك فجوة واضحة بين الإمكانيات المتاحة للقطاع، وبين دوره في دعم مسار التنويع الاقتصادي التي لم ترقى للمستوى المطلوب، وفي المقابل أظهرت الدراسة أن هناك مقومات معتبرة اذا ما تم استغلالها بشكل جيد، يمكن أن تعزز من قدرة هذا القطاع على اداء دوره التنموي، ومن أبرزها توفر الموارد الطبيعية والطاقوية والبنية الصناعية المتطورة، والتي ترتكز اساسا على الصناعات الثقيلة وايضا تنامي الحاجة إلى تقليص التبعية للمحروقات، وهي كلها عناصر تضع الصناعة ضمن أحد المسارات الأساسية للخروج من قطاع الريع النفطي .

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن مساهمة القطاع الصناعي في التنويع الاقتصادي ما زالت دون المستوى المطلوب، لكنها تظل ممكنة في حال تبني سياسات ورؤى واضحة تقوم على إصلاحات هيكلية شاملة لمواجهة التحديات التي تواجه هذا القطاع وتعيق من أداءه، وتفعيل آليات دعم الاستثمار والحوكمة والرقابة وتطوير البنية التحتية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية.

نتائج الدراسة:

بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المرتبطة بواقع القطاع الصناعي في الجزائر، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق اهداف التنويع الاقتصادي، وتعد هذه النتائج ثمرة المقارنة بين الإمكانيات المتوفرة والواقع الفعلي، كما تعكس مدى نجاعة السياسات الصناعية المنتهجة خلال الفترة المدروسة.

1. **النتائج النظرية:** يعتبر التنويع الاقتصادي أحد المفاهيم الأساسية في الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية ويهدف إلى تقليل التبعية لمصدر دخل واحد عبر تنمية قطاعات إنتاجية بديلة، وعلى رأسها القطاع الصناعي.

- يلعب القطاع الصناعي دورا أساسيا في استراتيجيات التنويع الاقتصادي، لما له من قدرة في خلق القيمة المضافة وتحقيق التكامل مع باقي القطاعات
- تتطلب فعالية مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وجود بيئة تشريعية مستقرة إضافة إلى بنية تحتية ملائمة، وسياسات صناعية مشجعة.
- يعتبر ضعف التصنيع من الأسباب الرئيسية التي تجعل الاقتصادات النامية تواجه صعوبات في الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.
- تطوير القطاع الصناعي لا يقتصر فقط على زيادة الإنتاج، بل يشمل بل يشمل أيضا تنويع المنتجات وتحسين جودتها لتنافس في الأسواق الداخلية والخارجية.

2. **النتائج التطبيقية**

- ضعف الأداء الهيكلي للقطاع الصناعي الجزائري بسبب الاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات وضعف القيمة المضافة في الصناعات التحويلية.

خاتمة

- محدودية فعالية البرامج الحكومية فرغم إطلاق عدة مبادرات وإصلاحات لدعم القطاع الصناعي إلا أن فعاليتها بقيت محدودة ولم تكن كافية لتسمح بنشوء صناعة قوية.
- من خلال تحليل مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية نجد أن هذه الأخيرة تساهم بنسب جد ضعيفة وهذا بسبب ضعف القدرات التصديرية للمنتجات الصناعية خارج قطاع المحروقات.
- من خلال تحليل مؤشر هيرشمان للاقتصاد الجزائري خلال 2019-2024 من خلال المتغيرين المتمثلان في التنويع القطاعي وكذا التنويع في الصادرات وجدنا أن الجزائر تعاني إلى حد ما من قلة التنويع في اقتصادها.
- عدم اعتماد الدولة على أسلوب التخطيط والمراقبة، ويتجلى ذلك في غياب هيئات متخصصة في التنفيذ والرقابة وما غير ذلك.
- الاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب في قطاع الصناعة، ولم يصل بعد إلى عتبة الجهود المبذولة وذلك بسبب عدم استقرار التشريعات الاقتصادية.
- يتوفر القطاع الصناعي في الجزائر على إمكانات وثروات وقدرات كبيرة تمكنه من دفع عجلة التنمية إلا أن نسبة مساهمة هذا القطاع ونسبة نموه رغم مقوماته ضئيلة وهذا راجع لعدة عراقيل ومشاكل تحد من فعاليته.

إختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: والتي تنص على أن" **يساهم القطاع الصناعي في الجزائر بشكل كبير في تنويع الاقتصاد الوطني الاقتصاد الوطني** "،فرضية مرفوضة في ضوء الواقع الحالي، لأنه بعد تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر من خلال المؤشرات الاقتصادية المتاحة، تبين أن مساهمته في تنويع الاقتصاد لا تزال محدودة رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة ومختلف الإصلاحات التي قامت بها، فقد أظهرت النتائج التطبيقية أن هذا القطاع يواجه عدة عراقيل منها ضعف الاستثمارات، قلة التنوع داخل النشاط الصناعي إضافة إلى غياب رؤية صناعية واضحة وهذا ما أدى إلى دور غير فعال في دعم التنويع الاقتصادي لكنها تضل ممكنة في حال توفر إصلاحات شاملة تعزز من فعالية هذا القطاع وتفعل دوره في التنويع.
- الفرضية الثانية: و التي تنص على أن" **يعكس الواقع الاقتصادي للصناعة في الجزائر مؤشرات ايجابية لأداء القطاع الصناعي** "، هي فرضية مرفوضة، لأن الواقع الحالي للصناعة الجزائرية لا يعكس مؤشرات ايجابية بالقدر الكافي بل يكشف عن اختلالات تعيق أداء هذا القطاع ، فمن خلال تحليل المعطيات الإحصائية والمخطط البياني المتعلق بالنمو الصناعي، وأيضا مؤشرات مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وجداول الصادرات والواردات خلال الفترة المدروسة، فد أظهرت نتائجها أنها لا تعكس أداءا ايجابيا قويا للقطاع الصناعي، حيث لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، ونشاطه يتركز في صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة محدودة إضافة الى استمرار العراقيل المرتبطة بضعف بيئة الاستثمار والبنية التحتية الصناعية.
- الفرضية الثالثة: و التي تنص على أن" **يمكن للجزائر الاعتماد على القطاع الصناعي كركيزة ودعامة أساسية لتنويع اقتصادها** "، هي فرضية مقبولة وذلك في حال ما تم تفعيل العوامل المساعدة لنمو هذا القطاع وتجاوز مختلف التحديات التي تعيق تطوره، فمن خلال تطرقنا إلى الامكانات المتاحة للقطاع الصناعي والسياسات الحكومية المعتمدة، ونقاط قوته، ومختلف المعطيات الميدانية المتعلقة بالفترة المدروسة، قد بينت نتائجها أن الجزائر تمتلك مقومات صناعية مهمة مثل توفر الموارد الطبيعية، والطاقوية إضافة إلى الموارد التجارية المتنوعة، وهذا ما يجعل القطاع الصناعي احد الخيارات الممكنة لتعزيز التنويع الاقتصادي، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب إصلاحات عميقة في مناخ الأعمال وتوجيه الاستثمارات نحو صناعات ذات قيمة مضافة وتوفير إطار مؤسساتي وتنظيمي فعال.

خاتمة

الإقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات التي من شانها تفعيل مساهمة القطاع الصناعي في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر، نوردها في الآتي:

- تبسيط الإجراءات الإدارية واستقرار التشريعات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تجهيز المناطق الصناعية بالبنية التحتية الأساسية مثل الطرق الكهرباء، الماء، والربط اللوجيستي
- تسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التكوين والمرافقة الإدارية والتقنية.
- تعزيز آليات الرقابة والمتابعة لضمان تنفيذ السياسات الصناعية بكفاءة والحد من الفساد وسوء التسيير.
- العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تعزيز وتطوير القطاع الصناعي باعتباره محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.
- معالجة الخلل الهيكلي في القطاع الصناعي من خلال اشتراك عدد كبير من الخواص في العملية الإنتاجية مع إصلاح المؤسسات العمومية بحيث يكون إصلاح في القطاعين العام والخاص قبل المباشرة في تطبيق سياسة صناعية جديدة من خلال تسهيل اقتحام المستثمرين للأسواق وتعزيز المنافسة عبر إزالة الحواجز مع توسيع الحصول على الائتمان.
- تحسين مناخ الاستثمار الصناعي من خلال تهيئة بيئة مناسبة ومحفزة للنشاط الاستثماري وتوفير الحوافز الجذابة للمستثمرين.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية باعتبارها رافدا أساسيا لتحقيق التنويع الاقتصادي وجلب رواد أعمال جدد إلى السوق.
- تنويع الأسواق الخارجية للمنتجات الصناعية الجزائرية وتعزيز تنافسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أفاق الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع وتشعبه وصعوبة الإلمام بكل جوانبه في دراسة واحدة، يمكن اقتراح بعض الدراسات التي يمكنها تناول الكثير من المحاور التي لم نتمكن من الإحاطة بها، والتي تشكل إثراء لهذه الدراسة، وتفتح آفاقا جديدة لمواصلة البحث من خلال متغيرات هذا البحث، ومنها:

- دور القطاعات الصناعية التنافسية في ترقية التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ترقية الصناعة الجزائرية كآلية لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دور تكامل القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية:

I. الكتب

1. القريشي مدحت، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان،2005.
2. حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007.
3. خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2015
4. عبد غفور حسن كنعان معماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
5. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي عالم الكتب الحديث، عمان،2006 .
6. كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية:

- **أطروحات الدكتوراه**

1. بلخرشوش ايمان، دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر دراسة مقاربتية لبعض تجارب المختارة، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2020-2021.
2. حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2019-2020.
3. عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970 – 2004 أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.
4. غنام آسية، مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري أفاق 2030 دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2019-2020.
5. كباز مريم، التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية 1970-2017 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،2020-2021 .
6. لبنى ناصر، الإستراتجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020-2019.
7. مبرك كامل، آليات إستراتيجية التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2019، أطروحة دكتوراه، جامعة يحي فارس، المدية 2021 -2022.
8. موراد حطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

- **رسائل الماجيستير**

1. حميدة حسين سوادي عجل الجبوري، أثر عوائد الموارد النابضة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق، مذكرة ماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2020.

2. سهام القبندي، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2013.

- **مذكرات الماستر**

1. بن ساسي شهرزاد، السياسة الجبائية ودورها في دعم الاستثمار، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012-2013.
2. بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017.
3. جلالي صادق، بن شهبة امحمد، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي بالجزائر للفترة 2010-2019، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة ابن خلدون تيارت،2021-2022.
4. سانة ميمونة، مرجة بختة، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020-2021.
5. فتيحة هدروق، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ،2014-2015.
6. لعيايشة نصيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع الصناعي الجزائري 2002-2017 دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ،2019-2020.
7. يحياوي العالية، صاحي عامرة، السياسات الصناعية في الجزائر ودورها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2015-2016.

III. المجلات والدوريات العلمية

1. أحمد توزان، قدور بن نافلة، الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وامكانية تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الفيتنام، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 02، 2021.
2. الجميلي خالد أرحيل شهاب، دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة2000-2019، مجلة أراء للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد1، 2021.
3. الطيب القصاص، مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة بحوث كلية الآداب، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد 122، 2020.
4. العوادي حمزة، تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والأفاق المستقبلية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارية والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3 العدد 02، سنة 2015.
5. بلعيدي محمد، التنويع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 28، 2020.
6. بلقاسم العباس، السياسات الصناعية في ظل العولمة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد111، 2012
7. بن عزرين عز الدين، سياسات الصناعة ودورها في التنويع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 14، 2018.
8. توفيق كرمية، القطاع الصناعي في الجزائر كإلية للتنويع الاقتصادي، مجلة معارف، جامعة بويرة، الجزائر، العدد01، 2021 .

قائمة المراجع

9. تومي ابراهيم، طيبي حمزة، تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2021.
10. تومي ابراهيم، طيبي حمزة، تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الشهيد لخضر حمه، الوادي، العدد 01، 2021.
11. زوبير دغمان، محمد شباح، الانطلاق الاقتصادي كآلية لتنمية الصناعة والمناطق الصناعية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر، العدد 01، 2023
12. سفيان خلوفي، كمال شريط، مريم زغلامي، تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد –دراسة حالة شركة" ان سي اي "رويبة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد4، 2022.
13. سمراني دحمان، زناييني بلال، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري وسياسات واليات اخراجه من تبعية الريع النفطي، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد01، 2023.
14. شعبان قصابي، واقع وتطور التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بالبيض، الجزائر، العدد 39،2022.
15. عادل محمد خليفة، مهدي بن معيض السلطان، دراسة لأهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، جامع الملك سعود، السعودية، العدد01، 2020 .
16. فقير كمال، أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لبعض دول المينا للفترة 2000-2018، journal of economicGRouth and entreneurship، جامعة ادرار، العدد2 ،2020.
17. فوزية بوخبزة، السياسات الصناعية في الدول الناشئة، مجلة السياسة العالمية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد1، 2022
18. لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد 01، 2019.
19. م.م. مصطفى عباس محمد رضا، الاتجاهات النظرية لإعلام الإلكتروني في ظل عولمة المعلومات، مجلة الجامعة العراقية، العراق، العدد 2، 2020
20. محمد دعمي، دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000_2021، مجلة دفاتر بوادسك، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، العدد 01 ،2024 .
21. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، العدد02، 2016 .
22. مطاي عبد القادر، بن شعنينة كريمة، واقع ومتطلبات إرساء حكومة الالكترونية في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، العدد 02، ا2019.
23. نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر منم خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 12، 2017 .
24. يعقوبن صليحة، تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر: واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر، العدد01 ،2018.

قائمة المراجع

IV. الملتقيات العلمية

1. أونيس عبد المجيد، زيدان كريمة، الشراكة الاجنبية كآلية هامة لنقل التكنولوجيا في المؤسسات الجزائرية، **الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات**، جامعة 8 ماي1945، قالمة، يومي 25-26أفريل2017.
2. إيهاب علي داوود الموسوي، دور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي، **المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر لكلية العلوم الإسلامية**، جامعة أهل البيت، العراق،21 سبتمبر2021.
3. مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، **الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل أسعار المحروقات**، جامعة 8 ماي1945، قالمة، يومي 25-26 أفريل2017.

V. التقارير والاصدارات الأخرى

1. البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2019، مارس 2019.
2. البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي 2019، مارس 2019.
3. الديوان الوطني للإحصائيات، فصل-9-الصناعة، مارس2020.
4. البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي 20-19التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2020.
5. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية الاقتصادية 2001-2022، ديسمبر 2023.
6. البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2024، أفريل2024.
7. البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي 20-23، جوان 2024.
8. الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الصناعي من 2013-2022، مارس 2024 .

ثانيا – مواقع الانترنت:

1. وزارة الصناعة، **التنمية الصناعية** ، https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/
2. وزارة الصناعة، **فرص الاستثمار في الجزائر**،
https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/avantages-fiscaux-investissement-ar/investissement-et-emplois-ar/avantages-aapi-ar
3. مجموعة البنك الدولي، **كيف تصنع الجزائر إقتصادا ديناميكيا للمستقبل**،
https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/avantages-fiscaux-investissement-ar/investissement-et-emplois-ar/avantages-aapi-ar
4. مجموعة البنك الدولي، **إجمالي القوى العاملة**
https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?locations=DZ
5. وزارة الصناعة، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR** ،
https://www.industrie.gov.dz

قائمة المراجع

6. وزارة المالية، **تعزيز عروض الشركات الصغيرة والمتوسطة،**
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/430-2020-11-10-10-37-52?

7. وزارة التجارة الخارجية، **دور الهيئات والمؤسسات في دعم الصادرات الصناعية: الصندوق الخاص لترقية الصادرات وترقية التجارة،**
https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

8. وكالة الانباء الجزائرية، **مشروع قانون الاستثمار** ،https://www.aps.dz/ar/economie/127425-2022-06-14-15-27-13

9. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، **دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار،** (https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar/

10. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، **العقار الاقتصادي،** https://aapi.dz/ar/faq-ar

11. الاذاعة الجزائرية، **التفاصيل الكاملة لتدابير الاستثمار الجديدة،**
https://www.aps.dz/ar/economie/128181-2022-06-27-17-16-21

12. المديرية العامة للضرائب، **المزايا الخاصة بالوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار،**
https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/avantages-fiscaux-investissement-ar/investissement-et-emplois-ar/avantages-aapi-ar